جامعة باتنة 1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأزمات الدولية وتحديات الأمن الغذائي العالمي: دراسة حالة أوكرانيا

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالب (ة):
محمد الفاتح أوبيش

إشراف الأستاذ(ة):
نسيمة طويل

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
طلال لموشي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
نسيمة طويل	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
نبيلة سالك	أستاذ محاضر. أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023 / 2024

بِسْـــمِ الله الرحمن الرحيم

{وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}

(سورة هود الآية:88).

"أنوار التَمامِ لَنا تَجلّت، ولولا الله ما كُنّا وَصلنا"

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الحمدُ لله ما انتَهى دربيّ ولا خُتِمَ جمدٌ ولا تمّ سعيٌ

إلا بفضلِهِ وكَرمِهِ،

الحمدُ لله قَولاً وفِعلاً وشُكرًا ورِضىً.

الحمد لله والشكر لله على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة " نسيمة طويل"

على قبولها الإشراف على هذا العمل، وعلى كل ما قدمته لنا من توجيهات

ونصائح قيمة طيلة إنجازنا لهذه الدراسة "جزاك الله خير الجزاء"

كما نتقدم بالشكر لكل الأساتذة في قسم العلوم السياسية والعلاقات

الدولية بجامعة باتنة 1 على كل ما قدموه لنا طيلة تكويننا في طور

الماستر

إهداء

الى قرة عيني

"شهد آلاء الرحمان "

حفظك الله ورعاك

ورزقك الصحة والعافية

وبواك المراتب العلى من العلم

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للأزمات الدولية والأمن الغذائي العالمي

المبحث الأول: ماهية الأزمات الدولية

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الدولية

المطلب الثاني: أسباب الأزمات الدولية

المطلب الثالث: مراحل الأزمات الدولية

المطلب الرابع: خصائص الأزمات الدولية

المطلب الخامس: أثآر الأزمات الدولية

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي العالمي

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي العالمي

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي العالمي

المطلب الثالث: مقومات الأمن الغذائي العالمي

المطلب الرابع: أبعاد الأمن الغذائي العالمي

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي العالمي

المطلب السادس: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العالمي

الفصل الثاني: الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي

المبحث الأول: نشأة الأزمة الأوكرانية

المطلب الأول: جذور الأزمة الأوكرانية

المطلب الثاني: تطور الأزمة الأوكرانية

المبحث الثاني: أسباب الأزمة الأوكرانية

المطلب الأول: الأسباب المتعلقة بروسيا

المطلب الثاني: الأسباب المتعلقة بأوكرانيا

المبحث الثالث: أهمية أطراف الأزمة الأوكرانية للأمن الغذائي العالمي

المطلب الأول: أهمية روسيا بالنسبة للأمن الغذائي العالمي

المطلب الثاني: أهمية أوكرانيا بالنسبة للأمن الغذائي العالمي

المبحث الرابع: تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي

المطلب الأول: تهديد الأمن الغذائي العالمي

المطلب الثاني: ارتفاع أسعار الغذاء العالمية

المبحث الخامس: المساعي الدولية لإدارة وحل الأزمة الأوكرانية

المطلب الأول: أهم المبادرات الدولية لتحقيق الغذاء العالمي في ظل الأزمة الأوكرانية

المطلب الثاني: مستقبل الأمن الغذائي العالمي في ظل الأزمة الاوكرانية

الخاتمة

قائمة المراجع

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع ذو أبعاد جيو استراتيجية في العلاقات الدولية يتمثل في الأزمات الدولية وتحديات الأمن الغذائي العالمي دراسة حالة الأزمة الأوكرانية، حيث تعالج إشكالية مدى تأثير هذه الأزمات الدولية وتداعياتها على الأمن الغذائي والتحديات التي يواجهها صناع القرار في دول العالم في ضمان وتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها، وذلك من خلال دراسة حالة للأزمة الأوكرانية وتأثيراتها السلبية والوخيمة على الأمن الغذائي العالمي. ويتمثل الهدف الأساسي من هذه الدراسة في التعرف على مفاهيم كل من الأزمات الدولية والأمن الغذائي العالمي، تحليل تأثير هذه الأزمات الدولية على الأمن الغذائي في العالم، وكذا دراسة وتحليل تأثير الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي. تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة واعتماد مجموعة من الأدوات المتمثلة في البيانات والإحصائيات والوثائق الصادرة عن تقارير المنظمات الاقتصادية الدولية.

توصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها أن هناك تأثيرات سلبية للأزمات الدولية على الأمن الغذائي في العالم، والدليل على ذلك التأثيرات والتداعيات السلبية والخطيرة للأزمة الأوكرانية الحالة على الأمن الغذائي من خلال ضعف توريد سلال الغذاء إلى العديد من المناطق بسبب قلة الإنتاج وتدمير البنى التحتية المتعلقة بالأراضي الزراعية لأوكرانيا مما أدى إلى ضعف الإنتاج الغذائي بالموازاة مع ارتفاع الطلب للسلع الغذائية في الأسواق العالمية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الاقتصاد الروسي ما صعب في إجراءات تأمين الشحن والنقل للسلع الغذائية وعدم تمكن الدول والمنظمات الدولية من خلق طرق آمنة لذلك، فاستمرار الأزمة الأوكرانية سيفاقم من هذه الآثار خاصة على الدول الضعيفة اقتصاديا مثل بعض الدول الإفريقية والتي تعتمد بشكل أساسي على واردات الغذاء من روسيا وأوكرانيا، وبالتالي ارتفاع لحالات الجوع والفقر، ولابدا من تكاثف الجهود المحلية والإقليمية والعالمية في العمل على إيجاد آليات للتخفيف من تحديات الأمن الغذائي العالمي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الأزمات الدولية، الأمن، الأمن الغذائي، الأزمة الأوكرانية.

Abstract :

This study adresses a geostrategic topic in international relations, focusing on international crises and global food security challenges, with a specific case study on the Ukrainian crisis. It examines the extent to which these international crises impact food security and the challenges faced by policymakers worldwide in ensuring and achieving food security for their populations. By analyzing the severe negative effects of the Ukrainian crisis on global food security, the study aims to understand the concepts of international crises and global food security, analyze the impact of these crises on global food security, and specifically study the impact of the Ukrainian crisis on global food security. The study employs a case study methodology and utilizes various tools such as data, statistics, and documents from reports by international economic organizations.

The study finds that international crises negatively impact global food security. This is evident from the severe negative effects of the Ukrainian crisis on food security, including the weakened supply of food baskets to many regions due to reduced production and the destruction of agricultural infrastructure in Ukraine, which has led to decreased food production. Concurrently, the increased demand for food products in global markets has driven up global food prices. Additionally, restrictions imposed on the Russian economy have complicated the securing and transportation of food products, preventing countries and international organizations from establishing safe routes. The continuation of the Ukrainian crisis will exacerbate these effects, particularly on economically weak countries, such as some African nations that heavily rely on food imports from Russia and Ukraine, resulting in increased hunger and poverty rates. Therefore, it is essential to intensify local, regional, and global efforts to find mechanisms to mitigate the challenges of global food security.

Keywords: crisis, international crises, security, food security, Ukrainian crisis.

مقدمة

يعيش العالم المعاصر في سياق يتسم بالتطور السريع والتحول المتسارع للأحداث بسبب الديناميكية والتفاعل والتشابك بين وحدات النظام الدولي في العديد من المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والتكنولوجية...، تتعمق فيه مفاهيم الهيمنة والقوه وتتحكم فيه مفردات الصراع والحروب والأزمات الدولية من حيث كونها نقطة تحول في طبيعة العلاقات الدولية من علاقات سلمية الى علاقات عدوانية (حربية)، بعيدا عن مبادئ السلم والامن والحوار والتعايش بين الدول.

فالأزمات الدولية سمة بارزة في العلاقات الدولية منذ القدم، فهي تتكرر باستمرار نتيجة مجموعة التفاعلات بين الدول في علاقات تميزها المصالح المشتركة والتعاون والتبادل والتنسيق في العديد من المجالات السياسية، الأمنية، الاقتصادية...، إلا أننا نشهد تصاعد كبير في حدة هذه الأزمات الدولية نتيجة التطورات الهائلة التي يشهدها العالم وارتفاع إيقاع الحياه للإنسان المعاصر، وقد تصل حدة هذه الأزمات الى مراحل جد خطيرة تؤدي الى نشوب الحروب والمواجهات العسكرية بين دولتين أو أكثر، وتعتبر الأزمات الدولية خلل جسيم يحدث في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم فيما بينها، تتمثل في التهديدات التي تتعرض لها الدول وفي وجودها أو مصالحها أو سيادتها وأمنها القومي، فالتداع السريع للأحداث يؤدي الى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي وفي العلاقات ما بين الدول على نحو غير مألوف يزيد من احتمالات اللجوء الى العنف والحروب بين دولتين أو أكثر، حيث يسعى فيها كل طرف من أطراف النزاع أو الحرب الى توجيه الأحداث لصالحه.

استمرار الازمات الدولية وتطورها يخلف آثار وتداعيات سلبية خطيرة ومتعددة الأبعاد على اطراف الازمة أنفسهم وعلى المجتمع الدولي ككل، وتمس هذه التداعيات العديد من المجالات السياسية والأمنية والعسكرية وخاصة منها الاقتصادية، مما يؤثر على العلاقات التجارية والتبادل التجاري بين الدول، ويؤدي ذلك الى اعاقة التطور والنمو الاقتصادي في تلك الدول وبروز العديد من المشكلات أهمها تحدي تحقيق الامن الغذائي والذي يتطلب جهودا محلية ودولية.

يعتبر الأمن الغذائي العالمي من أهم القضايا والمشاكل التي تحظى باهتمام كبير من قبل النخب السياسية الحاكمة في كل دول العالم، فبعد أن كان الاهتمام بالجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية لأمن الدولة وحمايتها، أصبح التركيز على أهمية الانسان كعنصر فعال داخل هذه الدول، من خلال الاهتمام بمتطلبات حياته وتحقيق أمنه الغذائي، ويتعلق ذلك بقدرة الدولة على تحقيق احتياجات كل افراد المجتمع من مواد غذائية استهلاكية اساسية، ولا يتحقق ذلك الا من خلال توفير عناصر الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي داخل الدولة، أو عن طريق الاستيراد من الدول الأجنبية المنتجة للمواد الغذائية الضرورية بفضل شبكة

العلاقات الاقتصادية والتجارية التبادلية بين الدول، ويصعب بلوغ ذلك في ظل نشوء الأزمات الدولية والحروب والصراعات، فالأمن الغذائي من أهم التحديات التي يواجهها العالم في ظل هذه الصراعات والأزمات الدولية المستمرة، حيث يعتبر إيصال المواد الغذائية الأساسية للمحتاجين إليها في مثل هذه الأوضاع والظروف يعتبر انجاز كبير وتحدي لجميع فواعل النظام الدولي من الدول والمنظمات الدولية.

فالأمن الغذائي هو الهاجس التي يشكل قلقا مستمر لكل حكومات دول العالم بسبب تأثره بعدة عوامل ومتغيرات منها التقلبات المناخية وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية والأزمات والحروب والنزاعات، هذه الأخيرة التي لا تزال تشكل السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي العالمي، حيث يشير التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023 الى ان النزاعات دفعت بأكثر من 117 مليون شخص في العالم الى هوة انعدام حاد في الأمن الغذائي، لتأتي الصدمات الاقتصادية في المرتبة الثانية بنحو 84 مليون شخص، يليها الظواهر المناخية المتطرفة بأكثر من 56 مليون شخص.

وفي ضوء التداعيات والآثار السلبية التي تفرزها الحرب الروسية الأوكرانية تأججت أسعار الغذاء في السوق الدولية، بسبب تعطيل صادرات الغذاء وخاصة الحبوب من أوكرانيا وروسيا والتي تعتبران من أكثر الدول في العالم إنتاجا لهذه المادة، فضلا عن تهديدات تخص نقله وما يتطلب ذلك من أمن للسفن والعاملين في الزراعة والنقل، وهناك مخاوف أكبر حول مستقبل الأمن الغذائي العالمي إذا ما استمرت هذه الأزمة وتوسعت جغرافيا لتشمل دولا أخرى أو توسعت نوعيا بأن يتم استخدام أسلحة الدمار الشامل، وجميع دول العالم ستدفع ثمن هذه الحرب على الصعيد الاقتصادي والأمن الغذائي، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات كل من روسيا واوكرانيا للمواد الغذائية وخاصة مادة القمح والمواد الغذائية الأساسية الأخرى، وهذا ما تؤكد عليه تقارير المنظمات الدولية المختصة في الشأن الاقتصادي الدولي.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية للدراسة مما قد تمثله من إضافة علمية للباحثين والمهتمين بالدراسات الاستراتيجية والأمنية العالمية وفي مجال الأزمات الدولية، والأمن الغذائي العالمي، حيث أنها تتعرض بشكل مباشر لعلاقة التأثير المباشر للأزمات الدولية على الأمن الغذائي في العالم، كما أن هذه الدراسة تعالج موضوع جد حساس في العلاقات الدولية، فهي تركز على دراسة حالة الأزمة (الحرب) الروسية الأوكرانية وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة على الأمن والسلم الدوليين عامة وعلى الأمن الغذائي العالمي بصفة خاصة.

أسباب اختيار الموضوع:

تبرز الأسباب التي جعلت الموضوع الذي يشغل حيز الدراسات الأمنية في مجال العلاقات الدولية هاما وجوهريات للبحث والتحليل في:

– تسليط الضوء على مجموعة التحديات التي تواجهها الدول في مواجهة الأزمات الدولية وخاصة ما تعلق بالأمن الغذائي

– يقدم مساهمة في فهم العلاقة بين الأزمات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على إمكانيات الدول في تلبية احتياجات مواطنيها من الغذاء.

– يقدم هذا الموضوع فرصة لتحليل دراسة حالة محددة وهي أوكرانيا، مما يمكن أن يساهم في توجيه السياسيات الدولية لإيجاد حلول لهذه الأزمة ولتحسين إجراءات تأمين الغذاء في السياق العالمي.

– يمكن ان يساعد البحث في إضافة رؤى جديدة الى الأدبيات العلمية المتعلقة بالأمن الغذائي والأزمات الدولية.

– توجيه الاهتمام الدولي ولفت الانتباه الى التحديات التي يمكن ان تواجهها الدول بسبب استمرار الأزمات الدولية ومنها الأزمة الأوكرانية، والدعوة الى تكاثف الجهود لمواجهة هذه التحديات وإيجاد حلول لها.

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف الأساسية لهذه الدراسة في:

– تبيان أهمية دراسة طبيعة الأزمات الدولية في تشخيص أسبابها بدقة ووضع تفسيرا للأزمة الأوكرانية.

– التعرف على طبيعة الأزمة الروسية الأوكرانية منذ عام 2022 الى يومنا هذا.

– معرفة الآثار الاقتصادية والإنسانية الناجمة عن الأزمة الأوكرانية وعلى الأمن الغذائي في المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

– الوقوف على تأثيرات الأزمة الأوكرانية على كل دول العالم في المدى القريب والمتوسط والبعيد.

إشكالية الدراسة:

في ظل الأزمة الأوكرانية القائمة حاليا، أصبح العالم يواجه العديد التهديدات والتحديات الاقتصادية والسياسية والخسائر البشرية، سواء على المدى القصير أو المتوسط والطويل، وآثار هذه الأزمة ليست على أطرافها (روسيا وأوكرانيا) فحسب، بل تمتد الى كل دول العالم وذلك بسبب العلاقات الاقتصادية والتجارية

والتبادل الدولي، فهي بذلك تعتبر تهديد مباشر للأمن والسلم الدوليين والأمن الغذائي العالمي على وجه الخصوص.

تأتي تحديات الأمن الغذائي العالمي جراء إدارة الأزمة وليس من حيث كميات الغذاء، فروسيا قامت بتقييد صادراتها من الحبوب منذ اندلاع الحرب مما ساعد بشكل كبير في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والحبوب في الأسواق العالمية، كما ان القيود التي فرضتها ظروف الحرب على صادرات أوكرانيا من الحبوب والزيوت أدت الى ارتفاع أسعارها، وتمثل هذه الأزمة حاليا من أكبر تهديدات اختلال النظام التجاري العالمي وستكون له تداعيات سلبية متعددة على النظام الاقتصادي العالمي وعلى الأمن الغذائي بصفة خاصة، ويتطلب ذلك أن يعيد الجميع حساباته، وإلا فجميع دول العالم ستدفع ثمن باهظ جراء استمرار هذ الحرب، خاصة الدول النامية الفقيرة والتي تعاني في الأصل من مشاكل وصعوبات اقتصادية واجتماعية وسياسية، والتي تعتمد بشكل رئيسي على الاستيراد في تأمين احتياجاتها من الغذاء، والإشكالية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها، فهي تبرز في تسليط الضوء على الأزمات الدولية وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي، وليتم ذلك تأتي إشكالية الدراسة على النمو التالي:

- **ما مدى تأثير الأزمات الدولية على تحقيق الأمن الغذائي العالمي؟**

الأسئلة الفرعية:

ولتذليل الإشكالية والتحكم فيها، سيتم التحليل والبحث بشكل أكثر تفصيلا في عدة جوانب تثيرها مجموعة من الأسئلة الاستكشافية المرتبطة بكل جزء في البحث

1. ما هي الأزمات الدولية، وما هي تأثيراتها على مختلف المجالات والقطاعات على المدى المتوسط والبعيد؟
2. ما هو الأمن الغذائي العالمي، وما أبعاده ومحدداته، وماهي أبرز التحديات التي يواجهها العالم لتحقيق الأمن الغذائي؟
3. ما مدى تأثير الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي؟

فرضية الدراسة:

وللتعامل بالبحث مع الإشكالية، سيتم صياغة الفرضية التالية:

- كلما كان هناك استمرار وتصاعد للأزمات الدولية، كلما أدى ذلك إلى تأثيرات وتداعيات على الأمن الغذائي العالمي، فإستمرار الأزمة الأوكرانية وتأثير الحرب على البنية التحتية للزراعة، يؤدي الى انخفاض الإنتاج الزراعي وحدوث نقص على تدفقات المواد الغذائية على مستوى الأسواق العالمية، وبالتالي حدوث تأثيرات كبيرة على الأمن الغذائي العالمي.

حدود الدراسة:

ولرسم حدود الدراسة تفاديا لخروج المسعى البحثي عن أطره الناظمة، فقد تم ضبط الموضوع من خلال الحدود الزمانية والمكانية:

– **الحدود الزمانية:** تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة بداية من اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 كنقطة فاصلة للتغيير الحاصل في طبيعة العلاقات الروسية الأوكرانية، وفي تطور الأزمة الأوكرانية الى الحرب واستعمال الأدوات العسكرية الى يومنا هذا.

– **الحدود المكانية:** أما تحديد النطاق المكاني للدراسة، في حدود دولة أوكرانيا مع روسيا حيث دائرة الأزمة والحرب، إضافة إلى اتخاذ النطاق العالمي كأعلى مستوى حيزا للدارسة والتحليل المنسجم مع اهداف البحث الذي يسعى الى دراسة وتحليل تأثير الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي على المستوى العالمي.

– **الحدود الموضوعية:** تتناول الدراسة الأزمات الدولية وتحديات الأمن الغذائي العالمي؛ دراسة حالة أوكرانية، وماهي تأثيرات وتداعيات الأزمة على الأمن الغذائي العالمي.

منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وكذا اختبار الفرضيات المطروحة، تم اعتماد:

– منهج دراسة الحالة: بسبب تركيز موضوع البحث على دراسة حالة أوكرانيا في سياق الأزمات الدولية وتحديات الأمن الغذائي العالمي، تتيح دراسة حالة للباحث بإجراء فحص متعمق لتأثيرات الأزمة الأوكرانية على تحديات الأمن الغذائي العالمي، بالاعتماد على الأدوات البحثية المتمثلة في التحليل: لمعالجة الفصل التطبيقي من خلال تحليل المنحنيات البيانية وتحليل الجداول الإحصائية، تقدم تحليلا متأنيا للتطور التاريخي للازمة الاوكرانية والعوامل المؤثرة في صنع القرار في طرفي هذه الازمة، فدراسة الحالة توفر بيانات مهمة ذات صلة بالموضوع بالاعتماد على تقارير ووثائق موثوقة من طرف مؤسسات دولية معترف بها وذات مصداقية وذلك بعرض تأثيرات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي.

– المنهج الوصفي: تم الاعتماد عليه من خلال التعريف بمتغيرات الدراسة ووصفها بطريقة علمية، بهدف وضعها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف والعوامل المؤثرة عليها، من أجل الوصول الى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح القدرة على إيجاد اجابات للتساؤلات المطروحة في البحث.

– منهج المقارنة: هو الأسلوب الذي تم الاعتماد عليه في دراسة متغيرات الدراسة، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين روسيا وأوكرانيا في أسباب اندلاع الحرب، وكذلك في نسب الإنتاج الغذائي العالمي ومساهمة كل من الدولتين في الأمن الغذائي العالمي، من خلال صادراتها من الغذاء لمختلف دول العالم.

مقتربات الدراسة:

تم الاعتماد على الاقتراب النسقي في الدراسة، أو ما يعرف باقتراب تحليل النظم، والذي يعتبر من أهم الاقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية ومسار التفاعلات الدولية، ويعود الفضل في تطوير الاقتراب النسقي الى عالم السياسية الأمريكي "دافيد ايستون–David Easton"، والذي يؤكد على أنه للوصول الى نظرية عامة وشاملة يجب تطوير مجموعة مترابطة من المفاهيم في إطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد، تمكن من القيام بالتحليل المحددات الرئيسية للسلوك السياسي.

الدراسات السابقة:

ترتكز هذه الدراسة في تناول موضوع الأزمات الدولية وتحديات الأمن الغذائي العالمي: حالة أوكرانيا، على مراجعة أهم الأدبيات الأقرب والأنسب وذلك للتمكن من تذليل إشكالية البحث، ومن خلال المراجعة نحاول تقديم توليفة من الأدبيات التي تتناول نفس الموضوع أو أحد متغيراته من زوايا مختلفة:

– دراسة " هشام خلوق " سنة 2020، والموسومة بـ " **مفهوم الأزمات الدولية وآثارها** "، حاولت الدراسة تقديم مفهوم للأزمة وتحديد طبيعتها والآثار التي تخلفها على المستوى الدولي، وخلصت الى أن العالم يعيش اليوم التسارع في الأحداث والتواتر في الأزمات، والنظام الدولي الحالي أصبح مع توالي الضربات نظاما غير مستقر، ومن المتوقع أن يعرف المزيد من الهزات التي ستحمل الكثير من المفاجئات، فالقضاء على أزمة معينة وإنهائها سيولد أزمات أخرى أكبر، وقد نواجه حربا عالمية ثالثة لا يكون لها رابعة خاصة مع الخلل الذي أصاب النظام الدولي والوحدات الفاعلة فيه، والأكيد ان الاقتصاد العالمي تأثر وسيتأثر بشكل أكبر على الأقل في المدى القريب.

ركزت هذه الدراسة في معالجة متغير واحد يتمثل في مفهوم الأزمات الدولية وآثارها بصفة عامة، بينما جاءت الدراسة الحالية لمحاولة سد هذه الفجوة البحثية، وذلك بمعالجة متغيرات الازمات الدولية وتحديات آثارها على متغير الأمن الغذائي العالمي كإطار نظري الى جانب إطار تطبيق يتعلق بدراسة حالة أوكرانيا.

– دراسة " محمد علي عوض الحرازي" سنة 2021، والموسومة بـ " **انعكاسات الحرب على الأمن الغذائي في اليمن**"، حاولت الدراسة استجلاء بعض جوانب واقع الأمن الغذائي في اليمن في ظل الحرب والصراع المسلح، وانعكاسات هذا الوضع الذي تسبب في انهيار الأمن الغذائي في اليمن، وخلص الباحث في هذه الدراسة الى عدة نتائج من بينها: أن المشكلات التي يعاني منها الأمن الغذائي في العالم ليست ناتجة عن محدودية موارد الأرض، لكنها نابعة من عدم استفادة الإنسان من تلك الموارد بالشكل السليم وعدم توزيعها بشكل عادل، والصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تعاني منها مناطق متعددة في العالم، وأن تفاقم انعدام الأمن الغذائي في اليمن هو نتيجة الحصار والحرب التي تشنها دول التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات العربية، ويعد من أسوأ الحالات الإنسانية على المستوى العالمي.

هذه الدراسة عالجت الموضوع المتقارب مع موضوع الدراسة الحالية، لكن ركزت على مرحلة من مراحل تطور الأزمة والمتمثلة في الحرب، وانعكاساتها على الأمن الغذائي في دولة واحدة، بينما جاءت الدراسة الحالية شامل وذلك بالتطرق للازمات الدولية ومراحل تطورها وصولا إلى أعلى وأخطر مرحلة وهي نشوب الحرب، إضافة إلى أنها تسد الفجوة البحثية في التطرق التداعيات وانعكاسات الازمة على الأمن الغذائي العالمي بصفة عامة.

– دراسة " منال هاني "سنة 2022، والموسومة بـ " **الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الاقتصاد العالمي : الواقع والدروس المستفادة** "، تهدف الدراسة الى توضيح آثار الحرب الروسية – الأوكرانية (2022) على الاقتصاد العالمي وذلك بعرض الواقع واستخلاص الدروس، وتطرقت الى طبيعة كل من الاقتصاد الروسي والاقتصاد الأوكراني ومكانتهما عالميا، وعرضت الباحثة أسباب الحرب ومختلف التداعيات الاقتصادية التي نتجت عنها والتي أثرت على طرفي الحرب وعلى الاقتصاد العالمي، حيث توصلت الدراسة الى نتائج هذه الحرب التي انتقلت آثارها الي باقي دول العالم وذلك خلال قنوات الطاقة والمواد الأساسية وسيادة حالة عدم التأكد، ومن المتوقع ان تفرز تغيرات في الاقتصاد العالمي بناء على ما تسببت فيه من نتائج وتحديات.

هذه الدراسة تتقارب مع الدراسة الحالية من حيث الموضوع لكن تطرقت لآخر مرحلة من مراحل تطور الأزمة الأوكرانية والمتمثلة في الحرب، بينما الدراسة الحالية تعالج الازمة من حيث التطور التاريخي، وتأثيراتها على العديد من المجالات، وتركز على تحديات الأمن الغذائي العالمي والذي يعتبر اهم بعد من أبعاد الاقتصاد العالمي.

– دراسة " غيث سفاح متعب الربيعي و قحطان حسين طاهر"، سنة 2022، والموسومة بـ " **ماهية الأزمة الدولية: دراسة في الإطار النظري**"، عالجت الدارسة مفهوم الأزمة الدولية في إطارها النظري من خلال المدارس الفكرية الثلاثة وهي مدرسة النسق أو النظم، مدرسة صنع القرار، والمدرسة التوفيقية، حيث بينت نظرة كل مدرسة في مفهوم الأزمة الدولية، كما تطرقت الى أسباب الأزمة الدولية ومراحل تطورها، ثم تناولت كيفية إدارة الأزمة الدولية وسبل تسويتها، وخلصت هذه الدراسة الى ان الأزمة الدولية مصطلحا سياسيا كانت محل اهتمام الباحثين في مجال العلاقات الدولية ولكن اختلفت الرؤى الفكرية للباحثين أدى الى تعدد التعاريف الموضوعية لمفهوم الأزمة الدولية.

هذه الدراسة تتقارب مع الدراسة الحالية من حيث معالجة متغير واحد من متغيرات الدراسة الحالية وركزت على الإطار النظري للازمات الدولية، بينما الدراسة الحالي تعالج تربط هذا المتغيرات بمتغير الأمن الغذائي العالمي، وتضيف للإطار النظري إطار تحليلي يتمثل في دراسة حالة أوكرانيا فهي تقدم الموضوع بشكل اشمل وأكثر تحديدا.

هيكل الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع الازمات الدولية وتحديات الامن الغذائي العالمي: دراسة حالة اوكرانيا، تم الاعتماد على خطة بحث منطقية بما يتلاءم مع طبيعة موضوع البحث، وتقسيم الدراسة إلى فصلين: فصل مفهومي نظري، يليه فصل تحليلي لدراسة حالة، حيث تم تخصيص الفصل الأول لضبط المصطلحات الرئيسية ذات الصلة بموضوع الدراسة وذلك كالإطار المفهومي والنظري للأزمات الدولية والأمن الغذائي العالمي، حيث أدرج ضمنه مبحثين؛ المبحث الأول يتناول الإطار المفاهيمي للأزمات الدولية، المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي العالمي.

أما الفصل الثاني تم عنونته بالأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي، وتم تقسيمه الى خمسة مباحث، المبحث الأول يناول نشأة الأزمة الأوكرانية، المبحث الثاني أسباب الأزمة الأوكرانية، أما المبحث الثالث يتناول أهمية أطراف الأزمة بالنسبة للأمن الغذائي العالمي، بينما المبحث الرابع فيتناول تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي، أما المبحث الخامس والأخير يتناول المساعي الدولية لإدارة وحل الأزمة الأوكرانية.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث أو دراسة علمية من الصعوبات التي تواجه الباحثين، أما بالنسبة للصعوبات التي واجهت انجاز هذا البحث عديدة، تتمثل في:

– حجم وتشابك الموضوع علميا وعمليا، وتعدد أوجه الظاهرة المدروسة الأزمات الدولية–الأمن الغذائي العالمي وتقاطعاتها.

– صعوبة اختيار الإطار النظري المناسب للدراسة، وفي ظل هذه الصعوبات مرت عملية البحث بمرحلة سادها نوع من التيه المعرفي والمنهجي.

– البطء في استكمال البحث، بسبب طبيعة الموضوع وابعاده المفتوحة والمتداخلة.

– صعوبة عملية الضبط وتغطية جميع الجوانب المتعلقة بالموضوع وما قد ينجم عنها من إغفال لا إرادي لبعض لجوانب أو المتغيرات ذات الصلة بالدراسة،

– حداثة موضوع الدراسة المتعلق بالأزمة الأوكرانية وعدم اكتمال معالمها بعد ما يجعل النتائج المتوسل إليها نسبية وغير مستقرة بسبب المستجدات والأوضاع المتغيرة، يتطلب تتبع الظاهرة بالدراسة والبحث المستمر.

– ارتباط إنجاز هذه الدراسة بوقت محدد يصعب الإلمام بكل جوانبها وتتبع مجريات الأحداث والنتائج التي قد تستقر إليها.

الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للأزمات الدولية والأمن الغذائي العالمي

المبحث الأول: ماهية الأزمات الدولية

يحظى مفهوم الأزمة الدولية بتعاريف متعددة نظرا لتعدد واختلاف وجهات نظر الباحثين والمهتمين كل من زاوية تفكيره واعتقاده، ولا يمكن المرور على هذا المفهوم إلا بإعطاء تعريف اصطلاحي شامل لتكوين صورة واضحة ودقيقة حول هذا المصطلح.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة الدولية

قبل التطرق لمفهوم الأزمات الدولية، لا بد من التعريج على مفهوم الازمة بصفة عامة، وذلك لتحديد معنى هذا المصطلح بدقة، ثم يتم الإنتقال الى تعريف الأزمات الدولية حسب بعض الباحثين الذين قدموا تعريفات مختلفة للمصطلح كل حسب رؤيته واتجاهاته الفكرية والعلمية.

- **الأزمة:** هي مرحلة تحول أو انعطاف شديد في مسيرة أحداث متتابعة، كما انها تعني حالة التغيير وعدم الثبات، أو أنها تؤدي الى تغيير حاسم أو فاصل، ويمكن وصف الأزمة بأنها نقطة تحول في نسق السياسات وأن التغير يكون فيها قطعيا إما للأحسن أو للأسوء.[1]

ويمكن تعريف الأزمة على أنها: "حالة طارئة أو اضطراب خطير يمكن أن يؤدي الى تأثيرات سلبية على الأمن والاستقرار، تنشأ نتيجة لعدة عوامل وأسباب".

- **الأزمات الدولية:**

تعرف "**كورال بيل**" الأزمة الدولية بأنها نقطة تحول **Turing Point** في طبيعة العلاقة بين أطراف ما، حيث ترتفع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين الدول. ففي حال الأزمات التي تقع بين حلفاء تتحول علاقة التحالف إلى علاقة انشقاق، وفي حالة الأزمات التي تقع بين الأعداء تتحول العلاقة من علاقة سلم إلى علاقة حرب.[2]

وتعرف الأزمات الدولية أيضا بأنها: ظاهرة تحدث بشكل متكرر في العلاقات الدولية نتيجة لتزايد التفاعلات بين وحدات النظام الدولي، مما يؤدي الى تعقيدها وتشابكها وفق نموذج أصبح معه من الصعوبة

[1] محمد صدام، فايق بن طريف، "الأزمة الدولية وطرائق إدارتها – دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية–الأمريكية 1990–2003/دراسة حالة"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2017)، ص.6

[2] إياد ضاري محمد الجبوري، "**إدارة الأزمات الدولية. ط 1**"، (شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2016)، ص. 35

تلاقي حدوث حالات من الخلافات والتباين وربما التناقض بين مصالح الأطراف المتفاعلة، وهذا يؤدي الى نشوب أزمات بشكل متواتر تعكر صفو علاقات التعاون بين الدول.[3]

يوضح هذا التعريف بان العلاقات الدولية تتسم بالتفاعل والتشابك نتيجة المصالح المشتركة بين الدول، مما يؤدي بها الى إقامة علاقات ضمن النظام الدولي تتسم بالتعاون والتبادل بما يخدم مصالح كل وحدات هذا النظام الدولي، لكن يمكن أن تتغير طبيعة هذه العلاقات من التعاون الى الخلاف نتيجة تعارض المصالح بما ينتج عنه حدوث ازمة أو ازمات دولية.

ويعرف "**أمين هويدي**" الأزمة الدولية بصورتها العالمية أو الإقليمية بأنها: مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحيانا إلى احتمال عال لنشوب الحرب ووقوعها، وفيها يواجه صاحب القرار موقفا يهدد المصالح العليا للوطن ويتطلب وقتا قصيرا للتعامل مع هذا الموقف باتخاذ قرارات جوهرية.[4]

هذا التعريف للأزمة الدولية يعكس بشكل عميق التعقيدات والتحديات التي تواجهها الدول في سياق الصراعات الشديدة، حيث يصف التفاعلات بين الدول المتنازعة وكيف يمكن أن تؤدي هذه التفاعلات إلى تصعيد خطير يصل أحيانا إلى اندلاع الحرب، كما يبرز الضغط الهائل الذي يقع على عاتق صانع القرار، حيث يجد نفسه مضطرا لاتخاذ قرارات حاسمة في وقت قصير لحماية المصالح العليا للوطن، وبالتالي هذا الوصف يوضح الطبيعة الحساسة والديناميكية للأزمات الدولية وأهمية الاستجابة السريعة والفعالة في مواجهة التهديدات المحتملة.

في حين يعتبرها "**مايكل س لوند**" بأنها: مواجهة متوترة بين قوات مسلحة معبأة ومتأهبة، وقد تشتبك مع بعضها في تهديدات ومناوشات على مستوى منخفض من آن لآخر، ولكنها لم تستخدم أي قدر كبير من القوة العسكرية، ويكون احتمال اندلاع الحرب فيها احتمالا كبيرا.

كما تعرف أيضا بكونها: مرحلة الذروة في توتر العلاقات في بيئة استراتيجية وطنية أو إقليمية أو دولية، بحيث يصبح أطراف تلك العلاقات قاب قوسين أو أدنى من الحرب.[5]

---

[3] غيث سفاح متعب الربيعي، حسين طاهر قحطان، "ماهية الأزمة الدولية: دراسة في الإطار النظري" مجلة العلوم السياسية، العدد 42، جامعة بغداد، العراق، (2022)، ص. 8

[4] إدريس لكريني، **"إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، ط 1"** (المملكة الأردنية الهاشمية: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010)، ص. 13.

[5] إدريس لكريني، نفس المرجع، ص. 13.

يركز هذا التعريف على الجانب العسكري والتوتر القائم بين القوات المسلحة لأطرف الأزمة، حيث يصف الأزمة كحالة مواجهة متوترة بين قوات مسلحة جاهزة للقتال، تتبادل التهديدات وتتبادل المناوشات من حين لآخر دون اللجوء إلى استخدام واسع النطاق للقوة العسكرية، ويبقى احتمال اندلاع حرب شاملة كبيرا، وهنا تبرز أهمية الاستعداد العسكري واليقظة المستمرة خلال الأزمات الدولية، حيث تكون الأمور قابلة للتفاقم والتطور بشكل سريع إلى صراع واسع النطاق.

فيما نجد رأيا آخر يعتبر بأن أوضح معنى المفهوم الأزمة هو أنها: تعبر عن وجود تهديد موجه إلى الأهداف والقيم التي يرعاها أطراف الأزمة، ويذهب أحد الباحثين إلى أن الأزمة هي مرحلة متقدمة من مراحل الصراع، والصراع في أي مظهر من مظاهره وعلى أي نطاق من نطاقاته، بدءا من داخل النفس البشرية وانتهاء بالصراعات الدولية. ومن جانبه، يعتبر "**مصطفى أحمد فؤاد**" أن الأزمة الدولية هي ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين مصالح بعض الأطراف الدولية. [6]

يصف هذا التعريف الأزمة الدولية بأنها تهديد مباشر للأهداف والقيم التي تهم الأطراف المعنية، مما يضعها في مرحلة متقدمة من الصراع، ويشير إلى أن الأزمة ليست مجرد حالة مؤقتة، بل هي تصعيد في مستوى الصراع يمكن أن يبدأ من داخل النفس البشرية وصولا إلى الصراعات الدولية، ومن جهة أخرى، يقدم مصطفى أحمد فؤاد رؤية تتعلق بطبيعة العلاقات بين الدول، حيث يعتبر أن الأزمة الدولية تنشأ عندما تصل الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيير طبيعة العلاقات بين مصالح بعض الأطراف الدولية، حيث يركز هنا على الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتأثر بشكل كبير خلال الأزمات، مشيرا إلى التحولات الكبيرة التي قد تطرأ على العلاقات الدولية نتيجة لهذه الأزمات.

كما نجد "**كورال بيل**" تميز بين الأزمات الدولية وفقا لنطاقها الجغرافي وأطرافها الرئيسة فهي تعتبر أن الأزمات المحلية أو الإقليمية مهمة، لكنها لا تحمل نفس الخطر الذي تحمله الأزمة بين القوى النووية لبقية دول العالم، حيث أن العواقب العسكرية لمثل هذه الأزمات تظل محلية، ما لم تدخل القوى الكبرى كأطراف رئيسة فيها، وتشير إلى أن الأزمة الدولية أضيق نطاق من الصراع وأكثر إحكاما في إدارتها وأكثر وضوحا في تعريفها، بالإضافة إلى إمكانية عزلها كظاهرة عن الصراع.[7]

ويرى "**تشارلز ماكليلاند**" أن الأزمة الدولية هي نوع خاص من التغيير الجوهري في نمط العلاقات بين أطراف صراع ما، ويرجع هذا التغير إلى تغير في نمط تدفق الأفعال والتحركات المتبادلة بين أطراف الصراع؛ ففي بداية الأزمة وتصاعدها تتزايد معدلات تبادل الأفعال والتحركات الصراعية الدالة على استعراض القوة المادية أو استخدامها، ثم يحدث تغير ثان ملحوظ في نمط التفاعل بين أطراف الأزمة في مرحلة انخفاض

[6] إدريس لكريني، نفس المرجع السابق، ص. 14.

[7] إياد صاري محمد الجبوري، مرجع سابق، ص. 35

حدتها وانتهائها أو تسويتها، مما يجعل هذه المرحلة مختلفة عن كل من مرحلة تصاعد الأزمة ومرحلة اللا أزمة، فالأزمة قد تكون بداية فعلية للتوجه نحو الحرب أو تجنبها.[8] كما يرى أيضا أن الأزمة الدولية مرحلة حاسمة تتخذ عندها قرارات مصيرية، ويوضح أن هناك مواقف ثلاثة يمكن أن تخلق أزمة دولية؛ أي بمعنى أسباب نشوء الأزمات:

1. حالة سعي القادة إلى الحفاظ على موقفهم ووضعهم القيادي من خلال البحث عن مصدر خارجي للتهديد، وبالتالي الدخول في صراع خارجي لتحقيق الوحدة الداخلية.

2. أن تشهد الأطراف المشاركة في النظام الدولي تحولا في مؤسساتها الاجتماعية نتيجة انضمامها التحالفات أو انسحابها منها، مما قد يؤدي إلى خلق مواقف أزمة جديدة في ميادين تنافسية غير مألوفة.

3. حالة انهيار نظام القطبية الثنائية الأمر الذي تنجم عنه صعوبة إعادة الأطراف الرئيسة تشكيل استراتيجيتها وتكييفها وفقا للأوضاع الجديدة، ففي هذه المواقف تزداد شدة الأزمة الحادة وتقل الثقة في إمكانية السيطرة على الموقف دون استخدام القوة أو اللجوء إلى الحرب.

كما يرى "**ماكليلاند**" أن هناك عوامل أخرى تساعد على تهدئة موقف الأزمة منها:

1. الأفعال التي يتخذها طرف أو أكثر من أطراف أزمة حقيقية، أو تدخل أطراف أخرى لتهدئة موقف الأزمة.

2. تراجع حدة الأزمة المصطنعة Pseudo Crises بواسطة أطرافها أو أطراف آخرين.

وعلى العموم تطلق الأزمة الدولية على تلك الأزمة التي تنشأ بين طرفين أو عدة أطراف دولية أو داخل دولة معينة شريطة أن تكون لها نتائج وتداعيات دولية، وهي بذلك تختلف عن الحرب التي غالبا ما تندلع بفعل وجود أزمة لم تدبر بشكل جيد. [9]

بشكل عام، تطلق الأزمة الدولية على الحالات التي تنشأ بين طرفين أو عدة أطراف دولية، أو داخل دولة معينة بشرط أن تكون لها نتائج وتداعيات دولية، وتتميز الأزمات الدولية عن الحروب بأنها قد تنشأ نتيجة سوء إدارة للأزمات القائمة، حيث تؤدي الأزمات التي لم تُدبر بشكل جيد إلى اندلاع الحروب، وهذه التعريفات مجتمعة تقدم صورة شاملة عن الأزمات الدولية، مشيرة إلى العوامل المختلفة التي قد تؤدي إلى تصعيدها وتأثيراتها المحتملة على العلاقات الدولية.

يحدد "**هنري كيسنجر**" مفهوم الأزمة بأنها مجرد عارض **(Symptom)** لوصول مشكلة ما إلى المرحلة السابقة مباشرة على الانفجار، ما يقتضي ضرورة المبادرة بحلها قبل أن تتفاقم عواقبها، ويشير هذا التعريف

[8] إياد صاري محمد الجبوري، مرجع سابق، ص-ص. 35-36.

[9] إدريس لكريني، مرجع سابق، ص. 14.

الصادر عن أحد أبرز المفكرين الاستراتيجيين الأميركيين إلى جملة من العناصر التي تعكس وجهة نظر بارزة للمفهوم الأميركي للأزمة الدولية وإدارتها؛ فالأزمة الدولية في هذا التعريف هي عارض، أي مؤشر يشير إلى إحدى حالات التوتر في العلاقات الدولية، أو الشؤون الخارجية للولايات المتحدة الأميركية التي تؤثر في مصالحها وأمنها القوميين. فهي حالة ضاغطة لا تعدو كونها إحدى مفردات استراتيجية الشؤون الخارجية الأميركية، وبالتالي فإن التعامل معها ينبغي ألا يخرج عن المحددات العامة لاستراتيجية رسم السياسة الخارجية الأميركية القائمة على استعمال الوسائل المتوافرة كلها للحفاظ على الوضع الاستراتيجي الأميركي، بغض النظر عن أخلاقية هذه الوسائل.[10]

تعريف "كيسنجر" للأزمة الدولية يعكس وجهة نظر براغماتية تركز على التدخل السريع والحاسم لحل الأزمات بما يتوافق مع المصالح الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، دون النظر إلى الاعتبارات الأخلاقية في استخدام الوسائل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وهذا النهج يبرز التوترات التي يمكن أن تنشأ بين الأهداف الأخلاقية والسياسية في السياسة الدولية.

ويمكن تعريف الأزمات الدولية بأنها: "تشير الى حالات الاضطراب وعدم الاستقرار في العالم، والتوترات التي يمكن أن تؤثر على العلاقات بين الدول، وينتج عنها تأثيرات سلبية وتهديدات للأمن والسلم الدوليين".

الفرق بين الأزمة وبعض المصطلحات المتشابهة:

نظرا لارتباط مصطلح الأزمة الدولية بالجانب الصراعي أو التفاعلات الصراعية في العلاقات الدولية نجده يتداخل مع العديد من المصطلحات التي تتشارك معه في قدر من الخصائص، مما يصعب على الباحث أحيانا اختيار المصطلح المناسب، ويضع القارئ أحيانا أخرى في مرحلة الخلط بين المفاهيم، ومن بين هذه المفاهيم:

1. التوتر: ويعنى: حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين فاعلين أو أكثر داخل الدولة الواحدة أو بين دولتين"، وعليه فالتوتر يكون مرحلة سابقة عن الأزمة قد يؤدي إليها أو لا.

2. النزاع: ويعنى تنازل الإيرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها، التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية ذات طبيعة اختلافيه أكثر منها توافقية"، وبالتالي النزاع هو مرحلة لاحقة عن الأزمة أي مرحلة من مراحل تطور الأزمة، ففي حالة ما إذا لم يتم إدارة الأزمة بالطرق السلمية سوف تتحول إلى نزاع.[11]

---

[10] محمد التامر عبادة، "**سياسة الولايات المتحدة الامريكية وإدارة الأزمات الدولية: (إيران – العراق – سوريا – لبنان نموذجا)، ط 1**" (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة،2015))، ص.ص 42.41.

[11] مبارك علوي محمد لزنم، "**إدارة الأزمات الأمنية في ظل التغيرات الدولية، ط 1**" (د د ن، 2020)، ص. 63.

3. الصراع: يتداخل مفهوم الأزمة الدولية كثيرا مع مفهوم الصراع الدولي مما يسبب خلط بين التعريفين، حيث أن الصراع الدولي هو ذلك الموقف الذي ينتج عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية على المستوى الدولي، ويأخذ الصراع أكثر من سبيل ويتراوح بين التفاوض والاغراء والمساومة والضغط والاحتواء والحصار والترهيب والعقاب والتخريب وتعزيز التحالفات، يرتبط بعدة أمور مثل الحدود الجغرافية، وحجم الموارد والامكانيات ويكون الهدف منه تحطيم طرف للطرف الآخر كليا أو جزئيا، وبعض القضايا التي انقسم الفاعلون الرئيسون بشأنها، ومن ثم فهي تمهد الطريق لتأسيس علاقات أكثر استقرارا وتناسقا على المدى البعيد، مثل الانفراج الأزموي أزمة الصواريخ الكوبية بين القوى العظمى.[12]

يعرف "**كال دويتش**" الصراع على أنه: "وجود أنشطة حادثة أو أفعال جارية تتعارض مع بعضها البعض، وهو النشاط الذي لا يتفق مع أحد آخر ويمنع ويعرقل فعالية النشاط الثاني"، فالصراع يكون معروف الأطراف والأبعاد والاتجاهات على عكس الأزمة التي في أغلب الأحيان تفتقر للمعلومات حولها، وعليه فالأزمة هي المرحلة الأعلى الحساسة من الصراع، والصراع هو آخر مرحلة من تطور الأزمة والذي غالبا ما تكون فيه المعادلة صفرية تؤدي للحرب.

بناء على ذلك تتدرج التفاعلية الصراعية في العلاقات الدولية بدءا من التوتر، الذي إذا ما استمر وزادت حدته يؤدي إلى أزمة، فإذا لم تدار هذه الأزمة من قبل صناع القرار بشكل صحيح ستتفاقم لتصبح نزاع، أي يصبح الحل التوافقي أكثر صعوبة على الأطراف المباشرة أو غير المباشرة والذي في أغلب الأحيان يوصلنا إلى صراع، كآخر مرحلة من تطور الأزمة.[13]

4. الفوضى العارمة: النظام يجنب العالم الكثير من الأزمات، ومن الطبيعي أن يكون أهم أسباب الأزمة الخروج عن النظام المسطر والمتفق عليه، ففي الكثير من الأحيان تأتي الأزمة نتيجة لحالة من الفوضى، لكن ليس دائما، فقد يؤدي النظام في منطقة استأنست الفوضى لخلق أزمة، وهنا يكون المشكل في النظام، بحيث يصبح نظام الفوضى هو أساس النظام وأي نظام طارئ يصبح دخيلا ويخلق الأزمة، وهذا ليس تلاعبا بالكلمات بل حقيقة نعيشها في الكثير من الرقع الجغرافية، خاصة في بعض الدول المنتسبة للعالم الثالث، والتي تعيش الفوضى العارمة كأساس للنظام السياسي، وبعيدا عن دول العالم الثالث نجد الأخطر من ذلك، حين تعمد الدول المتقدمة لاختلاق الفوضى من أجل حل الكثير من أزماتها، فتجد بعض الدول القوية والقادرة على فرض

[12] مبارك علوي محمد لزنم، نفس المرجع السايق، ص. 63.

[13] مريم مخلوف، "مفهوم الأزمة الدولية"، 09-06-2017 2017-06-09، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 12-03-2024)، على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary

سياستها على غيرها تتعمد خلق حالة من الفوضى في بعض مناطق العالم، حين لا تجد حلا لبعض الأزمات المستعصية هناك، ومن هنا جاء مصطلح الفوضى الخلاقة.[14]

5. الكارثة: الكارثة حدث غير عادي شديد الدمار والتهديد ويحظى باهتمام الإعلام العالمي، حتى لو ضربت دولة واحدة فقط، فالكارثة من الممكن أن تخلف أزمة كما أن الأزمة قد تؤدي لكارثة، لكن الأزمة ليست بالضرورة كارثة والعكس صحيح، حيث يميز الباحثين الأزمات والكوارث ويفرقون بينها، معتبرين الكارثة غالبا وليس دائما أكبر من حيث الحجم ومدى الانتشار ودوائر التأثير، وبالتالي مستوى وحجم الخسائر المادية والبشرية والجهود المطلوبة لمواجهتها.[15]

6. القوة القاهرة: يشترك مفهوم القوة القاهرة مع مفهوم الأزمة في أن كليهما يخرج عن سيطرة متخذ القرار ويصعب التحكم فيه، إلا أن مفهوم القوة القاهرة لا يعبر عن الأزمة أو ينطبق عليها تمام الانطباق، فالقوة القاهرة هي أي ظرف من الظروف التي يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، والتي تحول دون قيام شخص معين بعمل معين متفق عليه مع شخص آخر، وغالبا ما يعبر عن القوة القاهرة وأحداثها، والشروط التي تنطبق عليها، فالحرب مثلا قوة قاهرة تتوقف بسببها بعض المعامل والمصانع، أي كانت سببا لنشوء أزمة.

7. الصدمة: تعني شعورا فجائيا حادا نتيجة تحقق حادث غير متوقع الحدوث، بل عكس ما كان متوقعا، أو مطلوب إحداثه، أو ملم بحدوثه من تتابعات الأحداث السابقة، وهو شعور مركب بين الغضب والذهول والخوف، لذلك فإن الصدمة هي إحدى عوارض الأزمات، أو إحدى نتائجها التي تولدت عند انفجارها في شكل فجائي سريع دون سابق إنذار، أو تمهيد أن انفجار الأزمة بشكل عنيف قد يؤدي إلى الصدمة.

8. مفهوم المشكلة: تعبر المشكلة عن الباعث الرئيس الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها، ومن ثم قد تكون المشكلة هي سبب الأزمة، ولكنها بالطبع لن تكون هي الأزمة بحد ذاتها.

9. مفهوم الخلاف: يعبر مفهوم الخلاف والتضاد وعدم التطابق، سواء في الشكل أو الظروف أو في المضمون، وقد يكون أحد مظاهر الأزمة في النظام السياسي أو بين الدول، أما الاختلاف في الفكر والرأي من الأمور البديهية، ولكنه إذا تطور إلى الخلاف كانت والمصالح فلا تؤدي إلى الأزمة، لأنه احتمالات الأزمة أكثر توقعا.[16]

---

[14] هشام خلوق، "مفهوم الأزمات الدولية وآثارها"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 02، العدد 03، (نوفمبر 2020)، ص. 93.

[15] نفس المرجع، ص. 94

[16] نصير مطر كاظم الزبيدي، "الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية: دراسة تحليلية تطبيقية"، (أطروحة مقدمة لمتطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة (ST.CLEMENTS) العالمية العراق–بغداد، 2010)، ص ر

10. الحدث: يعبر الحدث عن شيء مفاجئ غير متوقع تم بشكل سريع وانقضى أثره فور إتمامه، في حين قد تنجم الأزمة عن الحدث، ولكنها لا تمثله فعلا، وإنما تمثل بعض جوانبه، وكثيرا ما تمتد لمدة بعد نشونها، في حين ينتهي الحدث بانتهاء وقوعه.[17]

المطلب الثاني: أسباب الأزمات الدولية

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي الى نشوب الأزمات الدولية وعادة ما تكون ظواهر لحالة أساسية واحدة هي مساسها بالأمن القومي والمصالح الحيوية للدولة، ومن جملة هذه الأسباب نذكر منها ما يلي:

1. **النزاعات والمشاكل الحدودية:** تعد مشكلة النزاعات الحدودية بمثابة بؤرة للخلاف ومصدر للتوتر بحيث يكون سببا رئيسيا لنشوب الأزمات بين الدول عندما يزعم كل طرف أحقيته في المناطق الحدودية المشتركة بينهما، وإن عدم التوصل إلى اتفاق وتسوية نهائية للمشاكل الحدودية تجعل الأوضاع القائمة على الشك والتحسب لأي طارئ سببا لإثارة الأزمات بشكل متكرر كما هو الحال في أزمة كشمير بين الهند وباكستان.

2. التدخل في الشؤون الداخلية: يعتبر التدخل من المسائل المهمة التي كانت تلجأ إليها الدول في إطار علاقاتها الدولية، ويقصد به تدخل دولة في الشؤون التي تتعلق بصميم السلطان الداخلي لدولة أخرى لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، غير أن هذا التدخل يثير عدة مسائل فهناك من يعتبره فرض إرادة من قبل دولة لإرادة دولة أخرى عن طريق استخدام القوة العسكرية أو التأثير الاقتصادي او السياسي أو الثقافي.

3. التناقض الأيديولوجي: يمثل عامل التناقض الأيديولوجي مصدر آخر لنشوب الكثير من الأزمات الدولية تكمن خطورة هذا العامل بسبب ما يتميز به من شمولية، لأن كثير من المصالح والأطماع يمكن له أن يظهر من ورائها بمظهر الشرعية، سبب خطورة هذا العامل تكمن في أن الأيديولوجية والعقيدة التي يتبناها كل من الفرد والدولة من الصعوبة بالإمكان تغييرها لأنها ترتبط بكيان الفرد والدولة وأن التناقض مع الأيدولوجيات الأخرى يجعلها تنخرط في صراع أشبه ما يكون بالصراع من أجل البقاء وهذا بحد ذاته يشكل مصدرا كبيرا لنشوب الأزمات واستفحالها.[18]

4. أسباب تتعلق بحماية المصالح الاقتصادية: من الجدير بالذكر أن هناك العديد من الأزمات التي تحدث بين الدول المتقدمة والدول النامية والتي تكون احد أسبابها المصالح الاقتصادية والتي أصبحت تتزايد بشكل ملحوظ خاصة بعد أن تحول الصراع من صراع أيديولوجي إلى صراع اقتصادي، فإن مثل هذه الأزمات غالبا ما تحدث في منطقة تمثل نفوذ ومصالح لدولة معينة غالبا ما تتعرض للتأثير من قبل تلك الدول باتجاه تصعيد

[17] نصير مطر كاظم الزبيدي، نفس المرجع السابق ، ص ر

[18] خلف عبد الله محمد جاسم، "دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية (سوريا–اليمن) أنموذجا"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، السياسة الدولية، جامعة كركوك، 2021)، ص. 34.

الأزمات أو إخمادها وفق ما تقتضي مصالحها، فمنطقة الخليج العربي التي تعد منطقة حيوية من أكثر مناطق العالم التي كانت ولا تزال عرضة للأزمات والتدخلات من قبل بعض الأطراف الخارجية التي تلجأ إلى أسلوب افتعال الأزمة كوسيلة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في هذه المنطقة .

ومن الجدير بالإشارة أن هناك جملة من الأسباب التي تقف وراء نشوب الأزمات الدولية لا تقل أهمية عن الأسباب التي سبق ذكرها منها:

1. وجود بؤرة من الخلافات المتجذرة والتي لم يتم التوصل إلى حل بشأنها.
2. تحدث من أجل الهيمنة على مصادر الطاقة والموارد كالنفط والمياه وغيرها.
3. تنامي الإشاعات بين الدول واستفزاز بعضها البعض.
4. الأخطاء البشرية الناجمة عن سوء الإدراك أو سوء التقدير وسوء الإدارة إلى جانب اتخاذ القرارات العشوائية غير المعد لها مسبقا.
5. تورط الزعماء في اتخاذ قرارات خاطئة أو يائسة.
6. القيام باستعراض للقوة من قبل إحدى الدول تجاه دولة أخرى بقصد ابتزازها أو إحراجها.
7. خروج الدول عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الموقعة بينها بالشكل الذي يمس المصالح الحيوية وسياد الدول الأخرى.
8. إصرار الأطراف المتنازعة أو أحدها على عدم تقديم آية تنازلات عن موقفها أو مطالبها.
9. الاحتلال فهو بحد ذاته يشكل مصدر للأزمات بما يوفره من فرصة مناسبة لنشوب الأزمة جراء استخدام العنف المسلح في المناطق التي تكون خاضعة تحت سيطرته.[19]

المطلب الثالث: مراحل الأزمات الدولية

تمر الأزمات بمراحل تطور، وهي على النحو التالي:[20]

1. مرحلة الإنذار المبكر: وهي المرحلة التي يتم فيها التعرف على الإنذار المبكر للأزمة عن طريق اكتشاف إشارات الإنذار التي تنذر بحدوث الأزمة وأحيانا يتم تحديد هذه المرحلة بعد وقوع الأزمة، وعندما يتم دراسة أسبابها يكون الإنذار بالأزمة غير مباشر ومن الصعب تحديده بينما يكون في أحيان أخرى واضحا، وتعتبر

[19] نفس المرجع، ص. 35

[20] مالك محسن العيساوي، "**الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، ط 1**"، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014)، ص. 19.

هذه المرحلة مهمة جدا لأنه يمكن إدارة الأزمة فيها بسهولة أكثر من إدارتها بعد تحولها إلى مرحلة الأزمة الحادة، وحتى عند عدم القدرة على التدخل في هذه المرحلة فإن تحديد الأزمة يعين على التحضير لمواجهة مرحلة الأزمة الحادة والإعداد لها.

2. مرحلة الأزمة الحادة (التأزم): ينظر إلى هذه المرحلة في حالات كثيرة على أنها نقطة اللاعودة بعد انتهاء فترة التحذير والانتقال من مرحلة الأعراض المبكرة إلى مرحلة الأزمة الحادة، ولعل أصعب الأمور في هذه المرحلة الانهيار السريع والحاد الذي يصاحبها والذي تعتمد سرعته إلى حد كبير على نوع الأزمة، أما حدة الأزمة فستحدد تبعاً لحالة التمزق ومقدار الخسارة وفي هذه المرحلة تسير الأزمة إما إلى الانفراج وإما إلى التحول من أزمة حادة إلى أزمة مزمنة يطول إيجاد حل لها.

وأوضح "**تشارلز ماكيلاند**" أن الأزمة هي عملية تفاعلية وأنها مرحلة أو نقطة انتقالية بين السلام والحرب، فهو لا يهمل مراحل الأحداث التي تمر بها الأزمة حيث أشار إلى أسماه بالأزمة الحادة " The Acute International Crisis" إذ يرى أن الأزمة هي نقطة تحول في الصراع وفترة حاسمة تتخذ عندها القرارات الكبرى، فالأزمة هي الاندلاع المفاجئ وغير المتوقع للأحداث. [21]

3. مرحلة الأزمة المزمنة: وتسمي مرحلة المداواة أو مرحلة الإدمان ويتم خلال هذه المرحلة الصحوة والتأكد من أسباب الأزمة وتقدير الأذى والضرر وتحديد المسؤولية وتحليل الذات (نقاط الضعف والقوة) وتضميد الجراح، ويستفيد من هذه المرحلة لإدارة الأزمات مستقبلا، وقد تستمر إلى فترة طويلة نسبيا.

4. مرحلة حل الأزمة: هذه المرحلة الأخيرة الذي يجري فيه التصدي لمواجهة الأزمة ولكن يجب علينا ملاحظة أن الأزمات على وجه العموم قد تتطور بشكل دائري فتلد أزمات أخرى وربما نتصور وجود أمل لنهاية الأزمة لكنه في الحقيقة علامة إنذار لأزمة أخرى قادمة تجعل من الصعب التكهن أين ومتى تنتهي تلك الأزمة؟ ومتى وأين تبدأ الأخرى؟، وهذا عائد لقصور العقل السياسي من اكتشاف الأزمة في مراحلها الأولى أو وضع الحلول للأزمة لتطويق آثارها.[22] وانتهاء الأزمات الدولية غالبا يكون بإحدى الطريقتين إما بطرق سلمية يتوصل فيها الطرفان إلى حلول غير صفرية عن طريق التفاوض والمساومة، وإما بطرق عنفيه تؤدي إلى اللجوء للحرب واستخدام القوة العسكرية في حالة تعنت الطرفين واختيارهم الحلول الصفرية.[23]

[21] مالك محسن العيساوي، نفس المرجع السابق، ص. 19.

[22] نفس المرجع، ص 20.

[23] مريم مخلوف، موقع سابق.

المطلب الرابع: خصائص الأزمات الدولية:

للأزمات الدولية خصائص تبين حجم الأزمة الدولية ومدى قدرتها على تغيير الوضع الراهن سواء أكانت أزمة دولية أم محلية، وإن كانت لا تتكرر فيها تلك الخصائص وتتلخص في الآتي:

1. المفاجأة: ظهور الأحداث وتشابكها تؤديان إلى أهداف تهديدية موجهة، أي أن الأزمة تظهر فجأة لتغيير وضع راهن.

2. نقص المعلومات: إن تزايد الحاجة إلى مواجهة فعل خارجي مؤثر تحتاج إلى معلومات عنها بهدف مواجهتها، ولكن نقص المعلومات هي إحدى الخصائص في الأزمات فهو يولد درجة عالية من الشك في الخيارات المطروحة والتي ترجع إلى قلة المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار في مواجهتها.

3. اتسام الأحداث بالسرعة: فعندما تظهر الأزمة فإن الوقت يلعب دورا في سرعتها الديناميكية التي تحاول التغيير ولأجل أن يصبح التحدي لها منطقيا يجب معالجته بسرعة.

4. سيطرة القلق والترقب: أي أن القلق والخوف وحتى الذعر يطغى على المناخ لأنها تبدي إحداث انهيار في الوضع الراهن، إلى جانب عدم المعرفة بنهايتها، مما يولد جوا مشحونا من الترقب ويتطلب إصدار قرارات مصيرية لمواجهتها، فالأزمات تولد حالة عالية من التوتر في مدة وجيزة، أي سرعة تطور الأحداث وديناميكيته المحدودة ومن ثم تجذب قوى أخرى بدرجات متفاوتة.[24]

5. ضيق الوقت المتاح لمواجهة الأزمة: فالأحداث تقع وتتصاعد بشكل متسارع مما يفقد أطراف الازمة القدرة على السيطرة في الموقف واستيعابه جيدا.

6. نقطة تحول مصيرية: تحمل بطياتها جوانب التهديد والفرص بمعنى اما يكون تغيرا مرضيا ونافع وتغيرا غير نافع وعواقبه وخيمة تولد اضرار بدلا من محاسنه.

7. تزايد الحاجة الى فعل مؤثر لمواجهة الظروف المتجددة: لأنها تهدد مصالح الأطراف وأمنهم القومي، ومن الضروري اتخاذ قرارات مصيرية من أجل مواجهة الأحداث والمواجهة تحتاج الى درجة عالية من الإمكانيات والتحكم في الطاقات، والجدارة في توظيفها في مناخ تنظيمي يتميز بدرجة عالية من الاتصال الفعال التي تؤمن الفهم والتنسيق الموحد بين أطراف العلاقة.[25]

---

[24] سوران إسماعيل عبد الله بنديان، "**دور القوة الذكية في إدارة الأزمات الدولية، ط 1**"، (المملكة الأردنية الهاشمية: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان، 2020)، ص 180.

[25] انسان سعد حسين زيدان، حازم صباح احميد، "ماهية الازمة والمفاهيم المقاربة لها: دراسة بين النظرية والتطبيق"، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، المجلد 14 العدد (2/58)، (2023)، ص 272.

8. لفت انتباه الرأي العام: يساهم الإعلام بتغطية سلبية للأزمة بحيث يزيد من تعميقها وتوسيعها عبر شبكات الإعلام ويكون ذلك من خلال الفجوات بين الأفراد والأجهزة الحكومية بالتالي يؤدي إلى خلق عدم الثقة من قبل الأفراد للأجهزة، كما أن الأزمة ليس خصائص مشتركة أو متشابهة بكل مرة تحدث فيها تكون مختلفة عن كل مرة تحدث بها ممكن أن يكون مضمونها سياسي واقتصادي أو عسكري وقد يكون اجتماعي.

10. تنطوي الازمة على اثار حالية واخرى مستقبلية قابلة للظهور في الزمن المقابل.

11. حالة الذعر: تعني وجود حالة من الخوف والرعب في المؤسسات وهذا ناجم عن عدم القدرة على ما يمكن أن يخبئ المستقبل للمؤسسات الحكومية والنظم الداخلية، بفعل وجود توقعات سلبية كبيرة ممكن أن تعصف بها مستقبلا يسبب حدة الصراع بين الأطراف.

12. التداخل والتعدد في الأسباب والعوامل وعوامل المؤدية المهمة والغير مهمة واتساع جهة المواجهة.

13. نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى الفعل ودور الفعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة.

14. القوى الضاغطة (أصحاب المصالح): وجود بعض القوى الضاغطة التي تدعم وتقوي من موقف الأزمة وتقوي كل ما يزيد من استمرارها، وهم أصحاب المصالح المؤجلة والمعطلة ويقفون بوجه كل ما يعطل أو يؤجل اعمالهم وهذا يزيد من الأزمة، ويكثرون من المطالبة في إحداث تغيرات جوهرية تكون في مصالحتهم.

15. ظهور سلوكيات سلبية وأحيانا تودي الأزمة إلى ظهور أحداث غير مرضية في قمة الخطورة ممكن أن تحل أو تفكك الوضع الاجتماعي وتدهور العلاقات الاجتماعية وظهور حالة التوتر، والاضرابات العامة.[26]

إن أي تحليل لطبيعة الازمة الدولية وفي ظل النظام الدولي المعاصر نادرا ما يجعل منها ازمة محلية، ويعود سبب ذلك الى التشابك والترابط بين المصالح والتوجهات والاهداف والنفوذ لدى عدد غير قليل من الدول الفاعلة في البيئة الدولية، وعلى هذا النحو فإن المظاهر الأزموية قد جعلت طبيعة السياسة الدولية ذات سمات عالمية، لذا فإن بعض المحللين يشبهون ظاهرة الازمة بظاهرة الصراع والحرب، وحجتهم في ذلك ان هناك تشابه في الخطورة بينها وبين الحرب، بدعوى ان النتائج التي تخلفها ظاهرة الازمة تنطوي على مخاطر كبيرة، ويمكن ان تتطور الازمة بسرعة بحيث تؤدي الى تغيير فعلي في العلاقات بين الوحدات المتفاعلة بشكل مباشر وكذلك الوحدات المتأثرة من جو الازمة، قد يدفع بالوحدات الى الحرب إذا ما فشلت محاولات احتواء الازمة عند درجة من درجات تصعيدها. وهذا يعني اتخاذ القرارات الدولية بطريقة استثنائية وتحت ضغط عامل الوقت وأحيانا في ظل عدم وفرة كافية من المعلومات الدقيقة، واعتمادا على خبرة الفريق المكلف بإدارة الازمة وتأثرا بجو الازمة بما ينطوي عليه من افعال وردود افعال وحساب إمكانيات، وتأثير عوامل خارجية.

[26] انسان سعد حسين زيدان، نفس المرجع السابق، ص 273.

وقد اشارت احدى الدراسات المهمة التي بحثت في موضوع الازمات والتسلح، الى ان الازمات الحديثة، والمعاصرة تتسم بعدد من الخصائص التي يغلب عليها احيانا طابع النسبية وكذلك العمومية، وقد تم إجمالها بما يلي:

1. إدراك مظاهر انعطافات جديدة في سلوك الدول
2. اتخاذ قرارات وإجراءات واضحة تقتضيها ادارة الازمة.
3. الكثير من التهديدات والتحذيرات والوعود تبدو ظاهرة.
4. تداخل وتسارع الاحداث.
5. اتسام الموقف بالضبابية وعدم الوضوح في بعض الاحيان.[27]
6. نتائج ما تقدم تقرر اتجاهات ومستقبل الازمة.
7. في بعض المراحل قد يكون هناك فقدان في السيطرة او ضعف قدرة السيطرة على الموقف.
8. سيادة جو من الحالات الطارئة المتصاعدة.
9. شحة المعلومات المهمة كما ونوعا فضلا عن الارباك الذي تسببه المعلومات المضللة او التحليلات الصحفية المغرضة.
10. شعور كلا فريقي الازمة بضغط عامل الوقت.
11. العلاقات المتبادلة تكون عرضة للتغير وبالاتجاهات التي تسير فيها الازمة سواء نحو التصعيد ام التهدئة
12. بروز مظاهر القلق في البيئة الدولية.

ومن الجدير بالذكر ان دراسة ظاهرة الازمة وتحديد سماتها يتطلب التركيز على النقاط الرئيسة في الازمة، والمتمثلة، في الاطراف المشتبكة، المنطقة الجغرافية والبيئة الاقليمية التي يحتمل ان ينشأ فيها النزاع درجة الشدة في مستواها الاقصى عقد مقارنات بين قدرات ومواقف وادوار واهداف الاطراف المتفاعلة في جو الازمة، والاحداث المباشرة التي دفعت بها والتكنيك المستخدم من قبل جميع الاطراف.

ويبقى من الأهمية بمكان القول ان أخطر ما في الازمة هو المضاعفات التي يمكن ان تحدث نتيجة لتدخل طرف ثالث تتعرض مصالحه الحيوية للخطر مما يدفع به الامر الى اتخاذ اجراءات مضادة تفضي به الى اتخاذ موقفا الى جانب أحد طرفي الازمة وضد الطرف الآخر، ولما كانت البيئة الدولية متشابكة وحافلة بتداخل الاهداف والمصالح، فان دخول طرف ثالث قد يجر اطراف اخرى بسبب انتمائها الى حلف او معاهدة دفاع مشترك او اتفاقية تجارية، هذا وان الشيء الذي يخشى منه ولكنه يبقى محتملا، هو ان اتساع رقعة

[27] ثامر كامل محمد الخزرجي، "**العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، الطبعة الأولى**" (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، 2009)، ص 362.

المتداخلين في الازمة يزيد من خطورتها ويجعل منها صراعا دوليا فعليا، على ان اسوء حالات الصراع يمكن ان تدفع الازمة باتجاه الحرب، وهذا ما يمكن الاصطلاح عليه بتعقيد الازمة، اذ ان أخطر حالات التأزم.[28]

المطلب الخامس: أثآر الأزمات الدولية

حين يتم التطرق لآثار الأزمة الدولية، يجب ربطها بطبيعة النظام الدولي القائم الذي يؤثر فيها ويتأثر بها، وتطلق صفة النظام الدولي على مجموع العلاقات المنتظمة التي تربط الدول بعضها ببعض، والتي تقوم على الاعتمادية المتبادلة ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي، ويتميز النظام الدولي بالديناميكية والتفاعل الدائم بين وحداته السياسية المتنافسة في إطار من التعاون والصراع، هذه الديناميكية تتولد عنها أزمات متكررة تتفاوت في خطورتها واتساعها وآثارها على المجتمع الدولي، ويكون تواتر الأزمات بشكل كبير وخطير مؤشر من مؤشرات نشوب الحرب، لذلك يرى بعض الخبراء في مجال العلاقات الدولية أن الربط بين الأزمة وتزايد احتمال نشوب الحرب يعود أساسا إلى الربط بين الأزمة والصراع المستمر بين أطرافها، ذلك أن النظام الدولي يقوم أساسا على التنافس، وسعي كل طرف إلى تعظيم قوته والحفاظ عليها. التنافس الموجود قبل الأزمة قد يكون السبب وراء اتخاذ قرار الحرب بعد تفاقم الأزمة.

فهناك علاقة قوية بين هيكل النظام الدولي القائم وبين قدرته على حل الأزمات التي تنشأ في إطاره، حيث تؤثر طبيعة النظام الدولي على طريقة تدبير الأزمات، فنظام القطبية الثنائية ليس هو نظام القطبية المتعددة أو الأحادية القطبية، كما أن درجة الجدية في مواجهة الأزمات يبقى رهينا بالقوى الفاعلة في النظام الدولي ورغبتها في حلها أو تركها تتطور وتنفجر، كما تؤثر الأزمات الكبرى كذلك على طبيعة النظام الدولي وعلى استمراره، فكلما زادت قدرة النظام على أداء وظائفه وعلى مواجهة الأزمات التي قد تفتك به استمر هيكل النظام كما هو، وكلما ضعفت قدرة النظام على أداء تلك الوظائف زادت فرص انهياره، أو تغير هيكله أو وقع تغير في قواه الرئيسية. ذلك أن الفشل في إدارة وتدبير الأزمات التي تنشأ بين الأقطاب الكبرى تدفع إلى نشوب الحرب بينها وبالتالي التغير في النظام الدولي. وهو ما حصل في الصراع الأوربي الذي انتهى بنشوب الحرب العالمية الثانية في 1945م والذي كان من نتائجها انهيار النظام العالمي المتعدد القطبية، وقيام النظام العالمي الثنائي القطبية بين المعسكرين الشرقي والغربي.

وقد رافق تغير النظام الدولي من القطبية المتعددة إلى الثنائية عدة أزمات نتيجة الفوضى المؤقتة التي حدثت بسبب هذا التحول، أهمها أزمة الصواريخ الكوبية لسنة 1962م، لكن قدرة القطبين المتنافسين على تدبير الأزمات أدى لاستمرار القطبية الثنائية إلى بداية التسعينات والأكيد أن التغير في النظام الدولي يأتي بعد حدوث أزمات كبرى، ثم بعد انهيار النظام القائم تطفو على السطح أزمات أخرى إلى أن يحدث الاستقرار

[28] ثامر كامل محمد الخزرجي، نفس المرجع السابق، ص 363.

مجددا في النظام الدولي الوليد، وإذا كانت الأزمة واحدة فإن أثرها على الدول متعددة، وتختلف من دولة لأخرى. وتبقى الدول الضعيفة من أكبر المتأثرين بالأزمات الدولية، لكونها لا تملك الإمكانيات لمواجهتها، وتتحمل فاتورة أغلب الأزمات الدولية، حتى تلك التي لا تكون طرفا فيها.[29]

وبالنسبة لنوع التأثيرات التي تخلفها الأزمة فهي إما مادية أو معنوية أو هما معا، وتتجلى الآثار المادية مثلا في ارتفاع نسبة البطالة، والنقص في الغذاء، وارتفاع نسبة الوفيات، وانهيار المنظومة الصحية، والاضطرار للهجرة للنزوح واللجوء الى دول أخرى هربا من آثار الأزمة، أما الآثار المعنوية فتتجلى في التبعات النفسية للأزمة مثل فقدان الثقة في الحاضر والمستقبل والخوف المزمن وارتفاع معدلات الانتحار، وغيرها من النتائج المعنوية لبعض الأزمات الطارئة؛ وتتفاوت الدول المتأثرة بالأزمة وتختلف في طرق تدبيرها لها؛ ذلك أن هناك دولا تعتمد الحكامة وحسن التدبير في مواجهة أزماتها، بينما دول أخرى تعيش تخبطا قبل الأزمة وارتباكا أكبر مع الأزمة، وانهيارا سريعا بعد الأزمة، لأنها تلجأ للحلول السهلة، مع العلم أن كل حل سهل يكون مكلفا.

بالنسبة للدول التي تعيش التخبط والعشوائية، ومن أجل تجنب التأثير الفوري والمباشر للأزمة، غالبا ما تلجأ حين يتأثر اقتصادها للاقتراض مباشرة بعد الأزمة حتى تؤجل آثارها على اقتصادها، بحيث لا يظهر التأثير إلا بعد سنوات من الأزمة حين يحل أجل السداد، وهنا يأتي التأثير البعيد المدى، والذي يشمل القروض وفوائدها التي ستدفعها الدولة المقترضة، وتصبح بذلك سيادتها المالية مرتهنة بالمؤسسات الدولية وكبار المانحين الدوليين، أما الدول التي تنهج الحكامة في مواجهة الأزمات فإنها كذلك تواجه الآثار السلبية للأزمة على المدى القصير لكن ليس بالحلول الترقيعية، بل تعمل بجد على ترميم الجدار الذي صدعته الأزمة، حتى تنهض من جديد وتحقق النتائج الإيجابية على المدى البعيد، وفي هذه الدول تكون الأزمة فرصة لمراجعة السياسات والانطلاق من أسس سليمة تؤدي النتائج كبيرة، فالتاريخ زاخر بنماذج الدول التي حولت أزماتها وهزائمها الكبيرة إلى وقود لإشعال نهضتها الحضارية، فصعدت للقمة بعد ذلك كأنها لم تعش الأزمة أبدا. عموما تجسد الأزمة الدولية الصورة الأكثر دراماتيكية والأشد كثافة للصراعات التي تجري داخل النظام الدولي، ة.[30]

تفسر التطورات في النظام الدولي تحول صراعات محدودة إلى صراعات حادة، ومن ثم التعجيل بظهور العديد من الأزمات، كما تساعد دراسة النظام الدولي على فهم لماذا تظل الحرب ممكنة نسبيا، ولماذا يكون حل الأزمات سلميا أكثر صعوبة في ظل هيكل نظام دولي معين مقارنة بآخر، كما أن تكرار حدوث الأزمات الدولية في ظل نظام دولي معين يدل على الطبيعة الفوضوية Anarchic Nature للسياسات بين الدول في هذا النظام، حيث لا توجد هناك سلطة مركزية لضبط السلوك لعدد كبير من الوحدات السياسية المستقلة، يستمر صراع المصالح بين هذه الوحدات، وعلى الرغم من أن المواجهات العسكرية المباشرة يمكن تجنبها من خلال

[29] هشام خلوق، مرجع سابق، ص.ص 98-99.

[30] هشام خلوق، مرجع سابق، ص 100

التهدئة المتبادلة والحسابات الدقيقة للمصالح الخاصة، إلا أن بعض صراعات المصالح تكون شديدة وتتحول إلى أزمات تهدد باستخدام القوة العسكرية التي لا يمكن تجنبها في الغالب، ويتزايد العداء بين الدول إلى درجة تصبح فيها الحرب وشيكة ومحتملة الحدوث.

تؤثر الأزمات في العلاقات بين القوى العظمى، فهي قد تجمد الصراع بينها، أو قد تساهم في حل بعض القضايا التي انقسم الأطراف الرئيسون حولها، ومن ثم فهي تمهد الطريق لتأسيس علاقات أكثر استقرارا وتناسقا على المدى البعيد، ولم يعد هناك ما يسمى بقوة متدخلة وأخرى مراقبة فيما يتعلق بإدارة الأزمات الإقليمية، فكل اللاعبين يأخذون دورهم ولو بدرجات متفاوتة، كما أن استخدام القوة العالمية في إدارة الأزمات الإقليمية أصبح أكثر سهولة ويُسرًا، وفي الوقت نفسه أصبح استخدام القوة الإقليمية في إدارة الأزمة الإقليمية أكثر صعوبة ومحفوفًا بالمخاطر الكبرى، لأنها أصبحت محكومة بطريقة أكثر انضباطاً بقوى عالمية على استعداد للتدخل في أي وقت.[31]

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي العالمي

يعد الأمن الغذائي العالمي أحد أهم التحديات التي تواجه العالم اليوم، فهو يمثل حق كل إنسان في الحصول على غذاء كاف وصحي وآمن لضمان حياة صحية ومستقرة، ومع تزايد النمو السكاني في العالم والتحديات المتزايدة مثل تغير المناخ وانعدام الأمن السياسي والاضطرابات الأمنية، يصبح تحقيق الأمن الغذائي أمرا في غاية الصعوبة والتعقيد وهذا ما يتم تناوله خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

قبل إعطاء تعريف واضح ودقيق لمصطلح الأمن الغذائي، يجب تحديده لغويا الى ما يشير اليه، ثم الانتقال الى التعريف الاصطلاحي، وفي هذا السياق نجد تعريفات متعددة لمفهوم الامن الغذائي قدمها الباحثين والمهتمين بهذا الشأن، إضافة الى تعريفات للمنظمات والمواثيق الدولية، سيتم التطرق اليها بنوع من التفصيل فيما يأتي:

أ. التعريف اللغوي للأمن الغذائي: الأمن في اللغة: من باب أمن وسلم، وهو من الأمن والأمان، وآمنه فهو آمن، آمنه اطمأن ولم يخف، فهو آمن، وآمين ويقال لك الأمان أي قد أمنتك، وأمن البلد، اطمأن فيه أهله، وأمن الشر ومنه سلم، ومنه قوله تعالى: (إذ يغشيكم النعاس أمنة)، وأمن فلان على كذا أوثق به واطمأن إليه، أو جعله أمينا عليه.

[31] سليمان خليل عرنوس، "الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة ألازمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سلسلة (دراسات وأوراق بحثية) الدوحة، (نوفمبر 2022)، ص.ص 31-32.

فحسب القاموس الشهير "Petit Larousse" هو كل ما يتعلق بالطعام، وحسب "Petit Robert" فهو كل مادة قابلة للهضم، وحسب مركز الأبحاث حول الحق في الغذاء الجامعة الحرة لبروكسيل (كل المنتوجات أو المواد التي يأكلها الإنسان أو يشتريها، من اجل تغطية الاحتياجات المغذية والذي يحقق رفاهية السكان في مجموعهم).[32]

ب. التعريف الاصطلاحي للأمن الغذائي:

يعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم التي ظهرت على إثر أزمة الغذاء العالمية خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، ومنذ ذلك الوقت سعت دول العالم وبدون استثناء وبأساليب مختلفة إلى تحقيق هذا الهدف عن طريق خططها التنموية أو الزراعية، ومفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم الغامضة، لأنه مبني على افتراضات متنوعة وأبعاد متعددة، وذلك لاتساع مدلوله وتشعب معانيه، وقد وردت تعريفات عديدة لهذا المصطلح، منها:

الأمن الغذائي: هو توفير احتياجات جميع سكان الدولة من السلع والمواد الغذائية بالقدر المطلوب، والأنواع المختلفة من الطعام والشراب والمواد الغذائية اللازمة بالقدر الذي يحتاجه الناس، ويشمل ذلك توفير مختلف أنواع الطعام والشراب عند الحاجة إليها، مع عدم احتمال وقوع نقص في الغذاء في المستقبل.[33]

أما الدكتور "**محمد السيد عبد السلام**" اعتبر الأمن الغذائي قضية ضرورية للدول ولا ينبغي لها أن تعيش عصورا حضارية مختلفة في هذا المجال، وعدد الأسباب التي تحيط بقضية الأمن الغذائي في مقدمتها التنمية الزراعية والأراضي والماء وإنتاج الغذاء وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول سواء بالنسبة لتبادل السلع الزراعية أو بالنسبة لانتقال التكنولوجيا، ويرى أن قضية الأمن الغذائي ومدخلها أصبحت هي التنمية الزراعية المتسارعة، ويربط مفهومه للأمن الغذائي بثلاثة مسائل هي: الوفرة أي توافر السلع الغذائية التي يحتاج إليها أفراد المجتمع، الاستقرار أي أن تكون السلع متوافرة طوال الوقت، وإمكانية الحصول عليها أي أن يكون دخلهم كافيا لتمكينهم من شراء سلع غذائية.[34]

يحدد "**باري بوزان–Barry Buzan"** مفهوم الأمن الغذائي باعتباره: "العمل على التحرر من التهديد في سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي الغذائي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"، ويحمل "**بوزان**" الدولة والمجتمع معا مسؤولية تحقيق الأمن الغذائي،

---

[32] نادية أحمد عمراني، "**النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق، ط 1**" (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزرع عمان، 2014)، ص.ص 35–36.

[33] خالد ضوء، "العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآليات حمايته"، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 6 / العدد 3، (جانفي 2022)، ص. 77، 93.

[34] نادية أحمد عمراني، مرجع سابق، ص–ص 37 – 38.

حيث يتوجب أن تكون لها القدرة الكاملة من اجل ذلك، وهذا بهدف الحفاظ على الأمن الشامل للمجتمع والدولة، وخاصة في ضل تحولات النظام الدولي والتغيرات التي تحول دون تحقيق الاستقرار والأمن في كل المجالات والقطاعات.

في جانب آخر يرى وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "**روبرت مكنمارا–Robert McNamara**" بأن الأمن الغذائي يعبر عن: "التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن غذائي، وإذا كان الأمن الغذائي يتضمن شيئا، فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار الغذائي، وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، يصبح النظام والاستقرار مستحيلا"، ويركز "**مكنمارا**" على التنمية أولا، بالإضافة إلى تركيزه على الاستقرار والنظام، حيث يربط وجود التنمية والتطور وعدم حدوث الفوضى بتحقيق الأمن الغذائي للأمة، ويتضح جليا ذلك مثلا أين نرى في الوقت الراهن أن الدول التي تعاني من ضعف في التنمية الاقتصادية، والتي تعاني من الصراعات والنزاعات، وعدم الاستقرار فإنها تعاني من مستويات تنمية جد متدنية، والعجز عن تحقيق الأمن الغذائي، على عكس الدول المتطورة والتي تتميز بدرجة عالية من التنمية والاستقرار.

وحسب الإطار الشامل المحدث فإن الأمن الغذائي يتحقق "عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة، وتتمثل الركائز الأربع للأمن الغذائي في توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها، واستقرار الإمدادات منها".[35]

فالأمن الغذائي هو: "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، فالأمن الغذائي لا ينطوي بالضرورة على إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محليا، بل ينطوي أساسا على توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال تصدير منتجات أخرى تتمتع في إنتاجها البلاد بميزة نسبية على البلاد الأخرى".

ج. تعريف الأمن الغذائي من قبل المنظمات والمواثيق الدولية:

* **تعريف منظمة الزراعة والأغذية "الفاو":** عرفت منظمة "الفاو" الأمن الغذائي على أنه "توفير الغذاء لجميع السكان بالكمية والنوعية لسد حاجياتهم بشكل المستمر من أجل حياة صحية ونشيطة".

هذا التعريف يركز على الاستمرارية والجودة في توفير الغذاء، مشيرا إلى الحاجة لكميات كافية ونوعية جيدة لضمان حياة صحية ونشطة .فالتحدي هنا يكمن في تحقيق الاستدامة والتوازن بين العرض والطلب بشكل دائم.

[35] هشام المكري، "**الأمن الغذائي العالمي في ظل جائحة كوفيد–19**" (المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2020)، ص 3.

* **تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بروما سنة 1996:** "عندما يمتلك جميع الافراد دون استثناء في كل مكان وزمان فرصة الوصول الى الغذاء الكافي والصحي، وهذا لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية الحياة منفعة بالصحة والنشاط.[36]

يضيف هذا التعريف بعد الشمولية، مؤكدا على أهمية توفير الغذاء الصحي لجميع الأفراد في كل مكان وزمان ويبرز أهمية التوزيع العادل والوصول الشامل كعناصر أساسية لتحقيق الأمن الغذائي.

* **تعريف البنك الدولي:** ميز البنك الدولي في تعريفه للأمن الغذائي بين مفهومين وهما اللا أمن الغذائي المزمن واللا أمن الغذائي العابر، ويرى أن اللا أمن الغذائي المزمن هو غذاء غير كاف بشكل مستمر بسبب العجز الدائم في تحصيله، أما اللا أمن الغذائي العابر فهو انخفاض مؤقت على مقدرة الأسرة على توفير غذائها الكافي.

وهذا التعريف يركز على تحصيل وتوفير الغذاء للفرد والأسرة بدلا من تركيزه على توفير الغذاء على مستوى التجمعات السكانية والإقليمية والدولية، ويقدم تمييزا مهما بين أنواع مختلفة من اللا أمن الغذائي، موضحا أن هناك حالات دائمة ومؤقتة، وهذ التفريق يساعد في صياغة استراتيجيات وسياسات مخصصة للتعامل مع كل نوع من أنواع اللا أمن الغذائي بشكل فعال.

* **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):** قدم برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1994 تعريفاً واسعاً للأمن الغذائي بقوله: " إمكانية حصول الأفراد في جميع الأوقات على الغذاء الأساسي، وهذا الأخير هو حق يجب إعطائه، من خلال تسهيل إمكانية الحصول عليه إما عن طريق شرائه أو زراعته فرديا، مع ضمان في نفس الوقت العادلة في توزيعه.

يعزز هذا التعريف فكرة الغذاء كحق أساسي، مشددًا على ضرورة ضمان العدالة في توزيع الغذاء وتوفير وسائل مختلفة للحصول عليه، سواء عبر الشراء أو الزراعة الذاتية. يؤكد على البعد الحقوقي والعدالة الاجتماعية في تحقيق الأمن الغذائي.

* **مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 بروما:** عرف الأمن الغذائي بكونه حالة التي تجد كل الناس في جميع الأوقات لديهم الحق للبلوغ الجسدي والاجتماعي والاقتصادي للغذاء الكافي والأمن والمغذي ما يسمح لهم بإشباع حاجاتهم الغذائية وأفضلياتهم من أجل حياة صحية.[37]

---

[36] عبد الحفيظ عباس، مصطفى سعيدي، خيرة شنتوف، "واقع الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا وسبل التكامل فيما بينهم: مقاربة تحليلية للفترة 2015-2019"، دفاتر MECAS، المجلد 18/ العدد 2، (ديسمبر 2022)، ص 653.

[37] شوقي حفياني، "تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة مقارنة الجزائر والمغرب" (أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر، 2023)، ص.ص 40-41.

هذا التعريف شامل ويغطي مختلف الأبعاد الجسدية والاجتماعية والاقتصادية، مما يعكس فهمًا متعدد الأبعاد للأمن الغذائي .يوضح أن الأمن الغذائي ليس فقط عن توافر الغذاء بل يشمل القدرة على الوصول إليه بشكل آمن ومغذٍ، مما يعزز رفاهية الأفراد والمجتمعات.

- **التعريف الإجرائي:** *"يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة الدولة أول الدول في جميع الأوقات والحالات والظروف وفي حالة الحرب والسلم، والظروف الطبيعية وغيرها على توفير غذاء صحي سليم خالي من أي مواد مسرطنة لجميع أفراد المجتمع دون استثناء ودون انقطاع بالكميات المطلوبة حتى يتمكن أفراد المجتمع من مواصلة حياتهم بشكل طبيعي، ويتم توفير هذا الغذاء إما عن طريق إنتاجه محليا أو عن طريق استيراده بشرط توفر عوائد معتبرة من الصادرات الفلاحية حتى يمكن تجاوز قضية العجز الغذائي والذي يلعب دورا رئيسيا في الوقت الحالي لتبيان مستوى تحقق الأمن الغذائي".*

المطلب الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي العالمي

يعكس مؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) وضعية الأمن الغذائي بالعالم، والذي يتوفر على أربعة مؤشرات للأمن الغذائي تساعد على توجيه سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها وكذا تقديم صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد ما، تتمثل هذه المؤشرات في:

1.2 مؤشر توفر الغذاء: يعتبر التوفر بعدا هاما من أبعاد الأمن الغذائي، والذي يعكس إتاحة ما يكفي من الغذاء للأفراد، ولا يشترط بعد التوافر كمية الغذاء فقط بل جودته أيضا وتنوعه، وتتضمن مؤشرات تقييم التوفر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات، وكذا متوسط إمدادات البروتينات ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

2.2 مؤشر الحصول على الغذاء: الحصول على الغذاء يعني إمكانية وصول الموارد الغذائية بشكل مناسب ومستمر للأفراد للحصول على نظام غذائي مغذ ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء من خلال الدخل أسعار الغذاء والقدرة على تلقي الدعم الاجتماعي، كما يشمل أيضا إمكانية الحصول على الغذاء بالنظر إلى مدى توفر البنى التحتية للنقل والطرقات إضافة إلى معدل نقص التغذية.

3.2 مؤشر استقرار الغذاء: يعبر بعد الاستقرار على إمكانية الحصول الغذاء باستمرار دون أن يكون هناك مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب أزمة معينة، بمعنى لكي يصل الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لديهم القدرة على الوصل إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات دون أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة للصدمات الاقتصادية أو المناخية أو الأحداث الموسمية، وعليه فمفهوم استقرار الغذاء يشمل بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء.

4.2 مؤشر الاستفادة من الغذاء: تتوقف الاستفادة من الغذاء على نوعية الأغذية وكيفية إعدادها وتخزينها وغيرها، ويضم بعد الاستفادة من الغذاء مجموعتين تشمل الأولى المتغيرات التي تحدد القدرة على الانتفاع من الأغذية توفر التجهيزات المنزلية والحصول على المياه والصرف الصحي أما الثانية فتحدد نتائج الانتفاع من الأغذية التي تظهرها العديد من الأمراض مثل هشاشة العظام، فقر الدم، عدد النساء في سن الإنجاب اللاتي يعانين من فقر الدم، القصور الغذائي لدى الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال والتقزيم.[38]

المطلب الثالث: مقومات الأمن الغذائي

تتمثل مقومات الأمن الغذائي في خصائص الدولة الجغرافية والمناخية ووفرة المصادر المائية والموارد البشرية ووفرة الأراضي الزراعية والمراعي والغابات، ووفرة الثروات الحيوانية وامتلاك التكنولوجيا الحديثة، ويمكن ذكر أهم المقومات الأساسية للأمن الغذائي فيما يلي:

1. الأمن المائي: تمثل قضية المياه أحد أهم المقومات الأساسية في توفير الغذاء للدول، وتعد قضية سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، إذ تسعى معظم دول العالم للعمل بكل قوة للسيطرة على مصادر المياه، إلى جانب الأرض الصالحة للزراعة بهدف إنتاج الغذاء اللازم وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، فهناك ارتباطا وثيقا وواضحا بين الأمن الغذائي والأمن المائي الذي يعتبر من أولويات الأمن القومي للدول باختلاف مكانتها أو مواقعها، ولا يمكن الفصل بينهما تماما، وعند الحديث عن الأمن الغذائي والأمن المائي فإن هناك إشارة إلى منظومة بيئية كاملة تحتاج إلى الدراسة والتحليل لتحديد أفضل الأساليب الإدارة ما هو متاح بأفضل السبل، وتعاني الكثير من الدول من ندرة حقيقية في المياه، وتعتبر مثلا السعودية والبحرين والكويت وقطر والإمارات والأردن وليبيا واليمن الأشد فقرا للمياه، حيث تعتمد الزراعة في دول الخليج على المياه الجوفية والتي تدهورت بصورة كبيرة من حيث الكمية والنوعية أين زادت ملوحتها، وهو ما أصابها من تلوث نتيجة الاستخدام غير المقنن للأسمدة والمبيدات وأساليب الري الخاطئة.

2. الأراضي الصالحة للزراعة: تعتبر الأراضي الصالحة للزراعة من أهم المقومات الأساسية والمهمة في المشاريع والقطاعات الزراعية والفلاحية، وفي حال ندرتها يجب العمل على سياسات ومشاريع من أجل استصلاح الأراضي مع التشدد والحزم في مكافحة التصحر، وحماية الغابات والمحميات والاهتمام بالاستثمار في الأراضي الزراعية المتوفرة الصالحة للزراعة.

3. الثروة الحيوانية: إن الثروة الحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق جزء مهم من المواد الغذائية مثل (اللحوم والألبان) وبالتالي هناك ضرورة للتعمق في مسائل تربية الحيوانات والحفاظ على الأراضي الصالحة للمراعي

[38] وسيلة واعر، قرمية دوفي، "دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقات المتجددة (JoeRRe)، المجلد: 08، العدد: 02، (2021)، ص.ص 68-69.

وعلى صعيد الثروة البحرية من الأسماك والمنتجات البحرية، وعصرنة مشاريع تربية المائيات بما يتلاءم مع التغذية المتوازنة للسكان، لهذا تعد الثروة الحيوانية مهمة في توفير الحاجات الغذائية للإنسان وزيادة الدخل القومي للعديد من الدول، والمساهمة في تنشيط القطاع الصناعي، بحيث تمثل الثروة الحيوانية المواد الأولية للعديد من الصناعات، فهناك صناعات عديدة تدخل فيها المنتوجات الحيوانية.

4. الإدارة الرشيدة: إن إدارة الموارد الغذائية، ومنهجية الاستثمار والتخزين هي عمل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية، وهنا تشير إلى عدة جوانب تتمثل أهمها في منع الهدر والإسراف وإنتاج علاقات التبادل والتعاون التجاري، بالإضافة إلى المقومات التي سبق ذكرها نذكر كذلك المقومات التالية: –قوة العمل–التكنولوجيا الحديثة والبحوث الزراعية–الموارد البشرية.[39]

المطلب الرابع: أبعاد الأمن الغذائي

نتيجة لعدم اتفاق على تقديم تعريف موحد للأمن الغذائي من قبل المنظمات والمواثيق الدولية وكذا الباحثين والمفكرين، فإنه لم يتم بدوره الاتفاق على أبعاد الأمن الغذائي، نظرا لتعدد وجهات النظر من جهة، وكيف تنظر كل دولة للأمن الغذائي الخاص بها ومستويات تحقيقه من جهة أخرى، وعليه يمكن تحديد أبعاد الأمن الغذائي فيما يلي:

1. البعد الديمغرافي: يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث أقطاب؛ أولها أن التأمين الغذائي أوجده هو لأجله ذاته و بقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيا أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج و التسيير الدالة عن الأمن الغذائي، وأما عن القطب الثالث وهو الأهم لأن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، و لقد بدا هذا واضحا بعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، هذا من ناحية و من ناحية أخرى؛ فإن التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف و الحضر.[40]

2. البعد الاقتصادي: تشكل الواردات من الخارج عبئا ثقيلا على الدول خاصة الدول النامية وذلك نتيجة عدم قدرتها على تلبية احتياجاتها من الإنتاج المحلي، مما يدفعها إلى الاستيراد من الأسواق العالمية، حيث أن الواردات تزيد من الضغط على ميزان مدفوعات الدول ما يخلق لها حالة من العجز المستمر، ضف على ذلك فإن عملية استيراد السلع الغذائية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم المستورد بسبب ارتفاع أسعار السلع

[39] نورهان صعانية، فاطمة الزهراء غراري، "التجارة العالمية والأمن الغذائي الروابط والتأثيرات: دراسة حالة الجزائر" (مذكرة شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 5491 قالمة، الجزائر، 2023)، ص.ص 46–47.

[40] بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، "معالجة تصويرة لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، (2009)، ص 11.

الغذائية في السوق العالمية، مما يضطر بالحكومات إلى دعم أسعار السلع الغذائية في السوق المحلية، كذلك يعد الدخل الحقيقي بمثابة أحد الأركان الأساسية للأمن الغذائي، حيث يعتبر ثمرة العمالة وتوظيف الموارد البشرية، وعليه فإن الأمن الغذائي يحمل في أبعاده قضية التنمية الاقتصادية، بحيث توجد علاقة وثيقة بين الغذاء الجيد الصحي وسيرورة التنمية الاقتصادية.[41]

3. البعد السياسي: تعتبر الدولة هي المسؤولة المباشرة عن تأمين وتوفير الغذاء لمختلف شرائح المجتمع، ويتم ذلك من خلال إصدارها لمختلف القرارات والأوامر بهدف تحقيق الأمن الغذائي للخروج من الأزمات التي تعاني منها، خاصة النقص الغذائي أو المجاعة، ويتم ذلك من خلال مساهمة الدولة بتوفير اليد العاملة ورؤوس الأموال للقطاع الزراعي من جهة، ومن جهة أخرى اتخاذ القرارات لإزالة هذه المشاكل من أجل تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة، كما أن تدخل الدولة لا يكون باحتكار القطاع الزراعي، بقدر ما يكون من خلال فتح المجال أمام أفراد المجتمع للمساهمة في هذا القطاع والاستثمار فيه وذلك من خلال فتح أسواق داخلية وخارجية للترويج للسلع والتبادل الوطني أو الدولي، بهدف تأمين ما يحتاجه أفراد المجتمع.[42]

4. البعد الاجتماعي: إن التخلص من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي للقطاعات الزراعية يتطلب تعبئة الجهود الفعلية للقضاء على مشكلة الغذاء وتقليص الفوارق الموجودة ما بين الريف والحضر والتي تؤدي إلى خلق آثار خطيرة منها الهجرة من الريف إلى المدينة، ما يترتب عن ذلك زيادة في حجم الفجوة الغذائية نتيجة انخفاض حجم اليد العاملة في القطاع الزراعي، وعليه فإن هذا البعد لا يقل خطورة عن الأبعاد الأخرى للأمن الغذائي حيث يؤدي انخفاض الإنتاج الفلاحي إلى أضرار بالمستوى المعيشي والاجتماعي للفلاحين وبالتالي ظهور فوارق طبقية مما يضطر بهذه الطبقة إلى التنقل للمدن بحثا عن حياة أفضل، مما يؤدي الى زيادة معدل البطالة وارتفاع معدل الفقر وغيرها من الآثار السلبية الأخرى.[43]

5. البعد الصحي: تؤثر أزمة الغذاء سواء المتعلقة بالجانب الكمي (نقص الغذاء) أو المتعلقة بالجانب النوعي (سوء التغذية) على صحة الإنسان بالسلب، حيث تؤكد تقارير مختصة على وجود فجوة تغذوية كبيرة متمثلة في نقص السعرات الحرارية بالدرجة الأولى على المستوى العالمي المطلوب، وحسب منظمة الأغذية والزراعة فإن الفرد العربي يحصل على سعرات حرارية أقل مما يحصل عليه الفرد الأمريكي، ونفس الشيء فيما يتعلق بنسبة البروتينات حيث تمثل نسبة البروتين في وجبة الغذاء للفرد العربي أقل من وجبة الغذاء للفرد الأمريكي.[44]

---

[41] ريم قصور، "التنمية المستدامة والأمن الغذائي: حالة الجزائر""(رسالة ماجستير في شعبة اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2012)، ص.ص 68-69.

[42] بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، مرجع سابق، ص.ص 23-24.

[43] بلقاسم سلاطنية، مليكة عرعور، مرجع سابق، ص.ص. 51-50.

[44] محمد الراوي، "الأمن الغذائي العربي: مفهوم وواقع"، مجلة شؤون عربية، (1993)، ص.ص. 29-30.

6. البعد الثقافي: إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كليا، لأنه لا يتطلب قرارا سياسيا أو أمرا واجبا للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه، لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد و دلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها و قيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز استراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها، وقد أكد "علم الإنسان" من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال "**تايلور، ما لينو فيسكي، وأنطوان توماس**" أجريت على الكثير من الشعوب، أن الثقافة أدت بالكثير من الشعوب على اختلافهم حول الأرض والعمل بها والزراعة فيها وأنواع منتوجها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها وأبدع في الوسائل التكنولوجية، فثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحث عليه وتعتبر الفلاح أكثر المواطنين شرفا لأنه يكسب أرضا و يعمل بها بحرية، وبالتالي تمنحه دافعية قوية للعمل بها وتحدي كل أنماط الصعوبات.[45]

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي العالمي

هناك العديد من العوامل المشتركة بين مختلف الدول التي تؤثر سلبا على تحقيق الأمن الغذائي، وعلى تلبية مختلف حاجيات السكان من الغذاء، وعليه فإن كل دولة مطالبة بمراعاة هذه العوامل، والعمل على السيطرة عليها قدر الإمكان حتى تسنح لها الفرصة من أجل تحقيق الأمن الغذائي لجميع فئات المجتمع، ومنه يمكن تحديد هذه العوامل فيما يلي:

1. العوامل السياسية: تؤثر مجموعة العوامل السياسية التي تحدث في دولة ما على إمكانية تحقيق أمنها الغذائي فمثلا غياب الاستقرار السياسي وانتشار الصراع الداخلي يؤثر على إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي نتيجة غياب الاهتمام بالتنمية الزراعية والاهتمام بالجانب السياسي والأمني فقط، وهو ما يحدث في بعض الدول العربية بسب ثورات الربيع العربي، فهذه الدول غير قادرة على توفير الغذاء لمختلف أفراد المجتمع نتيجة الفوضى وعدم الاستقرار رغم توفرها على كامل الإمكانيات.[46]

2. النزاعات: خلص تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول الأمن الغذائي في العالم لسنة 2017، إلى أنه في ظل تزايد تركز الجوع ونقص التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات من الضروري تكوين فهم أوضح للعلاقة القائمة بين الجوع والنزاعات والسلام، حيث يعيش الأغلبية العظمى من الأشخاص الذين يعانون بصورة مزمنة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلدان المتأثرة بالنزاعات أين قدر أن 489 مليون شخص من أصل 815 مليون شخص يعانون من قصور التغذية، وأن 122 مليون طفل من أصل 155 مليون طفل يعانون من التقزيم، كما يتفاقم الجوع ونقص التغذية إلى حد كبير حين تمتد النزاعات وتتعقد بفعل ضعف

[45] بلقاسم سلاطنية ، مليكة عرعور، مرجع سابق، ص-ص 15-16.

[46] شوقي حفياني، مرجع سابق، ص 69، 71.

القدرات المؤسسية أو نشوء أحداث سلبية متصلة بالمناخ، بينما فقدت معظم البلدان المكاسب المحققة خلال 25 سنة في مجال الامن الغذائي بسبب النزاعات والعنف.

كما أحصت المنظمة في نفس التقرير 19 بلدا على أنها تعاني من أزمة ممتدة منها 14 منذ 2010، ويقع 11 منها في أفريقيا بل أن النزاع يمتد بالمتوسط إلى 10.5 سنة وحتى 18 سنة في بعض البلدان، في حين أنه منذ نهاية 2016 واجه أكثر من 100 مليون شخص انعداما في الأمن الغذائي اتخذ شكل الأزمة بعد أن كان عددهم 80 مليون شخص في السنة السابقة. في حين أن أكثر من ملياري شخص يعيشون في بلدان متأثرة بالنزاعات وأعمال العنف وتعاني من الهشاشة.

فالآثار السلبية للنزاعات على الأمن الغذائي والتغذية واضحة جدا حيث تولد النزاعات آثار مباشرة وغير مباشرة متفاقمة كثير من المجالات منها: الانكماش الاقتصادي مستويات التضخم تعيق العمل المنتج، تبدد الأموال الخاصة بالرعاية الصحية والاجتماعية الحد من القدرة على توفير الغذاء للمجتمع وخاصة في البلدان الزراعية على وجه التحديد وتزيد من هشاشة الأسر والفراد على الصمود في وجه أزمة كسب عيشهم وامنهم الغذائي المستقبلي الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب ومنه تغذية الصراع بدل اخماده.[47]

3. التقلبات والأحوال المناخية: يتأثر الإنتاج الزراعي بمجموعة من الظروف والعوامل ومن بين أهم الظروف التي تؤثر على العملية الإنتاجية نجد ظاهرة تغير المناخ، هذه الظاهرة أصبحت تؤرق مختلف الحكومات وذلك لما لها من تأثيرات خطيرة على مختلف المجالات.

ويعرف تغير المناخ على أنه حدوث اضطراب في الظروف المناخية السائدة، من خلال إما ارتفاع درجة الحرارة المعتادة، أو من خلال الارتفاع الكبير في التساقطات المطرية (الفيضانات)... الخ، ويعتبر التغير المناخي أحد العوامل التي تشكل عائقاً أمام الدول لتحقيق أمنها الغذائي، حيث أنه مثلا في حالة التساقطات المطرية المرتفعة والتي تتسبب في حدوث فيضانات فإن ذلك يؤدي إلى تلف المنتوج الزراعي، أما في حالة ارتفاع درجة الحرارة فإن ذلك يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الإنتاج نتيجة قلة تساقط الأمطار من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى تلف المنتوج بحكم درجة الحرارة المرتفعة، وكل ذلك يؤثر على مستوى الإنتاج العالمي للسلع الغذائية مما يؤدي إلى ارتفاعها في الأسواق العالمية مما يزيد من الأعباء المالية المخصصة لاستيراد السلع الغذائية أكثر.[48]

---

[47] ابراهيم الأنصاري، حنان طرشان، "الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب" (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، 2022)، ص.ص 19-20.

[48] شوقي حفياني، مرجع سابق، ص 71.

وقد خلص تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سنة 2018 لدراسة أثر التقلبات والأحوال المناخية القصوى على مستوى الجوع في العالم، باعتباره أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى حدوث أزمات غذائية حادة وعامل مساهم في مستويات سوء التغذية المثيرة للقلق، ويؤكد التقرير على أن التعرض لظواهر مناخية أكثر تعقيد وتواترا وكثافة يسبب تأكل المكاسب التي تحققت في القضاء على الجوع وسوء التغذية وعكس مسارها، وتعتبر المنظمة أن التقلبات والظواهر المناخية التراكمية من العوامل الرئيسية الكامنة وراء الارتفاع الكبير في الأزمات الغذائية من حيث مدى توافر الغذاء وتنوعه وجودته وتكلفته وأسعاره إضافة إلى أثارها على ندرة المياه والمخاطر الصحية وانتشار الأمراض.... الخ، وتأثير ذلك كله على نمط حياة الانسان.[49]

4. حالات التباطؤ والانكماش الاقتصاديين: ويعني أن النشاط الاقتصادي يتسم بالبطء ولكن يستمر بالنمو، وعندما يتوقف النمو يكون الاقتصاد قد دخل في حالة انكماش، فهم دافعا رئيسيا وراء ارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي، فهي تعيق التقدم باتجاه القضاء على سوء التغذية بجميع أشكاله، بغض النظر عما إذا كانت مدفوعة بتقلبات السوق، أو الحروب التجارية أو الاضطرابات السياسية، أو الجوائح العالمية كتلك الناجمة عن (كوفيد-19)، وتحذر التوقعات الاقتصادية العالمية الأخيرة (2020-2021) من تباطؤ النمو وتأخره في العديد من البلدان، بما في ذلك في الاقتصادات الناشئة والنامية، بعد أن استعادت عافيتها بعد الأزمة الاقتصادية 2008، بحيث أن بلدانا عديدة خاصة متوسطة الدخل شهدت تراجعا في نموها الاقتصادي منذ سنة 2011.

ساهم أيضا التراجع الملحوظ في أسعار السلع الأساسية الأولية في تباطؤ الاقتصاد وانكماشه خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و2017، ما أثر بصورة رئيسية على البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات أو الواردات من هذه السلع، ومعظم البلدان (52) من أصل (65 بلدا) التي شهدت زيادة في النقص التغذوي خلال فترة التباطؤ والانكماش الاقتصاديين هي بلدان تعتمد بشكل كبير على الصادرات أو الواردات من السلع الأساسية الأولية، كما سجلت معظم البلدان تعتمد بشكل كبير على السلع الأساسية الأولية (أي 81%) التي شهدت صدمات اقتصادية تفاقما في مؤشر انعدام الأمن الغذائي سنة 2018، وقد توصل تقرير 2019 حول الأمن الغذائي على جملة من الحقائق، لعل أهمها:

- ارتفع معدل انتشار النقص التغذوي 5.1 نقطة مئوية في البلدان التي شهدت انكماشا اقتصاديا مقارنة بالبلدان التي تأثرت بالظواهر المناخية القصوى أو شهدت نزاعات والتي سجلت 2.3 نقطة مئوية 22 نقطة مئوية على التوالي.

- احتلت الصدمات الاقتصادية مكانة بارزة في 33 من أصل 53 بلدا عانى من أزمة غذائية سنة 2018.

[49] ابراهيم الأنصاري، حنان طرشان، مرجع سابق، ص.ص 21-22.

– يؤدي التباطؤ والانكماش الاقتصاديين إلى ارتفاع البطالة وتدن الأجور والمداخيل الأمر الذي يجعل من الصعب حصول الفقراء إلى الأغذية والخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية والأغذية المغذية والعالية الجودة والمرتفعة الأسعار.

– أن حالات التباطؤ والركود والانكماش بانت جلية في عدد من الاقتصادات، وتؤدي بالفعل إلى زيادة معدلات البطالة وتراجع المداخيل، خاصة مع تزايد المخاطر المتصلة بتصاعد التوترات التجارية، وتراجع الاستثمارات، ونمو الدين الحكومي والخاص، وارتفاع تكاليف الإقراض.[50]

4. عدم القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية: ثمة عوامل عديدة كامنة وراء كلفة الأغذية المغذية على طول النظم الغذائية ككل في مجالات الإنتاج الغذائي وسلاسل الإمدادات الغذائية وبيئات الأغذية، إضافة إلى طلب المستهلك والاقتصاد السياسي للأغذية، وتقيس هذه العوامل المقترنة بتدني المداخيل سبب عجز حوالي 3 مليارات شخص عن تحمل حتى كلفة النمط الغذائي الصحي الأرخص ثمنا الذي يشمل أغذية من مجموعات عديدة ويتسم بتنوع أكبر داخل المجموعات الغذائية.

وتميز منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بين ثلاث أنماط من النمط الغذائي الصحي النمط الغذائي الكافي من حيث الطاقة والذي يوفر السعرات الحرارية الكافية لميزان الطاقة من أجل العمل كل يوم، ويتم تحقيق ذلك باستخدام الأغذية النشوية الأساسية فقط في بلد ما مثل الذرة أو القمح أو الأرز فقط النمط الغذائي الملائم من حيث المغذيات، إضافة إلى النمط الأول يضاف له قيم المتناول ذي الصلة من 23 من المغذيات الكبيرة والدقيقة عن طريق مزيج متوازن من الكربوهيدرات والبروتينات والدهون والفيتامينات والمعادن الأساسية ضمن الحدود العليا والدنيا اللازمة للوقاية من حالات القصور وتجنب السنية والنمط الغذائي الصحي يوفر هذا النمط الغذائي من حيث الطاقة والمغذيات، إضافة إلى أنه أكثر تنوعا من الأغذية التي تنتمي إلى مجموعات غذائية عديدة.

وتوصل تقرير الأمن الغذائي الصادر عن المنظمة في 2020، والذي خصص إلى كلفة الأنماط الغذائية الصحية مجموعة من المشاهدات الرئيسية لعل أهمها: بلغ متوسط التكاليف العالمية للنمط الغذائي الكافي من حيث الطاقة الغذائية 0.79 دولارا أمريكيا للفرد الواحد في اليوم في 2017 بينما بلغت كلفة النمط الغذائي الملائم من حيث المغذيات 2.33 دولارا أمريكيا للفرد الواحد في اليوم، في حين بلغت كلفة النمط الغذائي الصحي 3.75 دولارا أمريكيا للفرد الواحد في اليوم؛

[50] ابراهيم الأنصاري، حنان طرشان، المرجع نفسه، ص–ص 23–24.

– تزيد كلفة الأنماط الغذائية الصحية 60%على كلفة الأنماط الغذائية التي تستوفي فقط المتطلبات من المغذيات الأساسية حوالي خمس مرات على كلفة الأنماط الغذائية التي تستوفي فقط الاحتياجات من الطاقة الغذائية.

– ترتفع كلفة النمط الغذائي بشكل ملحوظ بموازاة تحسين الجودة الغذائية، أي من نمط غذائي أساسي كاف من حيث الطاقة الغذائية إلى نمط غذائي ملائم من حيث المغذيات، ومن ثم نمط غذائي صحي يتضمن مجموعة غذائية أكثر تنوعا ورغبة فيها عبر بلدان العالم.

– يرتبط ارتفاع كلفة الأنماط الغذائية الصحية وعدم القدرة على تحملها مع زيادة انعدام الأمن الغذائي وبمختلف أشكال سوء التغذية.[51]

5. العوامل الديمغرافية: يعتبر النمو الديمغرافي المتزايد خاصة في السنوات الأخيرة أحد العوامل المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال زيادة مساهمتها في تأزم مشكلة الغذاء، حيث أن زيادة عدد السكان في أي دولة يفرض تحديات جديدة تتعلق بضرورة زيادة توفير الغذاء المتاح للاستهلاك نتيجة اختلال بين العرض والطلب على الغذاء، ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد السكان في أي قطر يؤدي إلى زيادة في بناء المناطق العمرانية على حساب الأراضي الزراعية مما يؤثر ذلك سلبيا على الإنتاج الزراعي نتيجة هذا التوسع، حيث تتقلص المساحات الزراعية المزروعة في هذه الحالة.

6. الفقر وانعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية: يمثل الفقر وانعدام المساواة سببين هيكليين كامنين وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله، مما يضخم الآثار السلبية للدوافع العالمية الأنف ذكرها، فالفقر يؤثر سلبا على الجودة التغذوية للأنماط الغذائية، ويتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله نتيجة المستويات العالية والمستمرة لانعدام المساواة في الدخل، والأصول الإنتاجية والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا مثل الفجوة الرقمية والثروة بشكل أعم، ويزيد انعدام المساواة في الدخل بصورة خاصة من احتمال انعدام الأمن الغذائي لا سيما للفئات المستبعدة والمهمشة اجتماعيا، كما يبدد الأثر الإيجابي لأي نمو اقتصادي على الأمن الغذائي الفردي وتميل مواطن الضعف الهيكلي، بما في ذلك أوجه انعدام المساواة المرتبطة بنوع الجنس والشباب والأثنية والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة إلى زيادة مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.[52]

7. العوامل الطبيعية: هناك مجموعة من العوامل الطبيعية التي تودي إلى ضعف الإنتاج الزراعي ما يؤثر ذلك على تلبية احتياجات السكان من الغذاء وأهم هذه العوامل هي:

[51] نفس المرجع السابق، ص–ص 26–27

[52] شوقي حفياني، مرجع سابق، ص 69.

– تراجع نسبة الأراضي الزراعية نتيجة الظروف الطبيعية كالتصحر وانجراف التربة وغيرها.

– اعتماد أغلب الزراعات الإنتاجية على الزراعات المطرية مما يؤدي إلى قلة الإنتاجية في حالة ندرة تساقط الأمطار.

– عدم الاستخدام العقلاني للموارد المائية والتي تتميز بالشح والندرة في بعض المواسم.

– تدمير الثروات الطبيعية والغابية والبيئية نتيجة الاستغلال المفرط لها مما يساهم في زيادة مشكلة الغذاء.

– استخدام الأراضي الصالحة للزراعة لبناء التجمعات السكانية وتدشين المؤسسات والمصانع.

8. العوامل التكنولوجيا: تعد العوامل التكنولوجيا من بين أهم العوامل المؤثرة على تحقيق الأمن الغذائي في أي قطر حيث أن دول الشمال تعتمد على التكنولوجيا الحيوية المتمثلة في تحسين أداء التربة والنباتات والحيوانات باستخدام كائنات حية قد استطاعت بفضل هذه التقنيات من أن تساهم في تحقيق إنتاجية نوعية وعالية، في حين نجد أن دول الجنوب ما زالت بعيدة عن تطبيق هذه التكنولوجيا الحديثة وبالتالي فهي غير قادرة على تحسين إنتاجيتها كما وكيفا وبالتالي فهي غير قادرة على تحقيق أمنها الغذائي.

9. المخزون الاستراتيجي: يعتبر المخزون الاستراتيجي من بين العوامل التي تؤثر على تحقيق الأمن الغذائي فكلما امتلكت دولة مخزون استراتيجي من السلع الغذائية كلما استطاعت أن تحقق أمنها الغذائي، ويستخدم المخزون الاستراتيجي في عدة حالات منها طرح المخزون في الأسواق للاستهلاك في حالة ارتفاع أسعار الغذاء لتحقيق الموازنة، أما في حالة انخفاض أسعار السلع الغذائية فتقوم الدولة بشراء كميات معتبرة من هذه السلع وتخزينها، أما في حالات الطوارئ كالكوارث الطبيعية مثلا تلجأ الدولة في هذه الحالة إلى استعمال هذا المخزون لمواجهة هذه الكارثة وتوفير الغذاء للمتضررين.[53]

المطلب السادس: استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العالمي

يعد ضمان الأمن الغذائي العالمي أحد المهمات التي تناط بها الجهود الضخمة والمعقدة، وتتطلب تضافر الإرادات والجهود الوطنية والإقليمية والدولية بغرض زيادة الإنتاج الزراعي، والحد من سوء التغذية، والتصدي للجوع والفقر، وكذا السعي للعمل إلى تحسين مستويات الصحة والتغذية، ويتم عبر برامج واستراتيجيات تنموية شاملة لمختلف القطاعات، ووفق خطط مدروسة ومضبوطة، تهدف إلى التقليل من أزمات الغذاء في الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وهذا ما يمكن ذكره فيما يأتي:

[53] نفس المرجع، ص–ص 70–71.

1. سياسات تحقيق الأمن الغذائي العالمي:

تعبر سياسات الأمن الغذائي عن مجموعة من الإجراءات والممارسات الإدارية والتشريعية والتنفيذية، في إطار التصدي للإخفاقات في المجال الزراعي، وتكوين احتياطات من الغذاء، وتتجسد هذه السياسات من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها كذلك هيئات دولية وخاصة بغية تحقيق أهداف تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، وهذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وتأمين الاحتياجات الغذائية حاضرا ومستقبلا لمختلف الأجيال، ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

*. **التنمية الزراعية المستدامة:** تعتبر التنمية الزراعية أحد قواعد مسار تحقيق التنمية الشاملة، وذلك كونها أحد مصادر الدخل الأساسية، وسبب في تحقيق التراكم الرأسمالي، الذي لطالما استخدمته كثير من الدول المتقدمة إبان نهضتها في تمويل تنميتها الشاملة، ومن بينها تنمية مواردها الزراعية والغذائية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي، وتعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها: "الزيادة أو النمو الإرادي في الإنتاج الزراعي والمخطط له بواسطة الإجراءات والتدابير الخاصة المتمثلة في المناهج والسياسات الزراعية، والتي تهدف إلى تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الزراعي".[54]

وفي تعريف آخر هي: عملية تحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعا لتحقيق الأمن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحداث ثورة فنية في طرق ووسائل الإنتاج المنتهجة، وإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية، وثقافية وصحية في المجتمع الريفي، إلى جانب الثورة التقنية واستخدام التكنولوجيا الملائمة".

* **أهداف التنمية الزراعية المستدامة:** إن من أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة، هو تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتأمين احتياجات المجتمع من الغذاء بدلا من استيراده من الدول الأخرى، كما تهدف التنمية الزراعية المستدامة إلى تحقيق الأمن الغذائي، ومواجهة ضغوط الاحتكارات الزراعية، ويمكن ذكر أهم أهداف التنمية الزراعية المستدامة فيما يلي:

– **تأمين الغذاء للمواطنين والقضاء على الجوع:** من أهداف التنمية الزراعية المستدامة القضاء على الجوع، وتأمين الغذاء، وهو هدف عالمي متخصص يستند إلى نهج شامل في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.[55]

---

[54] أميرة جابري، " تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014" (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2016)، ص 62.

[55] خير الدين تواتي، "الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات" (مذكرة الماستر في العلوم السياسية تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2018)، ص-ص 78-79.

ويشجع في الوقت نفسه على تحقيق الزراعة المستدامة، ويشكل هذا الهدف خطوة هامة نحو تحقيق القضاء على الجوع، لهذا فإن القضاء على الجوع، يتم من خلال انتهاج سياسة تكاملية، وبأسلوب تشاركي فعال بين مختلف القواعد العالمية والإقليمية والوطنية بغرض زيادة الإنتاجية الزراعية الغذائية وتحسين الأمن الغذائي في الدول التي تعاني من الجوع.

– **النمو الزراعي والقضاء على الفقر:** حققت العديد من الدول النامية نموا ملحوظا في الميدان الزراعي خلال العقود الأخيرة، غير أنها لم تصل إلى النمو الزراعي الكافي، " ففي قارة آسيا مثلا وبعد سلسلة من المجاعات خلال القرن الماضي، فإن أغلب دولها مكتفية ذاتيا في المحاصيل الغذائية المستقرة زراعيا بالرغم من تضاعف عدد سكانها الكبير، وبالرغم من هذا النجاح هناك قلق واضح على مستقبل العديد من دولها حيث يعم الفقر ونقص التغذية تستقران فيها، وذلك بسبب عدم تحقيقها للنمو زراعيا في الأنظمة الزراعية السابقة أو إخفاقها في توفير المنافع المناسبة للفقراء، ولهذا وجب إعادة التفكير في سياسات تحقيق النمو الزراعي، ويتطلب ذلك بذل جملة من المجهودات والعمل الجاد الذي يجب تفعيله وتحقيقه، من خلال بناء القدرات وتعزيز المؤسسات، وحشد الاستثمارات والنهوض بالإنتاجية بالاعتماد على التكنولوجيات والسياسات الرشيدة للدول.[56]

– **توفير البيئة الصالحة للزراعة:** من بين أهداف التنمية الزراعية المستدامة، هو توفير وخلق بيئة مناسبة وصالحة للنشاط الزراعي، حيث تهتم التنمية الزراعية المستدامة بالتنوع البيولوجي والذي يمكن استغلالها الأراضي بواسطة وسائل جديدة تتمثل في مداخلات رأسمالية أخرى لتحقيق الرفاهية الشخصية للمجتمع، وذلك من خلال حصول الأفراد على الغذاء المناسب، أو الهواء النقي، ومصادر جيدة لمياه الشرب، أو من الناحية الاقتصادية كارتفاع مستويات الدخول من خلال سياسات زراعية تحافظ على التنوع الحيوي والبيئي في الوقت الحالي والمستقبلي.[57]

– **تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:** تعتبر الزراعة أحد القطاعات الحيوية، وأحد ركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي في العديد من الدول النامية، وتساهم في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات الغذائية، وتوفير النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية، ولهذا فإن مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول يعتبر أحد أهم الأهداف الرئيسية للتنمية الزراعية المستدامة.

– زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا، حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات واحتياجات الاستهلاك من المواد الغذائية.

---

[56] خير الدين تواتي، نفس المرجع السابق، ص 80

[57] أحمد أبو اليزيد الرسول، وآخرون، "الاقتصاد الذكي مدخل لتحقيق تنميه زراعية مستدامة"، مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية، عدد خاص (2017)، ص6.

– تحسين أداء وفاعلية القطاع الزراعي، ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية.

– تنمية التجارة البينية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات بين الدول النامية، مثل إقامة سوق مشتركة.

2. دعم وتشجيع الاستثمار الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي: يعتبر الاستثمار الزراعي أحد المصادر الهامة المكونة للثروة على المستوى المحلي والدولي، ويعد كذلك أحد أهم الاستثمارات الحقيقية المنتجة لارتباطه بتوفير الموارد الطبيعية من التربة والمياه. وبالموارد البشرية ذات الارتباط بالزراعة، مما يساهم بتحقيق دوافع الاستثمار الزراعي سوءا بالنسبة للمستثمر أو الدولة المقام بها الاستثمار، كما يزيد من حجم الإنتاج ويرفع الإنتاجية ويقلل من الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

ويعرف الاستثمار الزراعي على أنه: "دمج عوامل الإنتاج المتوفرة في الزراعة والمتمثلة في الأرض، العمل، ورأس المال، والتنظيم...)، وتشغيلها قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين، والحصول على أفضل النتائج الممكنة، وتتخلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن، أي أكبر كمية كبيرة من الربح، أما في نظام الإنتاج الاشتراكي، فيجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد.

ويتسم الاستثمار الزراعي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن بقية الاستثمارات في القطاعات الأخرى، والتي تؤثر على مستوى نموه ايجابيا أو سلبيا، ويمكن ذكرها فيما يلي:

* **الدورة المالية:** التي تختلف في القطاع الزراعي عن القطاع الصناعي، بحيث التدفق النقدي في الزراعة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول، بحيث تتوفر للمستثمر إمكانية الاستفادة من الفوائد عند نهاية الفترة.

* **الدورة الزراعية:** يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية، إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرضي سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها، حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتوج آخر ذا طبيعية إنتاجية مختلفة.

* **التكيف:** إمكانية التكيف في الاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي، لاختلاف درجات خصوبة الأرض، ودرجة قابليتها وصلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات وأحجامها وكذلك التناوب الزراعي وتغيير اختيار المزروعات.

* **صعوبة التمويل الزراعي:** بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى؛

* **المخاطرة:** تتجلى المخاطرة في الاستثمار الزراعي بدخول عوامل طبيعية التي تقيد التنبؤ بمستقبل هذا القطاع، في حين أن نسبة المخاطرة في القطاعات الاستثمارية الأخرى هي أقل، وذلك من خلال التنويع في

مجال الاستثمار في الوقت الذي يستوجب هذا القطاع حالة من التنويع بنفس الدرجة بالرغم من اتساع البدائل وتنوعها.

* **ضخامة نسبة رأس المال الثابت:** تتسم الاستثمارات الزراعية باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية، وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من الاستثمارات الأخرى، وتصل التقديرات إلى أن قدر البعض قيمة الأرض والمباني، وبما فيها من تحسينات رأسمالية وغير ذلك من المنشآت الثابتة بنحو 75% من رأس المال الزراعي، فالاستثمارات الزراعية تشكل هدفا أساسيا وحيويا، لا بد منه لأجل إرساء تحقيقه التنمية الزراعية المنشودة، وذلك بتخصيص الاستثمارات الزراعية للنهوض بالقطاع الزراعي، ونقله إلى مستوى القطاعات الإنتاجية القادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب. [58]

3. دور البحوث العلمية الزراعية في رفع الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي: إن رفع الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية، في المجال الزراعي، ورغم إدراك الدول النامية بما فيها الدول العربية لأهمية الأساليب العلمية والتقنية المتطورة في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، فإن جهودها لا تزال عاجزة عن الاستحواذ على التكنولوجيا، والأساليب العلمية الزراعية، واستخدامها بشكل يسمح بالانتقال من حالة العجز والاستيراد إلى حالة الوفرة والتصدير، وتعتبر بحوث التكنولوجيا الحيوية الزراعية مهمة لتطوير محاصيل زراعية جديدة، وكذا سياسات زراعية حديثة، وبالتالي فهي في قلب التنمية الزراعية المستدامة.[59]

إن للتطورات العلمية والتكنولوجية في المجال الزراعي دورا كبيرا في تطوير الإنتاجية كما وكيفا وذلك من خلال إدخال مختلف الأساليب والتقنيات في تحسين أداء السلع الغذائية، غير أنه هناك اختلال في الاستفادة من هذه التطورات بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث أن دول الجنوب ما زالت لا تمتلك هذه الوسائل والتقنيات إلا بنسبة قليلة مقارنة مع دول الشمال والتي تسيطر عليها وعليه فإن هذه الدول مطالبة بضرورة نقل هذه التكنولوجيات وذلك من خلال العمل على تطوير الآلات والمعدات الموجودة بشكل دوري.

4. تصنيع وسائل الإنتاج الزراعي وفائض المنتجات الزراعية: من بين الوسائل المهمة لتحقيق الأمن الغذائي وهي ضرورة توجه الدول إلى مجال تصنيع الوسائل المخصصة لإنتاج السلع الغذائية كالمعدات والآلات والجرارات وغيرها، لأن عملية التصنيع ستسمح بالتخلص من مشاكل الاستيراد من الخارج، كما يتطلب منها إنشاء المصانع والمنشآت لتصنيع الفائض من السلع الغذائية، وعليه فإن الاعتماد على هذه الوسائل سيمكن من زيادة في حجم الإنتاج والإنتاجية مما يحقق مردود إيجابي للدولة وللمنتجين وللمستهلكين.

[58] خير الدين تواتي، مرجع سابق، ص، ص 82، 86

[59] خير الدين تواتي، نفس المرجع السايق، ص 88.

5. الحفاظ على مصادر المياه وتقنين استخداماتها: تعتبر المياه أساس إنتاج الغذاء لذا كان لابد من الحفاظ على هذه الثروة لتحقيق الأمن# الغذائي وذلك من خلال حمايتها من الأطماع الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى من خلال حسن استغلالها وترشيدها بحسن إدارة المشروعات المائية ووضع سياسات مائية وزراعية فعالة قادرة على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة معا للحفاظ على حق الأجيال المقبلة للانتفاع من هذه الثروات.

6. إتباع سياسات تجارية خارجية ملائمة: إن إتباع سياسة تجارية خارجية ملائمة سيسمح بتحقيق التوازن المطلوب في السوق بين العرض والطلب، بحيث يتم ضبط عملية التصدير والاستيراد بما يخدم مصلحة الدولة ومصلحة المنتجين، فالتصدير مثلا لا يكون في حالة العجز الغذائي، وأيضا الاستيراد لا يكون في حالة وجود فائض في السلع الغذائية، وبالتالي فالدولة مطالبة بضرورة إجراء دراسة معمقة لسياسة التجارة الخارجية للاستيراد والتصدير لضمان تحقيق الأمن الغذائي وذلك مع مراعاة تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

7. عطاء اهتمام وأولوية لموضوع التخزين الاستراتيجي لمواجهة حالات الطوارئ: إن الاهتمام بتوفير مخزون استراتيجي من الغذاء لمواجهة الحالات الطارئة كالكوارث الطبيعية يعتبر أمرا ضروريا لضمان الأمن الغذائي، حيث أن هذا المخزون سيسمح في حالة الكوارث أو ارتفاع الأسعار من استعماله لتوفير الغذاء لشرائح الفئة المتضررة من هذه الحالات، وبالتالي ضمان عدم حدوث أزمات غذائية حادة، وعليه يعد توفير المخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ من بين الحلول الناجعة لضمان استقرار الأسعار في الأسواق من جهة، ومن جهة أخرى ضمان مواجهة الكوارث الطبيعية، ولهذا فكل دولة مطالبة بتوفير هذه المخزونات لمواجهة مشكلات الغذاء التي تعاني منها الدول النامية .

8. طرق ووسائل النقل: مع الزيادة الكبيرة في معدل الإنتاج الزراعي وتحقيق فوائض في الإنتاج تزداد معها أهمية وضرورة نقل هذه السلع الغذائية للأسواق لتوفيرها للمستهلك ويتم ذلك من خلال توفير شبكة من الطرقات السريعة والممتدة بين مختلف المدن وكذا ضرورة توفر وسائل النقل العصرية المخصصة لنقل السلع الغذائية للمستهلك وضمان سلامتها وعدم تلفها، وعليه فإن عدم توفر هذه الوسائل سيصعب من عملية التنمية الزراعية.

9. صياغة استراتيجية الأمن الغذائي: تعتبر وضع استراتيجية الأمن الغذائي أمر ضروري لكل دولة لضمان تحقيق أهداف الأمن الغذائي ويتم وضع هذه الاستراتيجية وفق لخطة علمية معملية محكمة مدروسة تراعي فيها إمكانيات الدولة المادية والتقنية، ووفق هذه الاستراتيجية سيتحدد توجه الدولة في تحقيق أمنها الغذائي إذا كانت ستعتمد فقد على ذاتها فقط في توفير غذائها أو أنها ستعتمد على الاستيراد من الخارج لتلبية النقص التي تعاني منه، ويتطلب وضع الاستراتيجية وضع مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وفق تصورات مستقبلية متعلقة بالموارد المالية واحتياجات السكان والتقدم التكنولوجي والصعوبات المحتملة في تطبيق

هذه الاستراتيجية وغيرها، ومن ثم تحديد مجموعة من السياسات اللازمة اتباعها في هذا الصدد، وأخيرا تحديد الوسائل المطلوبة لتحقيق الأهداف الإنتاجية وضمان تحقيق هذه الأهداف بصورة متواصلة مستقبلا.[60]

2. دور المنظمات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العالمي:

تعالج عدد من الهيئات والمؤسسات الدولية وبرامج الأمم المتحدة موضوع الأمن الغذائي، سوءا بشكل مباشر أو غير مباشر، موضوع تحقيق الأمن الغذائي العالمي والذي يعتبر من صلب اهتماماتها؛ ومنها:

1. دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي (FAO): يعد تحقيق الأمن الغذائي العالمي هدفا محوريا لاستراتيجيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والتي تعمل على قيادة الجهود الدولية في سبيل القضاء على الجوع، وتمكنها الصلاحيات المناطة بها ومحال عملها، باعتبارها الهيئة الدولية المسئولة المباشرة على تنفيذ الالتزام الدولي الرئيسي عن ضمان تحقيق الأمن الغذائي.

أنشئت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة سنة 1945، بهدف الرفع من القدرة الإنتاجية الزراعية، وتوفير الغذاء لجميع سكان العالم، وتحسين أوضاعهم المعيشية وظروفهم الحياتية، حيث في عام 1943 اجتمع عدد من ممثلي دول العالم في مدينة Hot Springs بولاية فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بغرض التماس هدف من أهداف تحقيق السلام القائم على التعاون الدولي في مجال الأغذية والزراعة، وقد أسفر هذا الاجتماع الذي عرف باسم مؤتمر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن إنشاء هذه المنظمة، والتي أصبحت تهيئ مجالا للتعاون الدولي الجماعي في جانب من جوانب العلاقات الدولية.[61]

*** الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تحقيق الأمن الغذائي العالمي:** تقود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الجهود الدولية للقضاء على الجوع وسوء التغذية في العالم، وتحسين كفاءة الإنتاج، ورفع مستوى التغذية وتوفير الموارد والمنتجات الزراعية، مع العناية الخاصة بسكان الأرياف، كما تسع إلى خلق اقتصاد عالمي، موسع وضمان تحرير البشرية من الجوع، ومن أهم أهدافها ما يلي:

أ. المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية: تساهم الفاو في جهود القضاء على الجوع من خلال وضع سياسات نحو ايجاد التزامات سياسية للدعم الأمن الغذائي،[62] ويركز الهدف الاستراتيجي الأول للمنظمة على المساهمة في القضاء المستدام على الجوع، وحالة انعدام الأمن الغذائي، وكل

---

[60] شوقي حفياني، مرجع سابق، ص-ص 76-77.

[61] خليل إسماعيل الحديثي، "**الوسيط في التنظيم الدولي**" (العراق: جامعة الموصل، 1991)، ص 317.

[62] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "أولوياتنا: الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة" (تم تصفح الموقع بتاريخ 20-05-2024)، على الرابط التالي: https://www.fao.org/docrep/018/mg994a/mg9940.pdf

أشكال سوء التغذية، وتستخدم المنظمة كأداة لتعزيز الالتزام السياسي، وبناء القدرات على المستوى المحلي، وفي هذا السياق تساهم المنظمة من خلال أربعة التزامات سياسية للقضاء على الجوع، وسوء التغذية:

– الالتزام السياسي للبلدان التزاما سياسيا صريحا بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول 2023.

– تنفيذ البلدان للآليات الشاملة والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي بجميع أشكاله بحلول 2023.

– اتخاذ البلدان القرارات بالاستناد إلى الأدلة التي يجري توفيرها في سبيل القضاء على سوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي بحلول عام 2030

– تنفيذ البلدان لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع بحلول 2023. 2030

من هنا يتبين أن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تدفع بالحكومات وشركاء التنمية نحو تمكينهم من تصميم السياسات والبرامج، والأطر القانونية السلمية التي شأنها أن تعزز الأمن الغذائي والتغذية كما أنها تدعو لتنفيذ هذه السياسات والبرامج، وتشجيع على توفير الموارد المالية الكافية، واستخدام الهياكل التنظيمية المناسبة، وضمان القدرات البشرية الكافية.

ب. جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة: تعمل منظمة الفاو على تعزيز السياسات والممارسات القائمة على ترشيد الموارد ودعم القطاعات الزراعية الإنتاجية، خاصة المحاصيل الثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، مع ضمان عدم تأثر الموارد الطبيعية بالاستغلال وتجنبها حالة الاستنزاف، وتساهم المنظمة في جهود زيادة الإنتاجية الزراعية وحماية الغابات، ومصايد الأسماك واستدامتها من خلال أربعة سياسات استراتيجية وهي:

– اعتماد البلدان لممارسات تهدف لزيادة الإنتاج بطريقه مستدامة، مع معالجة مشكلة تغير المناخ، والتدهور البيئي مع ما لهما من انعكاسات على قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك؛

– وضع البلدان لسياسات وآليات حكومية وتحسينها لأنماط الإنتاج الزراعي المستدام، ومواجهة ظاهرة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك.

– تحسين البلدان سياسات المنقدة والاعتماد المالية المرصودة بهدف جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية.

– اتخاذ البلدان القرارات بالاستناد إلى المؤشرات والأدلة في إطار البحث عن إنتاجية زراعية مستدامة.

ج. الحد من الفقر في الريف: تعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على مساعدة الفقراء في المناطق الريفية، في الوصول إلى الموارد والخدمات التي هم بحاجة إليها، وخلق فرص عمل في الريف وتوفير الحماية الاجتماعية، بهدف تمكينهم الخروج من الفقر، وتعمل المنظمة على الاستثمار في التنمية الريفية، وإرساء نظم الحماية الاجتماعية، وبناء صلات بين الريف والحضر، والتركيز على تعزيز دخل صغار المزارعين وأصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة والنساء القاطنين في الريف وصيادي الأسماك والنساء الريفيات، ودعم الشباب في تحقيق نمو شامل، وبذلك يتم التصدي في الوقت نفسه للأسباب الجذرية للفقر والجوع.[63]

د. تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وكفاءة: تعمل المنظمة على مساعدة البلدان الفقيرة على بناء نظم غذائية آمنة وفعالة، وتدعم الزراعة القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة، وتحد من الفقر والجوع في المناطق الريفية، كما تساهم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تطوير نظم زراعية وغذائية أكثر شمولا وفعالية، وهذا بصياغة اتفاقات وخطوط توجيهية طوعية، ومواصفات دولية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية، وتعمل المنظمة على تصميم وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية وترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة، وتعزيز القدرات القطاعين العام والخاص، وزيادة الاستثمارات للنهوض بالمنشآت الزراعية الكبرى، بالإضافة إلى الدفع بالبلدان نحو اتخاذ القرارات تتصل بالاستناد إلى إقامة نظم زراعية غذائية أكثر شمولا وكفاءة. [64]

هـ. الرفع من قدرات مواجهة الكوارث في القطاع الزراعي: تساعد المنظمة البلدان على التهيؤ والاستعداد لمواجهة الكوارث الطبيعية، بالإضافة إلى المخاطر التي يتسبب بها الإنسان، عن طريق تقليل ما يمكن أن تتعرض له الزراعة من أخطار، وتعزيز قدرتها ونظمها الغذائية والزراعية في مواجهة الكوارث، بحيث تقوم بمساعدة البلدان على تصميم وتنفيذ النظم القانونية والسياسية، والمؤسسية المناسبة، وكذلك الأطر التنظيمية من أجل الحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الأزمات في مجال الزراعة والغذاء، وكذلك تقوم المنظمة بتعزيز المعرفة والمبادئ التوجيهية والمعايير والممارسات الجيدة، فيما يتعلق بإدارة المخاطر الكوارث والأزمات، ورصد الأخطار والية الإنذار المبكر والتقليل من قابلية التأثر بالكوارث عبر نمط التأهب والاستجابة.

بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية الخمسة التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فهي كذلك تقوم بعمليات التعاون والشراكات الاستراتيجية مع مختلف الوكالات المتخصصة، والمؤسسات المالية، ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال الطوارئ والشؤون الإنسانية، كما تتعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية O.M.S، ومنظمة العمل الدولية O.IT، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة

[63] خير الدين تواتي، مرجع سابق، ص-ص 97-98

[64] مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، **"الدورة 34 نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا"** (روما، 7-11 ماي 2018)، ص 1-4.

(اليونيسيف –UNICEF)، ودعم وتعاون عديد المنظمات الدولية للتنمية والتجارة، مثل مؤسسات "بروتون وودز" BRETTON WOODS على غرار البنك الدولي BIRD، ومنظمة التجارة العالمية OMC، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، وغيرها من المنظمات والهيئات الإقليمية، والمنظمات الدولية غير الحكومية.

2. المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية لتحقيق الأمن الغذائي العالمي: تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية إحدى الهيئات الدولية غير الحكومية الفاعلة في النظام الدولي المعاصر، وهي تساهم بشكل كبير في حماية وصيانة حقوق الإنسان، بما في ذلك مساهمتها في معالجة قضايا الجوع والفقر وسوء التغذية، وفي إرساء الحق في الغذاء الجميع سكان العالم باعتباره حقا من حقوق الإنسان.

وتعرف المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها: "كيانات قانونية جديدة مستقلة عن الحكومات تتأسس بموجب اتفاقات بين أشخاص طبيعيين، أو معنويين خاصين، تمارس نشاطات ذات طابع دولي هام، لتوفير الاحتياجات المهمة، التي يصعب توفيرها، من طرف الدولة، أو المجتمع الدولي؛[65]

فالمنظمان الدولية غير الحكومية، تتميز بكونها جمعيات خاصة، لا يتم تكوينها باتفاق بين الحكومات، وإنما بين أفراد وهيئات خاصة أو عامة من دول وجنسيات مختلفة، للتأثير على مجرى العلاقات الدولية، فهي تلك المنظمات التي تعمل في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية، فهي مؤسسات طوعية لا تستهدف الربح، وتهتم بالوظائف الإنسانية وتساعد الحكومات على الاستجابة المشاغل المواطنين وترافق السياسات وتعمل على تشجيع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، كما توفر التحليلات والخبرات وتكون بمثابة آلية للإنذار المبكر، فضلا عن مساعدتها في رصد وتنفيذ الاتفاقيات الدولية.

هناك قناعة مؤكدة بشأن دور المنظمات غير الحكومية في توفير الغذاء، من خلال اتخاذها آليات، ووسائل مختلفة في هذا الشأن في حالات السلم والحرب معا، بحيث تعمل في قضايا الدفاع عن حقوق أصحاب الأراضي الزراعية خاصة السكان الأصليين، كما تدافع عن حق الوصول إلى المياه و مناطق الصيد والمحافظة على التنوع البيئي وتطالب على المستوى الوطني بمراجعة التشريعات والميزانيات المتعلقة بالتزام الدولة بتوفير الغذاء للسكان، ونذكر في ذلك دور منظمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ورابطة الصليب الأحمر، وجمعيات الهلال الأحمر، وأطباء بلا حدود في تقديم المساعدة الغذائية انطلاقا من الحق في الغذاء.[66]

---

[65] عمر سعد الله، "**المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق**" (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2009)، ص 18.

[66] أحمد بن ناصر، "الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر" (أطروحة دكتوراه تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر1، 2002)، ص 133.

تهتم منظمات المجتمع المدني بقضايا الأمن الغذائي من خلال البرامج والأنشطة الشخصية والمنظمة في الحد من أية انتهاكات للحق في الغذاء الكافي، وتتحمل مسئولية السعي للترويج ونشر لهذا الحق الإنساني ومراعاته، بحيث يتعزز دور هذه المنظمات في تنفيذ الحق في الغذاء من خلال التعليم والتربية، وتوعية أعضاء البرلمانات والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، ومن منطلق مسئولية الحكومات على توفير تحقيق الأمن الغذائي، فإن منظمات المجتمع المدني تقوم كذلك بدور فعال في مراقبة السياسات والنشاطات والبرامج الوطنية، كما يشارك كذلك في وضع وتقديم برامج ومشاريع تنموية للقطاع الزراعي.

ويبرز دور المنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني المختلفة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية في مجال آخر، والمتمثل بتحديد الدراسات المتعلقة بالأعلاف الحيوانية السليمة، للتصدي للمشكلات الصحية والتجارية الغذائية الناجمة عن الغش وانتشار الأمراض، وما ينشأ عن تناول اللحوم والمنتجات الحيوانية الملوثة، وهنا يكون دور المنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني، الذي يشمل تصنيع الأعلاف الحيوانية واستعمال كل المواد العلف السليمة من البكتيريا المعرفة ومكافحة مخلفات الأدوية البيطرية، ومخلفات المبيدات الكيميائية، وغير ذلك من الملوثات المحتملة للأعلاف الحيوانية، والنباتية.[67]

من خلال تناول موضوع الأمن الغذائي العالمي، والذي يمثل تحديا هاما يواجه العالم اليوم، حيث يسعى إلى ضمان توافر الغذاء بكميات كافية وبجودة جيدة لجميع البشر، ويتأثر الأمن الغذائي العالمي بعوامل متعددة مثل التغيرات المناخية، ونقص الموارد المائية، وتدهور التربة، وارتفاع أسعار الغذاء، بالإضافة إلى النزاعات والحروب والأزمات المختلفة خاصة السياسية والامنية. ويتطلب مواجهة هذا التحدي جهودا مشتركة على مستوى الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني الدولي لتعزيز الزراعة المستدامة، وتحسين التغذية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الزراعية، وإتباع الوسائل التكنولوجيا في مجال الزراعة وتطوير السياسات الغذائية الفعالة من السبل المهمة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي في المستقبل.

[67] خير الدين تواتي، مرجع سابق، ص 107.

الفصل الثاني: الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي

تعد الأزمة الأوكرانية، التي تصاعدت بشكل حاد منذ عام 2014 وبلغت ذروتها مع الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، من أكثر الأحداث تأثيرا على الساحة الدولية في العقد الأخير، ولم تقتصر تداعياتها على الجانب السياسي والعسكري فحسب، بل امتدت لتشمل الاقتصاد العالمي، وبشكل خاص الأمن الغذائي العالمي، فأوكرانيا وروسيا تعتبران من أكبر مصدري الحبوب في العالم، ولذلك فإن هذه الأزمة الحاصلة بينهما أدى إلى تعطل إمدادات الغذاء العالمية، مما تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي في العديد من الدول، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على واردات الحبوب من هاتين الدولتين، ومن خلال هذا الفصل سيتم تسليط الضوء على تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي والاستجابات الدولية لمواجهة هذه التحديات.

المبحث الأول: نشأة الأزمة الأوكرانية

الأزمة الأوكرانية الحالية والتي تصاعدت الى حد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، أو ما سمي بالعمليات العسكرية، لم تكن ازمة جديدة نشأت بين البلدين، بل لها سياق تاريخي مرت عليه، وبدأت ملامح هذه الأزمة بصفة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال العديد من الجمهوريات عن روسيا من بينها أوكرانيا، فهذه الازمة لها جذور وتطورت بفعل تدخل العديد من المتغيرات الدولية والعوامل التي ساهمت في تأجيجها لبلوغ مرحلة الحرب العسكرية الحالية بين روسيا وأوكرانيا.

المطلب الأول: جذور الأزمة الأوكرانية

بالرغم من كون أوكرانيا دولة مستقلة منذ 1991، إلا أن روسيا تعتبرها جزء من مجال تأثيرها، وتنتهج روسيا نسخة حديثة من سياسة بريجنيف، التي تنص على أن تكون لأوكرانيا "سيادة محدودة"، كما حصل مع وارسو عندما كانت ضمن مجال التأثير السوفيتي، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي حافظت الدولتان على علاقات وثيقة فيما بينهما، ولم يبدأ الصراع بينهما إلا حديثا، ويشار إلى أنه منذ الإمبراطورية الروسية، كان يطلق على أوكرانيا اسم "**مالا روسيا**" أي روسيا الصغيرة، أما اسم أوكرانيا فهو من أوكرانيا Okraina (بالروسية) ويعني "الأرض الحدودية"، كما يقول المؤرخ والباحث الروسي في شؤون القوميات الدكتور "**بافل غوستيرين**"، فبعد تفكك الاتحاد السوفياتي لم تتوقف روسيا عن تقديم المساعدة لرابطة الدول المستقلة وبينها أوكرانيا، وبحسب تقارير الخبراء، فإن إجمالي الدعم الذي قدمته روسيا للميزانية الأوكرانية في الفترة الممتدة من العام 1991 حتى العام 2013، يبلغ نحو 250 مليار دولار.

هناك العديد من النقاط الشائكة بين البلدين، وأهم هذه النقاط خلافا هي الترسانة النووية لأوكرانيا، حيث إن أوكرانيا وافقت على التخلي عنها بعد التوقيع على مذكرة بودابست للضمانات الأمنية شرط أن تتعهد روسيا و(الموقعين الآخرين) بتجنب التهديد باللجوء إلى القوة أو استخدام القوة ضد سلامة ووحدة أراضي أوكرانيا وأن لا تهدد استقلالها وسيادتها، وفي عام 1999 كانت روسيا أحد الموقعين على معاهدة الأمن الأوربي في

إسطنبول، حيث أكدت أن لكل دولة مشاركة في المعاهدة الحق في اختيار أو تغير خططها الأمنية بما في ذلك معاهدات التحالف، ولكن في 2014 كلا الطرفين قام بخرق هذه المعاهدة.[68]

نجحت روسيا من تمكين "**يانوكوفيتش**" رئيس أوكرانيا السابق وهو أحد الموالين لها من خلال الوعد بالتعويض ومساعدة أوكرانيا وعرض عليها الانضمام إلى الاتحاد الجمركي بدلا من الاتحاد مع اوروبا، إلا أن المشكلة كانت بالأساس من الداخل الأوكراني، إذ أن غالبية الشعب الأوكراني يريد الانضمام الى الاتحاد الأوربي والابتعاد عن السيطرة الروسية، وبعد انسحاب حكومة "**يانوكوفيتش**" من التوقيع على اتفاقية التعاون ومنطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي تحت زيادة وطأة الضغوط الروسية خرجت الجماهير الأوكرانية بانتفاضة كبيرة بعد الإعلان بيومين، ومنذ ذلك الوقت بدأت الأحداث بالتطور والتأزم ضمن سلسة من الاحتجاجات الشعبية في كييف بدءا من عام 2013، وتحولت الحركة الاحتجاجية إلى أعمال عنف، ما ادى الى الاطاحة بالرئيس الأوكراني في ذلك الحين "**فيكتور يانوكوفيتش**"، ليسيطر على الحكومة سلطة سياسية موالية للغرب وهذا كان بمثابة كسر للهيمنة والنفوذ للروس على منطقة تمثل منطقة الخاصرة لها وهي أوكرانيا.

وكان الرد الروسي وفق عمليتين نموذجيتين منفصلتين ومتزامنتين؛ وهي غزو شبه جزيرة القرم وضمها في أواخر فبراير 2014، وزعزعة النظام الداخلي من خلال إثارة حركة احتجاجية سياسية والتي سرعان ما تحولت إلى تمرد عنيف في شرق أوكرانيا "**لوغانسك والدونيستك**" بعد ثلاثة أشهر من ضمها فضلا عن نشر الوحدات العسكرية الروسية في المناطق القريبة من الحدود الأوكرانية تحسبا لأي خرق، وعليه انتزعت روسيا السيطرة على الأراضي الأوكرانية في شبه جزيرة القرم ودعمت القوات الانفصالية التي تحارب في منطقتي "**دونباس ولوهانسك**" الشرقيتين المحاذيتين لروسيا في البحر الاسود بغية وقف توسعة الناتو وإلغاء عملية نشر الأسلحة بالقرب من الحدود الروسية، وكان رد الناتو على ذلك الناتو برفضه وضع قيود تمنع بلدان بعينها من الانضمام إلى الحلف في المستقبل وأشادت به الكثير من البلدان من خارج الناتو كونها لا تقبل أن تملي روسيا عليها ما إذا كانت تستطيع الانضمام إلى الحلف في المستقبل من عدمه.[69]

---

[68] حسين موسى، "**الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية والجيوسياسية**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، الثلاثاء 04/أكتوبر/2022، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 10-04-2024)، على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/43047

[69] عبد الامير سليم عباس، "السياسة الخارجية الامريكية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية"، المجلة العراقية للعلوم السياسية، السنة الرابعة / العدد 9، (كانون اول 2023)، ص.ص 345-346.

الشكل رقم (01): خريطة موقع كل من روسيا وأوكرانيا والحدود التي بينها.

المصدر: سميرة هنيدة، "الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الأمن الغذائي العالمي"، مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم الإنسانية، الإصدار التاسع، المجلد 3، العدد 4، (2022)، ص4.

من خلال الخريطة يتبين مدى قرب أوكرانيا من العاصمة الروسية موسكو، وهذا يؤكد تخوفات الجانب الروسي من أن انضمام أوكرانيا لحلف الناتو هو بمثابة وصول الناتو لروسيا ويعتبر تهديد على وجودها وامنها الإقليمي، إضافة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله أوكرانيا، حيث أنها تتوسط ثلاثة قارت تقريبا ولديها العديد من الممرات البحرية للسفن التجارية خاصة في البحر الأسود.

المطلب الثاني: تطور الأزمة الأوكرانية

وضع الرئيس الروسي "**بوتين**" نصب عينيه هدف حماية مصالح روسيا وأمنها الإقليمي ومجالها الحيوي بعد استلامه السلطة وتطويره لقدرات روسيا الاتحادية، وذلك ضمن رؤيته لاستعادة الدور العالمي لروسيا الاتحادية، ودخل في حوارات مع الغرب بقصد الحصول على تأكيد تحريري وضمانات مؤكدة بعدم السعي لإدخال أوكرانيا في حلف الناتو، معتبرا ذلك خطا أحمر في حالة تجاوزه، فإنه سيشكل تهديدا جديا ومباشرا لأمن بلاده يعود ذلك للاعتبارات الجيوبولتيكية والتاريخية التي تشكلها أوكرانيا لروسيا، بيد أن الولايات المتحدة والغرب اكتفوا بتطمينات شفوية غير مؤكدة أرفقها بتأييد التطلعات الأوكرانية للانضمام لحلف الناتو والمجموعة الأوربية.

تصاعدت الأزمة في 21 نوفمبر 2013 حين علق الرئيس الأوكراني حينذاك "**فيكتور يانا كوفيتش**" الاستعدادات لتنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛ الأمر الذي أثار احتجاجات واسعة من مؤيدي الشراكة أطاحت بالرئيس الأوكراني في فبراير 2014م، تبع ذلك تصعيد الاحتجاجات والاضطرابات في بعض المناطق

شرق وجنوب أوكرانيا وغالبيتهم من الروس المؤيدين للرئيس المقال ونشوء أزمة سياسية واسعة في البلاد، شملت المناطق المؤيدة للرئيس "يانا كوفيتش" فضلا عن جزيرة القرم المتمتعة بحكم ذاتي؛ الأمر الذي شجع روسيا لاستعادة جزيرة القرم ودعم ثورة الروس في الولايات الأخرى والتي تحولت إلى حرب شبه وطنية وتمرد واسع ضد حكومة أوكرانيا ما بعد الثورة، حيث تم تشكيل حكومة يمينية موالية ومدعومة من الغرب وبلدان الناتو الأمر الذى أدى إلى توتر دولي بين الناتو وروسيا زادت حدتها مع الحشود الروسية على الحدود مع أوكرانيا ثم بدء الغزو العسكري .

في ديسمبر 2021 قدمت روسيا مشروعي معاهدتين تحتويان على طلبات روسية الضمانات الأمنية تلزم أوكرانيا عدم الانضمام إلى حلف الناتو، وخفض عدد قوات الناتو العسكرية ومعداتها المتمركزة في أوروبا الشرقية المحاذية لروسيا، وإزاء رفض الناتو بزعامة أمريكية الاستجابة للطلبات الروسية وفشل نزع فتيل الأزمة في الاجتماع الثنائي للولايات المتحدة وروسيا في كانون الثاني يناير 2022 صار التدخل العسكري الروسي أمرا حتميا بعد الإعلان عن توقيع الرئيس الروسي بوتين على قرار الاعتراف بالاستقلال عن أوكرانيا بتاريخ 29-09-2022 للمناطق الأربعة جنوب وشرق أوكرانيا وانضمامها إلى روسيا الاتحادية، إثر مطالبات بهذا الشأن قدمت إلى روسيا من حكام المقاطعات الأربعة في أوكرانيا "دونيتسك ولوغانسك" في إقليم دونباس شرق أوكرانيا، و"خيرسون" جنوبها و"زاباروجيا" جنوب شرق.[70]

ترى روسيا أن تحشيد حلف الناتو هو موجه ضدها، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تنشر أسلحتها في المناطق التي كانت تديرها أيام الاتحاد السوفيتي الشرارة التي أشعلت الحرب بين الدولتين عندما أرادت أوكرانيا الانضمام الى حلف الناتو ونشر صواريخ على حدودها وبدأت تقترب من روسيا على أثرها اندلعت الحرب، وتحدث الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" في 9 ديسمبر 2021 عن التمييز ضد الناطقين بالروسية خارج روسيا، قائلا: (يجب أن أقول إن الخوف من روسيا هو خطوة أولى نحو الإبادة الجماعية، أنت وأنا نعرف ما يحدث في دونباس ومن المؤكد أنها تشبه إلى حد كبير الإبادة الجماعية أدانت روسيا)، أيضا قانون اللغة الأوكرانية، وصرح "بوتين أيضا للصحافة يوم 15 فبراير 2022 بالقول: (ما يجري في دونياس هو بالضبط إبادة جماعية).

زعمت الحكومة الروسية في 21 فبراير 2022 أن القصف الأوكراني دمر منشأة حدودية تابعة لجهاز الأمن الفيدرالي على الحدود الروسية الأوكرانية، وأنها قتلت 5 جنود أوكرانيين حاولوا العبور إلى الأراضي الروسية ونفت أوكرانيا التورط في ذلك، في اليوم نفسه اعترفت الحكومة الروسية رسميا بجمهورية "دونيتسك" الشعبية و جمهورية "لوغانسك" الشعبية المعلنة ذاتيا كدولتين مستقلتين، وأمر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

[70] هاني الياس الخضر الحديثي، "**الحرب في اوكرانيا أسبابها وتداعياتها، ضمن الكتاب الجماعي الصراع الروسي الاوكراني وتداعيات عام من الحرب**"، اشراف شيماء سمير محمد حسين، وحنان طرشان (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، 2023)، ص.ص 9-10.

في يوم 24 فبراير 2022 بغزو أوكرانيا من قبل القوات المسلحة الروسية التي تركزت سابقا على طول الحدود، تبع الغزو غارات جوية استهدفت المباني العسكرية في البلاد وكذلك دخول الدبابات عبر حدود بيلاروسيا، وأعلن الرئيس الأوكراني "**فولوديمير زيلينسكي**" الأحكام العرفية في جميع أنحاء أوكرانيا سمعت صفارات الإنذار من الغارات الجوية في جميع أنحاء البلاد.

تدهورت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أوكرانيا بالفعل ونتيجة للهجمات الإلكترونية والقصف الروسي، تم احتلال العديد من المدن أو المباني الأوكرانية، بما في ذلك محطة تشيرنوبيل النووية، ومع ذلك ووفقا لمسؤول دفاعي أمريكي، فإن القوات الروسية تواجه مقاومة أكبر مما توقعت لغزو الروسي لأوكرانيا هو غزو شنته روسيا على أوكرانيا في 24 فبراير 2022، إذ بدأت الحملة بعد حشد عسكري طويل، والاعتراف الروسي "بجمهورية دونيتسك الشعبية" المعلنة من جانب واحد و"جمهورية لوغانك الشعبية" أعقبها دخول القوات المسلحة الروسية إلى منطقة "دونباس"، وبعد خطاب أعلن فيه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" عن عملية عسكرية بهدف تجريد أوكرانيا من السلاح وإزالة أثر النازية منها، بدأ القصف على مواقع في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مناطق في العاصمة كييف، ولا تزال الحرب مستمرة الى اليوم.[71]

الشكل رقم (02): خريطة أوكرانيا توضح مناطق التوغل الروسي بعد بدء العمليات العسكرية.

المصدر: -----،"----------"، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 22-05-2024)، على الرابط التالي:
https://www.alhueea.com/alhrb-ly-awkranya/24-02-2022

[71] فاطمة محمد رضا، وحيدر طه عسكر، "**أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط**"، مجلة حمورابيا للدراسات، العدد 42 – السنة الحادية عشرة ـ (صيف 2023)، ص.ص 136-137.

الشكل أعلاه يوضح السيطرة الروسية على بعض المناطق الحدودية مع أوكرانيا بعد التدخل العسكري المباشر، وهذا ما يؤكد الهواجس والتخوفات الروسية من الدعم الغربي وحلف الناتو لأوكرانيا، ما يعتبره تهديد لأمنها القومي.

المبحث الثاني: أسباب الأزمة الأوكرانية

إن مسار الأزمة الأوكرانية غير واضح ويشوبه الكثير من الغموض، وبالتالي فإن أسباب الأزمة الأوكرانية تتعد نسبة للباحثين والقارنين للأحداث المتغيرة باستمرار، ويمكن عرض لبعض الأسباب المرتبطة بكل طرف من أطراف الأزمة "روسيا وأوكرانيا" فيما يلي:

المطلب الأول: الأسباب المرتبطة بروسيا

بنيت المقاربة الأمنية الروسية اتجاه أوكرانيا على تصورات جيوبوليتيكية بالأساس، حيث تأخذ بعين الاعتبار مميزات موقعها الاستراتيجي في القارة الأوراسية، بالإضافة إلى مصادر القوة المكانية من موارد وثروات طبيعية، وما يتصل بها من معاملات اقتصادية وتجارية، كما احتوت المقاربة على دور الجوانب الحضارية والثقافية، التاريخية وكذلك الإثنية:

1. طموح روسيا نحو استعادة مكانتها العالمية: تسعى روسيا كقوة تعديلية تحاول العودة للساحة الدولية واستعادة إرثها إلى خلق نظام متعدد الأقطاب تكون فيه أحد أبرز الأطراف بتأسيسها للإمبراطورية الروسية "مشروع الأوراسية"، فهي تقوم بمراجعة التاريخ وتسوية الخرائط حيث اعتبر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" أن تفكيك الاتحاد السوفيتي يعد أكبر كارثة جيوبوليتيكية شهدها القرن العشرين ممتدة عبر أوروبا وآسيا، وتسعى روسيا لتكون البديل عن الولايات المتحدة الأمريكية في محاولة لجعل ثقلها موازيا لثقل الغرب حيث اعتمدت على آليات عدة كان من بينها انشاء مؤسسات موازية للمؤسسات الأمريكية كمنظمة "شنغهاي للتعاون–SCO Shanghai Cooperation Organisation :"، الحرب في جورجيا، التدخل في سوريا...، بل وتسعى لتوسيع الداخل الخارجي بالانتقال من استراتيجية دفاعية بالأساس لخلق مناطق عازلة إلى استراتيجية هجومية بضم المناطق المحاذية خاصة تلك التي تشهد توترات ومناطق تحكمها أقليات روسية أو أقليات ناطقة بالروسية كضم شبه جزيرة القرم والدو نياس.[72]

إن مساعي روسيا الاتحادية نحو استعادة موقعها العالمي أو الحضاري يبدأ من هيمنتها على أوكرانيا والتي تعدها ضمن دائرة أمنها القومي، ويتضح ذلك من كلام "الكسندر دوغين": "إن أعداءنا يفهمون تماما أن روسيا لا يمكن أن تصبح عظيمه مره أخرى إلا مع أوكرانيا، مضيفا لا توجد طريقة أخرى، الربيع الروسي

[72] منال هاني، "الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الاقتصاد العالمي"، مجلة معهد العلوم، المجلد 25، العدد 2 (السنة 2022)، ص 29

يستحيل من دون محور أوراسي في أوكرانيا بغض النظر عن الشكل سلميا أم لا؛ ذلك أن روسيا من دون أوكرانيا مشروعها ميت لأن فقدان أوكرانيا يعني الخاصرة الرخوة لروسيا ستفقدها السيطرة على أغلب ثروات أورسيا وامكانيتها".[73]

2. الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا: تمتلك أوكرانيا موقعا استراتيجيا مهما يتمثل بكونها ثاني أكبر دولة في أوروبا الشرقية من بعد روسيا اذ تحدها الأخيرة من جهة الشرق وبيلاروسيا من الشمال وبولندا وسلوفاكيا والمجر من الغرب، ومولدوفا من الجنوب الغربي، أما من الجنوب فيحدها بحر أزوف والبحر الأسود وهذا ما يجعلها ممرا لتصدير الطاقة الروسية إلى أوروبا:[74]

أ. الأهمية السياسية: تعد أوكرانيا تهديدا حقيقيا لروسيا حسب أفكار عالم الجيبولتكس الروسي "**الكسندر دوغين**"، حيث أن استقلال أوكرانيا يمثل تحديا للسياسية الروسية وعمليا جيبيولتيكا بالنسبة لأوروبا من خلال تأديتها دورا يتمثل في تطويق روسيا ومنعها من تحقيق مشروعها الأوراسي، فروسيا ترى أن دول الاتحاد السوفيتي امتدادا طبيعيا لها، ولذا لا يمكن السماح لأي طرف وبالخصوص الأطراف الغربية التدخل فيها، وعند وصول الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" للحكم سعى إلى بناء روسيا كقوة عالمية وعمل على استعادة مكانتها وفعاليتها عالمياً في الساحة الدولية ، إذ حاول بناء علاقات وطيدة مع الدول الشرقية فضلاً عن ذلك إبقاء أوكرانيا كدولة محايدة وعازلة بين روسيا والنفوذ الغربي وهي بذلك خارج عن السيطرة الغربية وذلك لأنها تقع ضمن المجال الحيوي الروسي والإدراك الروسي في أن لديه خيارات مفتوحة حيال الدفاع عن مصالحها، في المناطق التي ترى انها امتداد طبيعي لها، فإن نفوذها ومجالها الحيوي يمكن في السيطرة على أوكرانيا وعدم السماح لها في الانضمام إلى الجانب الغربي.

ب. الأهمية العسكرية: تتضح الأهمية العسكرية لأوكرانيا بكونها منطقة عازلة بين روسيا الاتحادية وحلف الناتو، وهي أيضا البوابة الأخطر على روسيا ضمن ثلاث بوابات جغرافية لها على العالم الخارجي وهي: بوابة آسيا الوسطى، وبوابة القوقاز، والبوابة الأوكرانية، حيث تشير العديد من المصادر التاريخية إلى كون كل حملات الغزو التي واجهتها روسيا كانت عبر البوابة الأوكرانية، ووقوع شبه جزيرة القرم هو أيضا يشير إلى الأهمية العسكرية من خلال وجود ميناء "سيفاستوبول" المطل على البحر الأسود والذي يحتوي أكبر قاعدة عسكرية روسية، وعليه فإن احتلال أوكرانيا من جهة الشرق هو تمهيد لجعلها خط الدفاع الأول لروسيا في حال نشوب حرب بين روسيا والناتو، فصانع القرار الروسي جعل السيطرة على أوكرانيا في مقدمة أهدافه العسكرية، عن طريق إعادة رسم التوازن العسكري وبناء معادلات أمنية جديدة في أوروبا، من خلال استعراض

[73] مصطفى جعفر سفيح، عزيز جبر شيال، "أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في الحرب الروسية – الأوكرانية 2022"، المجلة السياسية الدولية، العدد 57، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية (بغداد، د ت)، ص 10.

[74] مصطفى جعفر سفيح، مرجع سابق، ص 7

قدراتها العسكرية في الحرب التي تخوضها داخل الأراضي الأوكرانية لردع حلف الناتو من التوسع أكثر باتجاه الشرق، وفي الوقت نفسه تحذير دول أوراسيا من التوجه نحو الغرب خطوط نقل الغاز الروسي إلى أوروبا.

ج. الأهمية الاقتصادية: تمتلك أوكرانيا قدرات اقتصادية ضخمة من الموارد والطاقة والمعادن و المناطق الزراعية الواسعة، كما تعد في المرتبة الثالثة عالميا في تصدير الذرة و الخامسة في تصدير القمح، و من أكبر الدول المنتجة للصلب، وفي الوقت نفسه تعد من أكبر الدول المستوردة للوقود النووي من روسيا كما أنها تمتلك أكبر احتياط من الغاز الصخري في أوروبا والبالغ 102 ترليون متر مكعب، وتعد أوكرانيا الممر الرئيسي لشبكة الأنابيب التي تنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، وعليه فإن احكام السيطرة على شبكة أنابيب أوكرانيا مصلحة حيوية لروسيا لأن 80% من صادرات روسيا من الطاقة تمر عبر الأراضي الأوكرانية[75]

3. التدخل في أوكرانيا رد فعل روسي على اقتراب الناتو من الحدود الغربية: في 30 نوفمبر 2021 أعلن الرئيس الروسي أن توسيع وجود الناتو في أوكرانيا وخاصة نشر الصواريخ بعيدة المدى القادرة على ضرب موسكو أو أنظمة الدفاع الصاروخي المماثلة لتلك الموجودة في رومانيا وبولندا، سيكون خط أحمر بالنسبة للكرملين، ورد الأمين العام لحلف الناتو على حديث الرئيس الروسي بأن أوكرانيا وحلفاؤها الثلاثين في الناتو هم من يقررون متى ستنظم أوكرانيا إلى الناتو وليس لروسيا حق النقض.

فالتوتر الدائم بين روسيا وأوكرانيا ومحاولة أوكرانيا التحكم في استغلال طرق إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا ودفع روسيا إلى البحث عن بدائل لإمداد الغاز إلى الغرب عن طريق تنفيذ مشاريع عملاقة مثل سيل الشمال (1) وسيل الشمال (2) الذي يمر عبر بحر البلطيق ويبلغ طوله 1200 كلم حيث أدى تنفيذ هذه المشاريع إلى فقدان أوكرانيا التي كانت دولة عبور للغاز الروسي لركائز اقتصادية كانت تدر عليها مليارات الدولارات وأخرى استراتيجية تتعلق بوضعها على حدود الاتحاد الأوروبي، هذه الأوضاع استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية من اجل الضغط على الدول الغربية لوقف استيراد الغاز الروسي باعتبار أن موسكو تستخدم الطاقة سلاحا استراتيجيا يعزز من تبعية الغرب لها وكذلك رغبة واشنطن في أن تجد مساحات لتسويق الغاز الأمريكي وتحول مشروع سيل 2 إلى ساحة للصراع بين موسكو وواشنطن.

وفي ظل تلك الضغوط الغربية وخاصة الأمريكية على روسيا وتقدم حلف الناتو نحو الحدود الروسية شعرت روسيا أن الوقت قد حان لقرع طبول الحرب من خلال مطالب الغرب بمنحها ضمانات أمنية قانونية ملزمة وفورية، وإزاء ما تعتبره روسيا تهديدا لأمنها الاستراتيجي أعلن الرئيس "بوتين" فجر 24 فيفري 2022 في بيان بثه التلفزيون اتخذت قرارا بتنفيذ عملية عسكرية خاصة في أوكرانيا.[76]

[75] نفس المرجع، ص.ص 8-9

[76] منال هاني، مرجع سابق، ص 30.

روسيا محاطة بالكامل إما بدول منظمة حلف الناتو كتركيا ورومانيا، بلغاريا وبولندا المجاورة لأوكرانيا من الجهة الغربية، جمهوريات البلطيق الثلاث استونيا ولتوانيا ولاتفيا أو دول صديقة للغرب، لذلك فانضمام أوكرانيا سينصب حلف الناتو على الحدود البرية الروسية من جهة الجنوب الغربي والذي تعتبره روسيا من أكبر الهواجس والتهديدات التي يمكن أن تلحق المخاطر بأمنها القومي في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، وتحرك روسيا في البيئة القريبة يقوم على مبدأ التحرر من التهديد لذلك فهي تحاول التفوق والحفاظ على نفوذها في المجال الحيوي وتجنب المزيد من التغييرات السياسية والجيوسياسية المفروضة خاصة في المناطق التي ترى فيها مصالح استراتيجية.[77]

هناك أيضا وضع إقليم "**الدونباس**" وإعلان جمهوريتي "**دونيتسك ولوغانسك**" استقلالهما، واستعادة روسيا لشبه جزيرة القرم، فالملفات الثلاثة الأساسية؛ وهي الانضمام إلى الناتو والشراكة مع الأوروبي وامتلاك النووي، كانت الأخطر والتي تم التمهيد لها بإجراءات أوكرانية كثيرة منذ العام 2014، اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية، وحتى دينية تتعلق بانفصال الكنيسة الأرثوذوكسية الأوكرانية عن مرجعيتها الروسية، ووضح الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" أن أزمة السلطة في أوكرانيا في العامين 2013 – 2014، والتي انتهت بإسقاط الرئيس "**فيكتور يانوكوفيتش**"، وإعادة شبه جزيرة القرم إلى روسيا والحرب الأهلية في شرق البلاد، كلها نابعة من مشروع انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتعتبر نية أوكرانيا امتلاك السلاح النووي أيضا من أهم أسباب الصراع بين روسيا وأوكرانيا.[78]

4. عقيدة واستراتيجية الرئيس الروسي: تتمثل في إدراكات وعقيدة الرئيس الروسي "**فلاديمير بوتين**" بتبنيه لخيار الحرب، فالقيم السائدة في روسيا والأفكار والتنشئة الاجتماعية التي خضع لها صانع القرار والذي استفاد من الدروس التي قدمها التاريخ في الجغرافيا السياسية غالبا ما كانت تظهر في خطاباته، وخلال الفترة من 2008 إلى 2021، بنى بوتين ما أسماه "استراتيجية استرداد النفوذ والمكانة"، التي تقوم على شن حرب هجينة شاملة على كل الجبهات، وقامت هذه الاستراتيجية على عدة مستويات، برز في إطارها: الحروب السيبرانية والحملات الإلكترونية الواسعة عبرت عن تطور القدرات الروسية في مجال التكنولوجيا، التدخلات العسكرية للمباشرة وغير المباشرة، تعزيز التحالفات مع العديد من الدول ، تطوير التقنيات الجديدة في الأنظمة العسكرية القديمة، تعزيز قدراتها في مجال الذكاء الاصطناعي، ولقد أكد الرئيس الروسي في خطابه المتلفز عبر الكرملين والذي ألقاه في 21 فيفري 2022 قبل بداية العمليات العسكرية بل وفي محطات سابقة باستخدام لغة تحدي للغرب على السيادة الأوراسية لروسيا وعدم اعتزامه التنازل عن استرجاع مكانتها.[79]

---

[77] نائلة العابد، "**تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية**"، مجلة المعيار، مجلد 27، عدد 1، (السنة 2023)، ص. 495

[78] حسين موسى، موقع سابق.

[79] نائلة العابد، مرجع سابق، ص.ص 496-497.

5. أسباب قومية: وصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعض التيارات القومية في الداخل الأوكراني بالنازيين الجدد وصرح بأنه يسعى إلى محاربتهم كونهم يهددون ذوي الأصول الروسية داخل أوكرانيا وأضاف أن الهدف من محاربتهم هو حماية الناطقين باللغة الروسية الذين يعانون من سوء المعاملة والإبادة الجماعية من خلال طرد الأكاديميين الذين يدرسون الأدب الروسي وحظر اللغة الروسية وقتل كل من يتحدث بها يعد هذا التطرف تجاه ذوي الأصول الروسية في الداخل الأوكراني، هو أحد أبرز الأسباب التي صوغت لروسيا التدخل في أوكرانيا بحسب ما أعلنت روسيا.[80]

المطلب الثاني: الأسباب المرتبطة بأوكرانيا

أكد المفكر الروسي "**الكسندر دومين–Alexandre Douguine**" أن النزعة الاستقلالية لأوكرانيا ستثير نزاعا مسلحا مع روسيا، بالإضافة إلى محاولتها الانضمام للناتو الذي سيدفعها لتصرفات غير مسؤولة تعرضها للهجوم الروسي، واتجهت أوكرانيا نحو البحث عن حلفاء خارج إقليمها الجغرافي متأثرة بالتفكير الغربي والنموذج الليبرالي الذي لا تحارب فيه الديمقراطيات بعضها البعض، لقد رجحت أوكرانيا التفكير الإيديولوجي على التفكير الجغرافي حيث سعت لتحقيق التوازن مع روسيا لا باعتبارها الطرف الأكثر قوة بل الطرف الأكثر تحديدا، وهذا راجع للإدراكات الأمنية التي صنعها الغرب بعد خلق نخب موالية غربية في أوكرانيا بأن التهديد مصدره روسيا.

1. صعود الشعبوية وقصور القيادة الأوكرانية: عرف المشهد الدولي منذ القرن العشرين انتشار ما يعرف بالموجة الشعبوية في العلاقات الدولية والتي توسعت منذ بداية القرن الحادي والعشرين فيما يسمى بالشعبوية التقدمية، يراد بها وصف معياري للهجة وسلوك أولئك الذي يتولون السلطة كنخب حاكمة، هؤلاء القادة غالبا ما يقدمون أنفسهم رجالا وطنيين وزعماء ويظهر ذلك ي خطابات الحملات الانتخابية مثلا أو البيانات التي يقدمونها حول السياسة الخارجية، وهو الحال بالنسبة للرئيس الأوكراني "**فولود مير زيلينسكي– Volodymyr Zelensky**"، فالمعروف أنه كان ممثلا فكاهيا، دخل غمار السياسة بعد تأسيس الحزب وانتخبه الشعب دون خبرة سياسية، الأمر الذي يحيلنا إلى قصور نظرة قيادة الدولة لدى شخصه كقائد وفشله في إدارة الأزمات التي بدأت منذ عام تقريبا قبيل العمليات العسكرية الروسية.

فقد كان من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لن تبخل لتقديم المساعدة العسكرية والتدخل وهو الأمر الذي أكدت عليه إدارة الرئيس الأمريكي في أكثر من موقف، وبمتابعة سير العمليات العسكرية والسرعة التي تمكنت بها موسكو من الوصول إلى حدود العاصمة الأوكرانية يكشف عن أن الجيش الأوكراني غير قادر على مواجهة نظيره الروسي، ضف إلى ذلك فالرئيس الأوكراني قد تبنى خطابا قوميا قويا ضد روسيا، أعلن عن سعيه لإعادة بناء القوات المسلحة الأوكرانية، متعهدا بإعادة الأراضي المحتلة من بلاده،

[80] مصطفى جعفر سفيح، مرجع سابق، ص 12.

كما تم فرض قيود على اللغة الروسية التي يتكلم بها نسبة كبيرة من الأوكرانيين في المناطق الشرقية، فالخروقات الواضحة التي أقدمت عليها الحكومات الأوكرانية المتعاقبة وعدم تنفيذ التزاماتها المباشرة لاتفاق مينسك2، ووثيقة إعلان سيادة أوكرانيا المعتمدة في 1990 والتي تنص على حياد أوكرانيا وعدم انضمامها إلى أي تكتل عسكري في محاولة منها لاستعادة بسط سيطرتها على إقليم الدونباس وشبه جزيرة القرم هو سبب آخر لاشتعال فتيل الحرب حسب ما صرح بها مسؤولون روس.[81]

2. السعي الغربي لضم أوكرانيا: يمكن القول أن السبب الرئيس للحرب الروسية الأوكرانية تقف خلفة المساعي الخفية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية لجعل أوكرانيا حصنا غربيا على حدود روسيا، والتي تستمد تخطيط استراتيجيتها من خلال اربعة منطلقات:

1. جهودها في ترسيخ مبدأ دمج أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي.
2. العمل على تحويل أوكرانيا إلى ديمقراطية ليبرالية موالية للغرب.
3. تحشيد الجهود لدمج أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي.
4. فضلا عن السعي الحثيث للولايات المتحدة الأمريكية لإفشال مشروع خط نقل الطاقة الروسي نورد ستريم2.

وعليه يمكن الإشارة الى أن ملامح الأزمة ظهرت للعيان خلال القمة السنوية لحلف الناتو في بوخارست في أبريل 2008، عندما أعلن الحلف أن أوكرانيا وجورجيا ستصبحان عضوين في حلف الشمال الأطلسي، وهذا بحد ذاته سياسة تصعيد تجاه روسيا الاتحادية والذي يعد تهديدا لأمن ووجود روسيا، فالأسباب ليست بمحض خلاف على كونها صراع جيوسياسي استراتيجي بهدف اثبات الوجود، فالحرب في الحقيقة هي بمثابة حرب بالوكالة إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2014 إلى مضاعفة جهودها لتقريب أوكرانيا أكثر من حلف شمال الأطلسي، فبدأت بتدريب الجيش الأوكراني، ومع وصول الرئيس الأمريكي "**دونالد ترامب**" قررت ادارته تزويد كييف بالأسلحة الدفاعية بمشاركة دول حلف الشمال الأطلسي، إذ قامت بشحن المزيد من الأسلحة إلى أوكرانيا وعملت على إشراك الجيش الأوكراني في المناورات العسكرية المشتركة مع قوات حلف الناتو واستضافت كييف وواشنطن عملية نسيم البحر في يوليو 2021، وهي مناورة بحرية في البحر الأسود شملت أساطيل من 31 دولة وكانت تستهدف روسيا بشكل مباشر.[82]

3. سلاح الطاقة الروسية: تعد مسألة إمدادات الطاقة سببا آخر لقيام الحرب، إذ تعتمد روسيا على الإيرادات من أوروبا، والأخيرة تعتمد على إمدادات الطاقة من روسيا، إذ توفر روسيا حوالي ثلث استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا، فضلا عن اعتماد اوروبا على النفط الروسي والذي يشكل ربع صادراتها الخارجية لأوروبا، وأن استمرار هذا الاعتماد المتبادل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قد يسبب خللا في البنية الداخلية لحلف

[81] العابد نائلة، مرجع سابق، ص.ص 499-500.

[82] عبد الامير سليم عباس، مرجع سابق، ص 346.

الشمال الاطلسي مما سعت لفرض عقوبات أكثر صرامة على روسيا فيما يتعلق إمدادات الطاقة وحث الدول الأوربية لإيجاد بديل.

وكخطوة استباقية عملت روسيا على دمج السياسة الاقتصادية للطاقة مع الأهداف الجيوسياسية في أوروبا لكسب الرهان في السيطرة على السوق الأوربية للطاقة، وبنفس الوقت لتحقيق الغرض الجيوسياسي من تضمين العلاقات مع أوروبا الشرقية لكسر حاجز النفوذ الأمريكي، إذ ينقل خط أنابيب نورد ستريم الغاز الطبيعي من شمال غرب روسيا عبر بحر 'البلطيق مباشرة إلى ألمانيا والذي يحمل ثلث صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى ايقاف توسعة خط أنابيب نورد ستريم 2، والذي تمت الموافقة عليه من قبل الحكومة الألمانية في عام 2018 وتم الانتهاء من بنائه في سبتمبر 2021، وهو ما أدى الى زيادة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من سيطرة سلاح الطاقة على علاقات روسيا بدول أوروبا، وبالمقابل ترى روسيا ان مشروع نورد ستريم2 يعد وسيلة لتفكيك الاتحاد الأوروبي، إذ تبذل روسيا دائما جهودا لتشكيل تحالف مع ألمانيا والنمسا وكذلك مع هولندا وبلجيكا ضد أوروبا الشرقية والشمالية.[83]

المبحث الثالث: أهمية أطراف الأزمة الأوكرانية بالنسبة للأمن الغذائي العالمي

تعتبر كل من روسيا وأوكرانيا من أهم منتجي ومصدري المحاصيل الصالحة للزراعة في العالم خاصة الحبوب والبذور الزيتية، كما تعتبران من الدول الأوائل المصدرين للقمح حيث تمثلان نسبة 20% و10% من الصادرات العالمية على التوالي، ويلعب كلا البلدين دورا حاسما في امداد الأسواق العالمية بالقمح والذي يعد الغذاء الرئيسي لها، كما تعتبر روسيا وأوكرانيا من أكبر المنتجين والمصدرين للحبوب الأخرى، خاصة الشعير اذ يشكلان معا نسبة 20% من انتاج الشعير العالمي، وهما ثالث ورابع أكبر مصدرين على التوالي، كما تعد أكرانيا وروسيا من المنتجين الرئيسيين للبذور الزيتية خاصة بذور عباد الشمس، اذ يمثلان معا نسبة 50% من الإنتاج العالمي في المتوسط في سنوات التسويق 2016–2017 الى 2020–2021، كما تلعب روسيا أيضا دور مهما في أسواق الطاقة والأسمدة العالمية، حسب الإحصاءات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام2022.[84]

[83] عبد الامير سليم عباس، مرجع السابق، ص 347.

[84] ليندة معيزي، "تأثير الأزمات الدولية على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الحرب الروسية على أوكرانيا نموذجا"، ضمن كتاب جماعي دولي محكم "**جيوسياسة الأمن الغذائي العربي وفقا لأنماط ومعطيات الذكاء الاصطناعي**"، إشراف سليم جداي (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية برلين، 2024)، ص 73.

الشكل رقم (03): يمثل تصنيف أكبر مصدري القمح في العالم لعام 2020.

المصدر: مركز جيل البحث العلمي، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، عدد خاص بالملتقى الدولي المحكم حول، "**تداعيات الأزمات الدولية الراهنة على الوطن العربي**"، (طرابلس، لبنان، العام التاسع، العدد 37، اكتوبر 2022)، ص 124.

الملاحظ في الرسم البياني اعلاه والذي يمثل تصنيف لأكبر الدول المصدرة للقمح في العالم خلال عام 2020، نجد روسيا احتلت المرتبة الاولى عالميا بحجم صادرات تقدر ب 37□3 مليون طن، وأوكرانيا احتلت المرتبة الخامسة عالميا بحجم صادرات تقدر ب 18□1 مليون طن، وهذا ما يثبت أهمية كل من البلدين بالنسبة للأمن الغذائي العالمي وخاصة ما تعلق بمادة القمح والتي تعتبر من المواد الغذائية الأساسية في العالم.

المطلب الأول: أهمية روسيا بالنسبة للأمن الغذائي العالمي

تعد الجغرافيا الشاسعة في روسيا عاملا محددا مهما لنشاطها الاقتصادي، حيث تحتوي روسيا على أكثر من 30% من موارد العالم الطبيعية، ويقدر البنك الدولي القيمة الإجمالية للموارد الطبيعية في روسيا بـ: 75 تريليون دولار أمريكي، ومن بين أكبر اقتصادات التصدير في العالم لامتلاكها أكثر من 30 % من الموارد الطبيعية في العالم، لذا تشارك بنسبة كبيرة في التجارة الدولية تصل إلى 789.4 مليار دولار خلال 2021، أي زيادة نسبتها 37.9% عن العام 2020، حيث بلغت صادرات السلع من روسيا 493.3 مليار دولار بواقع زيادة سنوية 45.7 % مقابل وصول وارداتها إلى 296.1 مليار دولار بواقع زيادة سنوية 26.5 %، كما صدرت روسيا ما نسبته 20 % من صادرات القمح في العالم عام 2020، كذلك تعتبر روسيا أيضا أحد الموردين الرئيسيين للأسمدة مثل اليوريا والبوتاس اللذين يستخدمان عالميا في تحسين غلة المحاصيل، ففي عام 2012 اشترى الاتحاد الأوروبي 52 % من جميع صادرات روسيا، بينما كان يمثل ما نسبته 42 % من وارداتها.[85]

[85] بوزيدي حمزة، **الأزمة الروسية الأوكرانية وتهديد التوازنات الاقتصادية العالمية**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية – المجلد 08 العدد 01 (2023)، ص 174/ 192.

وتحتل روسيا 133 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وقوة عاملة زراعية ضخمة، وتعتبر روسيا منتج ومستهلك زراعي إقليمي وعالمي، وتتركز المنطقة الشمالية بشكل رئيسي على الثروة الحيوانية بينما تنتج المنطقة الجنوبية من غرب سيبيريا الحبوب والمحاصيل الزراعية في روسيا، ووفقا لوزارة الزراعة الروسية، زادت صادرات القمح الروسي بنحو الربع هذا العام، وذكرت الوزارة الروسية أنه في الأشهر العشرة الأولى من عام 2017، زادت صادرات القمح الروسي بنسبة 23%، بينما زاد إجمالي صادرات الحبوب بنسبة 28.4%

الأمر الذي يضمن أن تصبح روسيا أكبر مصدر للقمح في العالم، حيث قالت وزارة الزراعية في روسيا أن إنتاج الشعير أصبح أمرا هاما في روسيا، وتضاعفت صادراته كل سنة لتصل إلى 2.52 مليون طن، بينما زادت أيضا صادرات الذرة بنسبة 19.5% لتصل إلى 1.23 مليون طن، وقال الوزير الزراعي في روسيا "**الكسندر تكاتف**" سابقا أن القطاع الزراعي أصبح في نمو كبير، حيث يمثل حوالي 964 من الناتج المحلى الإجمالي للبلاد، كما أعلنت الحكومة الروسية في وقت سابق أن العائدات التي تحصل عليها روسيا في السنة من الحبوب والمنتجات الزراعية بلغت 20 مليار دولار.[86]

في عام 2001 بلغ حجم صادرات المنتجات الزراعية من روسيا مستوى 37.7 مليار دولار، وذلك بناء على بيانات مركز "**آغرو اكسبورت**" التابع لوزارة الزراعة الروسية وبذلك تكون هذه الصادرات قد ارتفعت في 2021 بواقع 7.2 مليار دولار مقارنة بالعام 2020 حينها بلغت صادرات المنتجات الزراعية 30.5 مليار دولار. ومن الناحية الكمية أظهرت البيانات أن صادرات المنتجات الزراعية الروسية بلغت في العام الماضي 2021 نحو 71 مليون طن، احتلت محاصيل الحبوب الحصة الأكبر في إجمالي الصادرات الزراعية، حيث تم تصدير حبوب بقيمة 11.441 مليار دولار، بزيادة في العام 2021 نسبتها 12% عن العام 2020.

* **أكبر الدول المستوردة من روسيا منتجات زراعية:** يعد الاتحاد الأوروبي كأبرز مستورد للمنتجات الزراعية الروسية، حيث اشترى منتجات زراعية من روسيا في العام 2021 بقيمة 4.716 مليار دولار، بزيادة نسبتها 41% عن العام 2020، في المرتبة الثانية، تأتي تركيا، التي استورت منتجات زراعية من روسيا بقيمة 4.33 مليار دولار زيادة في 2021 بنسبة 38% مقارنة بعام 2020، فيما احتلت الصين المرتبة الثالثة، حيث استوردت منتجات زراعية روسية بقيمة 3.554 مليار دولار. أما المرتبة الرابعة كانت من نصيب كازاخستان، إذ اشترت منتجات زراعية من روسيا بقيمة 2.777 مليار دولار، تليها في المرتبة الخامسة كوريا الجنوبية، بمشتريات بلغت 2.51 مليار دولار.

* **أبرز مستوردي الحبوب من روسيا:** فيما يتعلق بصادرات الحبوب من روسيا، احتلت تركيا المرتبة الأولى في قائمة أكبر مشتري الحبوب من روسيا حيث استوردت حبوب من روسيا العام الماضي بقيمة 2.41 مليار دولار بعد تركيا في المرتبة الثانية جاءت مصر، حيث استوردت حبوب من روسيا بقيمة 1.555 مليار دولار.

[86] هنيدة سميرة، مرجع سابق، ص 5.

واللافت أن قيمة صادرات المنتجات الزراعية تجاوزت قيمة صادرات الأسلحة الروسية بنحو 1.5 مرة، حيث تشير البيانات إلى أن صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية بالمتوسط بلغت نحو 13 مليار دولار (سبوتنيك 2022)، وتخطط روسيا لزيادة حجم انتاجها الزراعي في عام 2030 إلى مستويات قياسية جديدة ويدور الحديث بصورة خاصة عن منتجات زراعية استراتيجية مثل الحبوب والبطاطس، والبذور المنتجة للزيوت.[87] والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04): يوضح صادرات القمح من روسيا وأوكرانيا للعديد من دول العالم عام 2020.

المصدر: علي محمد الخوري، وآخرون، "**الحرب الروسية–الأوكرانية وتأثيرها على الدول العربية: دراسة تحليلية وتوصيات استراتيجية**" (الإمارات العربية المتحدة: المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ط1، أبوظبي، 2022)، ص 88.

يوضح هذا الشكل المتمثل في الرسم البياني صادرات مادة القمح لكل من روسيا وأوكرانيا العديد من الدول خاصة من قارب إفريقيا وآسيا، وأغلب هذه الدول هي دول نامية وضعيفة اقتصاديا، اي حوالي 36% من دول العالم تعتمد على ما نسبته 50% من حصنها من القمح، وهذا يبرز اهمية أطراف الأزمة بالنسبة للأمن الغذائي العالمي.

[87] هنيدة سميرة، نفس المرجع السابق، ص 12.

المطلب الثاني: أهمية أوكرانيا بالنسبة للأمن الغذائي العالمي

تعد أوكرانيا دولة ذات إمكانيات اقتصادية كبيرة، حيث تعتبر من أبرز مصدري المنتجات الأولية التي لا غنى عنها للغذاء والصناعة إلى كل أنحاء العالم، ففي عام 2021 بلغ حجم التجارة الدولية ما قيمته 102.9 مليار دولار من السلع المتبادلة مع البلدان في جميع أنحاء العالم، وبلغت صادراتها نحو 68.24 مليار دولار، في المقابل ارتفعت الواردات في أوكرانيا إلى 77.10 مليار دولار أمريكي، وتتمثل صادرات أوكرانيا في الحبوب مثل الشعير والقمح والذرة، بالإضافة إلى الصلب الفحم والوقود والمنتجات البترولية والكيماويات الآلات ومعدات النقل، ولذا يلعب قطاع التصدير الأوكراني دورا مهما في اقتصاد أوكرانيا والدول المعتمدة عليها في توفير السلع الأولية والغذائية وعلى وجه التحديد الحبوب، وتمتلك أوكرانيا قدرات زراعية كبرى تمثل أهمية على المستوى العالمي في عدد من المنتجات جعلت منها من واحدة من أهم سلال الغذاء في العالم.

حيث يوجد بها أكبر مساحة من الأراضي الصالحة للزراعة في أوروبا بمساحة تعادل 40 مليون هكتار، وتمثل منتجات القطاع الزراعي نحو 45 % من إجمالي الصادرات الأوكرانية قبل الحرب الروسية 2022، حيث بلغ إنتاج الحبوب إجمالا نحو 50 مليون طن من بينها 28 مليون طن من القمح وصادرات بلغت نحو 18.1 مليون طن جعلتها تحتل المركز السادس عالميا في صادرات القمح والرابع في صادرات الذرة، بينما احتلت المرتبة الثالثة من حيث كمية الإنتاج والمركز الثاني عالميا في إنتاج الشعير والرابع في صادراته، كما تحتل المركز الأول عالميا في صادرات زيت دوار الشمس حيث تنتج في العادة 42 % من الإنتاج العالمي من زيت بذور عباد الشمس و 16 % من إنتاج العالم من الذرة و9 % من إنتاج القمح، فالصادرات الأوكرانية في مستوياتها الطبيعية تكفي لإطعام ما يزيد عن 600 مليون شخص حول العالم، وتعتمد دول إفريقية وشرق أوسطية على أوكرانيا في صادرات الحبوب، ما أدى لارتفاع مخاطر الأمن الغذائي وهدد ملايين الأشخاص حول العالم.

وبالتوازي مع هذه الأرقام عن الثروات الزراعية، تأتي أرقام أخرى كاشفة عن مكانة أوكرانيا الاقتصادية حيث تملك مجموعة واسعة من الموارد الطبيعية، فهي الخامسة عالميا في صادرات التيتانيوم، والثانية عالميا في إنتاج الصلب، تمتلك أوكرانيا سابع أكبر احتياطي في العالم وثاني أكبر احتياطي للفحم في أوروبا بحوالي 34 مليار طن كما تعد من أكبر عشرة منتجين لخام المنغنيز في العالم والضروري لصناعة الصلب والفولاذ بمعدل 2.3 مليار طن أو 12 % من احتياطيات العالم، وتمتلك أيضا أكبر مخزون لليورانيوم في أوروبا وتمثل 1.8 % من مخزون العالم من اليورانيوم.

من خلال ما سبق يظهر جليا مكانة الاقتصاد الأوكراني حيث تأتي أهمية أوكرانيا الاقتصادية، ليس فقط لروسيا الاتحادية أو للقارة الأوربية ولكن لكل دول العالم، وذلك من حيث حجم صادراتها من السلع

الأساسية وإمكانياتها الطبيعية والصناعية.[88]حيث وصفت أوكرانيا سابقا بـ "سلة غذاء الاتحاد السوفياتي"، وعرضتها السلطات بعده كـ " سلة غذاء عالمية قادرة على توفير وضمان الأمن الغذائي لدول أوروبا وغيرها من دول العالم وتشغل الأراضي الزراعية 71.3% تقريبا من أصل مساحة أوكرانيا الكلية البالغة نحو 604 آلاف كيلومتر مربع، وتشكل الغابات نحو 15% من مساحة البلاد وبعد القطاع الصناعي تحتل الزراعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية بالنسبة لاقتصاد أوكرانيا، وأبرز المنتجات الزراعية الأوكرانية هي:

- الحبوب القمح، الشعير، الذرة بنجر السكر، إذ تحتل أوكرانيا المركز السادس عالميا بين أبرز الدول المصدرة للقمح والذرة، ومصانعها تنتج جميع المواد الغذائية المصنعة من الحبوب
- الخضروات الطماطم، الخيار، الملفوف البطاطا، البصل، الشمندر، الثوم
- العسل، فأوكرانيا الأولى أوروبيا والثالثة عالميا في إنتاج وتصدير العسل.
- الأسماك، كانت أوكرانيا مصدر 7% من حاجة أسواق الأسماك العالمية، لكن هذه النسبة تراجعت بعد احتلال شبه جزيرة القرم على البحر الأسود سنة 2014.
- المحاصيل الزيتية بذور) وزيوت دوار الشمس والذرة بشكل رئيس.
- اللحوم والدواجن، تنتج أوكرانيا كامل حاجتها من اللحوم والدواجن، وتعتبر مصدرا رئيسا إلى الكثير من دول الجوار والعالم، وأبرز صادرات أوكرانيا من اللحوم هي لحوم البقر، لحوم الخنزير، لحوم الدجاج، إضافة إلى البيض ومختلف أنواع الأجبان والألبان.
- وتمثل منتجات القطاع الزراعي 45% من إجمالي الصادرات الأوكرانية، ويعبر هذا الرقم عن إسهامات القطاع في جلب النقد الأجنبي للبلاد، فقد أدخل في 2020 – على سبيل المثال – 222.4 مليار دولار للاقتصاد الأوكراني وعام 2020 يذكر لأنه يعتبر "الأفضل" في تاريخ صادرات أوكرانيا من زيت زهرة الشمس (6.9) ملايين طن، والدواجن (431) ألف طن، والعسل (81) ألف طن)، والفواكه (55) ألف طن)، والمعكرونة (30 ألف طن).[89]

[88] بوزيدي حمزة، مرجع سابق، ص 174/ 192.

[89] صفوان جولاق، "ثروات واسعة وسلة غذاء عالمية: مخاوف الحرب تهدد صادرات أوكرانيا إلى العالم"، 12-02-2022 (تم تصفح الموقع بتاريخ: 24-05-2024)، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/ebusiness

الشكل رقم (05): أعمدة بيانية للنسب المئوية من الحبوب المستوردة من أوكرانيا لبعض الدول عام2020

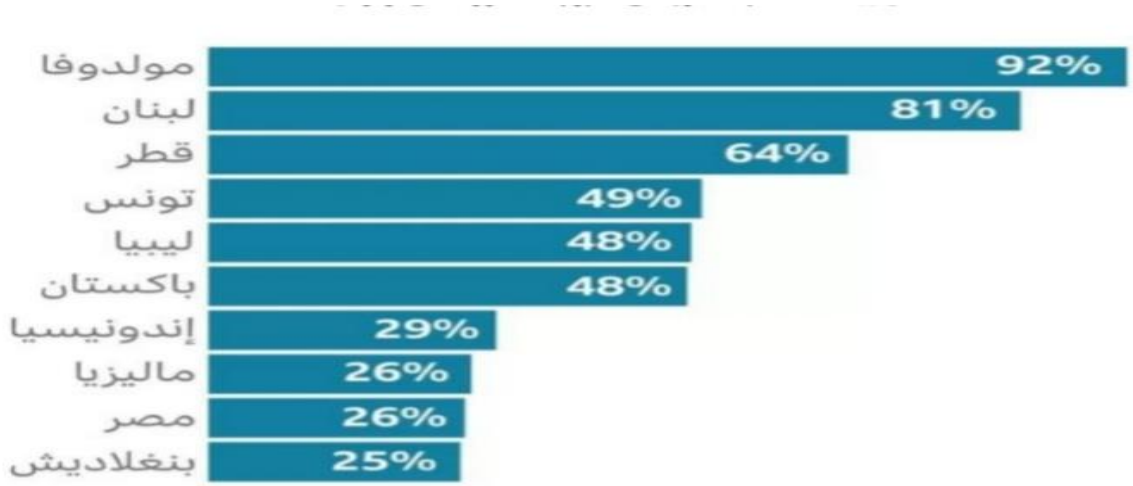

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية" (تم تصفح الموقع بتاريخ: 26-05-2025)، على الرابط: https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex

من خلال الشكل اعلاه، والذي يمثل اعمدة بيانية تعكس النسب المئوية لصادرات دولة أوكرانيا من الحبوب لبعض الدول العربية والدول الآسيوية، مما يؤكد اهمية هذه الدولة في مجال انتاج الحبوب وخاصة مادة القمح، وبالتالي فالتدخل العسكري الروسي في أوكرانيا سيؤدي حتما الى صعوبات في إنتاج وتصدير هذه المواد الغذائية لهذه الدول المستوردة وبالتالي تفاقم معاناتها فيما يخصص الأمن الغذائي، وهذا ما شهدته دولة لبنان في بداية الحرب الروسية الأوكرانية.

المبحث الرابع: تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي

إذا نظرنا إلى ما هو أبعد من المعاناة والأزمة الإنسانية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، لوجدنا أن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم، وسوف تتدفق هذه الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية:

أولا: ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع.

ثانيا: الاقتصادات المجاورة بصفة خاصة سوف تصارع الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج كما ستشهد طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.

ثالثا: تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول وتشديد الأوضاع المالية، وربما التحفيز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.[90]

[90] حسين موسى، "الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية والجيوسياسية" (المركز العربي للبحوث والدراسات، الثلاثاء 04 أكتوبر 2022)، (تم تصفح الموقع بتاريخ:14-05-2024)، على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/43047

الجدول رقم (01): يمثل صادرات روسيا وأوكرانيا من بعض المواد الغذائية مقارنة بالإنتاج العالمي.

النوع	الإنتاج العالمي (ألف طن)	روسيا		أوكرانيا	
		الكمية (ألف طن)	نسبتها من الصادرات العالمية(%)	الكمية (ألف طن)	نسبتها من الصادرات العالمية (%)
القمح	192.579	37.267	19.4	18.056	9.4
الذرة	185.133	2.289	1.9	27.952	15.1
الفرينة	11.386	247	2.2	222	1.9

المصدر: رمزي العيدي، بوداحة خليل، "تحليل أثر الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي" (مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2023)، ص29.

من الجدول اعلاه يتضح مدى مساهمة كل من روسيا وأوكرانيا في الإنتاج العالمي لبض المواد الغذائية الأساسية والمتمثلة في القمح والذرة والفرينة، وبالتالي فالأزمة الأوكرانية سيكون لها تداعيات على الأمن الغذائي العالمي في إنتاج وتوريد هذه المواد الغذائية الاسواق العالمية ما يؤدي إلى نقصها وارتفاع أسعارها في السوق العالمية.

المطلب الأول: تهديد الأمن الغذائي العالمي

بما أن روسيا وأوكرانيا طرفي الصراع يمثلان أهمية كبيرة للاقتصاد العالمي في مجالي الطاقة والغذاء على نحو خاص بوصفهما المنتجان الرئيسان للسلع، وهما أكبر وخامس أكبر مصدري القمح عالميا على التوالي، وتوفران معا أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية (30%)، كما أن روسيا تعد أكبر مصدري الأسمدة عالميا ب (7) ملايين طن سنويا، لذا أدت الحرب بينهما وتوقف إمدادات الغذاء من روسيا وأوكرانيا إلى الخارج ولاسيما القمح والذرة والحبوب والزيوت النباتية والأسمدة إلى زيادة كبيرة في الأسعار العالمية لها نتيجة الطلب العالمي وقلة المعروض، كما يمكن أن يكون ارتفاع أسعار الخبز إلى جانب أسعار الطاقة والذهب تأثير مزعزع بشدة للاستقرار في الدول الهشة (72). ويمكن أن تؤدي الارتفاعات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية والطاقة إلى زيادة مخاطر الاضطرابات في بعض المناطق من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا

اللاتينية إلى القوقاز وآسيا الوسطى، بينما من المرجح أن يزداد انعدام الأمن الغذائي في أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط.[91]

الجدول رقم (02): مقارنة بين حجم صادرة السلع الروسية والأوكرانية للعالم سنة 2021.

السلع/طن	روسيا	أوكرانيا
القمح	**32.9 مليون طن**	**20 مليون طن**
الشعير	**5.1 مليون طن**	**5.6 مليون طن**
الذرة	**4.1**	**24.6 مليون طن**
فول الصويا	**994 ألف**	**1 مليون طم**
بذور الفت	**277 ألف طن**	**2.6 مليون طن**
عباد الشمس	**93 ألف طن**	**80 ألف طن**
زيت عباد الشمس	**3.1 مليون طن**	**5.1 مليون طن**
زيت بذور اللفت	**802 ألف طن**	**164 ألف طن**

المصدر: من إعداد الباحث بعد تصفح موقع منظمة الأغذية والزراعية بتاريخ: 26-05-2024، الساعة: 10:58)، على الرابط التالي:https://arabi21.com/storyamp/1429399/

يوضح الجدول اعلاه مقارنة بين روسيا وأوكرانيا في صادرات بعض المواد الغذائية للعالم خلال سنة 2021، أي قبل بلوغ الأزمة الأوكرانية مرحلة الحرب العسكرية الحالية، حيث يتبين ان هناك انتاج كبير للدولتين العديد من المواد الغذائية خاصة مادة القمح والشعير وزيت عباد الشمس، وهذه المواد تعتبر أساسية في الغذاء، ومنه فدخول الأزمة مرحلة الحرب والعمليات العسكرية تؤدي بلا شك الى نقص في إنتاج هذه السلع وبالتالي توقف أو انخفاض حجم صادراتها لدول العالم مما يساهم في زيادة تحديات الأمن الغذائي العالمي.

توقفت الصادرات الأوكرانية في ظل الحصار الروسي والتهديد لحركة الملاحة، كما توقفت الصادرات الروسية بفعل العقوبات الدولية من ناحية، ومخاطر السمعة التي طالت عددا من الصادرات الروسية خارج نسق العقوبات المفروضة من المعسكر الغربي، وذلك بوازع أخلاقي من بعض الشركات الكبرى المُستوردة والرافضة للتعامل مع شركاء تجارة في دولة مُعتدية، من ناحية أخرى، وقد تسبب كل ذلك في ظهور شبح أزمة غذاء عالمية، مع ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية، وفي مقدمتها الحبوب والزيوت، وقد تكدست في صوامع ميناء أوديسا الأوكراني وحدها، ما يقرب من 20 مليون طن من القمح الجاهز للتصدير، مما يجعل المزارع الأوكراني عازفا عن الزراعة للمواسم القادمة، لعدم جدوى الإنتاج الجديد في ضوء توقف تصريف

[91] مروان سالم علي، مرجع سابق، ص 73.

المخزون الراكد، كذلك ارتفعت تكاليف تأمين السفن التي تدخل البحر الأسود عقب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وفرضت بعض شركات التأمين رسوما تبلغ 5% أو 10% من قيمة الشحنة للرحلة الواحدة.

وتأتي هذه الأزمة الغذائية في ظل ظروف اقتصادية عالمية متردية، إذ لم يتعاف العالم بعد من تداعيات جائحة كوفيد-19، وبلغت معدلات التضخم مستويات تاريخية في كثير من الدول المتقدمة، حيث تخطت المستهدف بنسب كبيرة؛ مما أدى إلى الاتجاه لسياسة "التشديد النقدي"، وما نشأ عنها من رفع متتالٍ لأسعار الفائدة بغرض احتواء فائض السيولة والسيطرة على ارتفاع المستوى العام للأسعار، وكان لزيادة أسعار الفائدة أثر شديد السلبية على الدول المدينة التي تعاني ارتفاع قيمة خدمة الدين الخارجي، مع نقص حاد في موارد النقد الأجنبي، وبما يرفع من احتمالات التعثر المالي والمجاعة في عدد من الدول الأكثر فقراً. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فقد تسبب انقطاع صادرات الحبوب تحت الحصار البحري الروسي في ترك نحو 47 مليون شخص حول العالم في حالة جوع حاد.

* **في افريقيا والشرق الأوسط:** يذكر بنك التنمية الأفريقي أن أوكرانيا وروسيا تزودان القارة السمراء عادة بأكثر من 40% من احتياجاتها من القمح، وأدت الحرب الحالية إلى نقص مقداره 30 مليون طن من الغذاء في أفريقيا، وهو ما زاد من أسعار الغذاء في عموم القارة بنسب دارت حول 40%. فمثلا، أدت هذه الحرب إلى زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية في نيجيريا بنسبة 50% [92].

ويرجح أن تواجه المنطقة آثارا متوالية فادحة من ارتفاع أسعار الغذاء، ففي مصر على سبيل المثال تأتي 80% من وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، وربما أدت الأسعار الآخذة في الارتفاع إلى زيادة التوترات الاجتماعية في بعض البلدان، كتلك التي لديها شبكات أمان اجتماعي ضعيفة، وفرص عمل قليلة، وحيز محدود للإنفاق من المالية العامة، وحكومات تفتقر إلى الشعبية. والشكل الموالي يوضح الدول الإفريقية التي تعتمد أكثر على الصادرات الروسية والأوكرانية.

[92] مدحت نافع، "التحولات الاقتصادية بوادر انفراج: انعكاسات اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي" (الإمارات العربية المتحدة: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة التحليلات أبو ظبي، تم تصفح الموقع بتاريخ 24-05-2024)، على الرابط التالي: https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/7482/

الشكل رقم (06): يوضح الدول الأفريقية أكثر استيراد من روسيا واوكرانيا.

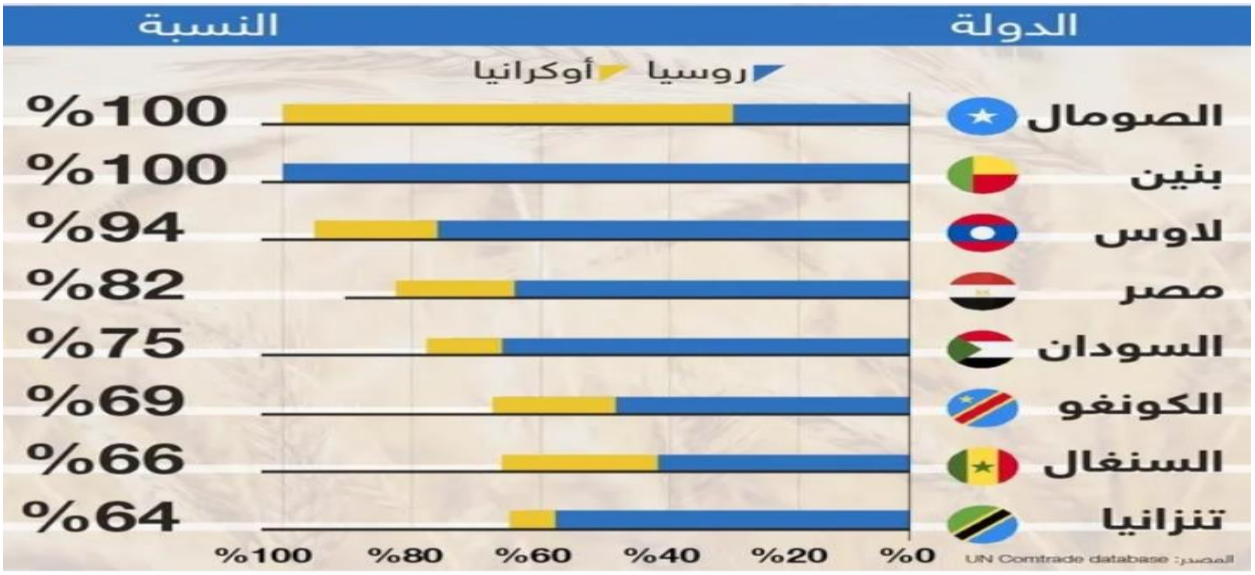

المصدر: "الدول الأفريقية أكثر استيراد من روسيا وأوكرانيا" (تم تصفح الموقع بتاريخ 26-05-2024، الساعة: 10:48)، على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com/infographic/1520841

من الرسم البياني يتبين ان العديد من الدول الإفريقية تعتمد بشكل أساسي على صادرات كل روسيا وأوكرانيا فيما يتعلق بالسلع الغذائية بنسب متفاوتة، فنجد مثلا الصومال تعتمد بشكل كلي على الاستيراد من هذا البلدين بنسبة 100%، تليها دولة لاوس بنسبة 94%، ثم دولة مصر كدولة عربية بنسبة 82%، وهذه الدول تعتبر من الدول النامية، وبالتالي فالأزمة الأوكرانية سيكون لها آثار وخيمة على هذه الدول في تفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي لشعوبها مع المشاكل والازمات الداخلية لهذه الدول.

* **في آسيا والمحيط الهادئ:** من المرجح أن يكون انتقال التداعيات من روسيا إلى المنطقة محدودا نظرا لعدم وجود علاقات اقتصادية قوية بينهما، ولكن بطء النمو في أوروبا سيخلف آثارا فادحة على كبرى البلدان المصدرة، أما أكبر الآثار على الحسابات الجارية فسوف تظهر في اقتصادات رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) المستوردة للنفط والهند والاقتصادات الواعدة ومنها بعض جزر المحيط الهادي.[93]

وبالنسبة للصين من المتوقع أن تكون الآثار المباشرة قليلة نظرا لدفعة التحفيز المالي التي ستدعم هدف النمو لهذا العام وهو5.5% ومع هذا، فان ارتفاع أسعار السلع الأولية وضعف الطلب في كبرى أسواق التصدير يضيفان إلى التحديات التي تواجهها، وهناك تداعيات مماثلة في كل من **اليابان وكوريا**، وقد يؤدي

[93] حسين موسى، موقع سابق.

تقديم دعم جديد على النفط فيهما إلى تخفيف تلك الآثار، ويتوقع تراجع ضغوط أسعار الغذاء في آسيا بفضل الإنتاج المحلي والاعتماد على الأرز أكثر من القمح.[94]

المطلب الثاني: إرتفاع الأسعار الغذائية العالمية

مع استمرار الحرب شهد الاقتصاد الأوكراني تزايدا في خسائره، إذ بلغت حسب تقارير اقتصادية أوكرانية حوالي (128,8) مليار دولار، بعد توقف معظم الأنشطة الاقتصادية، فالحرب لم تستهدف المواقع العسكرية الأوكرانية فحسب وانما الأهداف المدنية والبنى التحتية من طرق وجسور وموانئ، وتم تدمير ما لا يقل عن (388) مؤسسة وقرابة (2000) متجر، و (28) مستودعا للنفط، وتم إغلاق معظم الموانئ ولاسيما على البحر الأسود والمطارات في البلاد بسبب الدمار التي لحق بها، مما أدى إلى إيقاف حركة النقل البحري، ناهيك عن التدمير الكبير للقدرة الإنتاجية وتدهور تجارة أوكرانيا الخارجية وزيادة حدة التضخم مع ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية والمعادن وازدياد نسبة الانكماش الاقتصادي ما بين (25 و 35%) وفق صندوق النقد الدولي.

فضلا عن ذلك زادت أوكرانيا من إنفاقها الدفاعي من (250) مليون دولار إلى (3.5) مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل عجز الميزانية إلى مستوى قياسي (50) مليار دولار ما يقارب (35%) من الناتج المحلي الإجمالي، وقدر المحللون أن الأمر سيستغرق من أوكرانيا (10) سنوات على الأقل للتعافي بعد ذلك، شريطة أن يكون لديها منفذ إلى البحر الأسود، ناهيك عن خسارة موارد مالية ضخمة كانت تجنيها أوكرانيا من روسيا كعائدات مالية مقابل مرور الغاز الروسي عبر أراضيها، والتي تقدر بـ (5) مليار دولار سنويا (58)، وبرزت مخاوف من عدم قدرة كييف على دفع ديونها الخارجية ومن جهة أخرى؛ هناك تكلفة إعادة إعمار أوكرانيا وإنعاش اقتصادها التي من المحتمل إذا ما انتهت الحرب اليوم أن تتجاوز الـ (350) مليار دولار.

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية في هبوط عرض المواد الغذائية على الصعيد العالمي نظرا لاضطراب الصادرات الأوكرانية وبالأخص من الحبوب، في حين التأثير على الصادرات الروسية بمختلف أنواعها تم من بوابة العقوبات ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض هائل في صادرات المواد الغذائية، وزيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة تصل إلى 30 بالمائة ، مما يهدد الأمن الغذائي في بلدان أفريقيا والشرق الأوسط، حيث سجلت أسعار القمح على المستوى العالمي ارتفاعا خلال أفريل 2022 لتعكس إلى حد كبير حالة الغموض التي تكتنف الإمداد العالمي وسط اضطرابات التصدير المحتملة من أوكرانيا والاتحاد الروسي.[95]

---

[94] حسين موسى، موقع سابق.

[95] بوزيدي حمزة، **الأزمة الروسية الأوكرانية وتهديد التوازنات الاقتصادية العالمية**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية – المجلد 08 العدد 01 (2023) – ص 174/ 192.

وطبقا لتقرير سوق الحبوب العالمي الصادر عن مجلس الحبوب الدولي في 21 أفريل 2022 فقد ارتفع مؤشر أسعار الحبوب بنسبة زيادة بلغت 33.2 بالمائة، حيث ارتفع مؤشر أسعار القمح بنسبة زيادة سنوية بلغت 62 بالمائة بينما سجلت أسعار الذرة ارتفاعا سنويا بنسبة 32 بالمائة، كما ارتفعت أسعار الشعير بنسبة زيادة سنوية بلغت 61.6 بالمائة "، وأدت الحرب إلى قطع الإمدادات من موانئ أوكرانيا التي كانت تصدر في السابق كميات هائلة من زيت عباد الشمس وكذلك الحبوب مثل الذرة والقمح عبر موانئ البحر الأسود، حيث كان من المتوقع أن تصدر أوكرانيا ما يصل إلى 20 مليون طن من القمح خلال الموسم المنتهي في جوان 2022، بما يعادل حوالي 10 بالمائة من صادرات القمح العالمية.

كما واجهت الصادرات الروسية من السلع الغذائية عن طريق البحر اضطرابات شديدة، حيث ارتفعت تكاليف الشحن البحري وارتفعت أسعار استئجار سفن الحاويات إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، في حين أعلنت العديد من الخطوط الملاحية إلغاء الحجوزات الروسية خاصة في ظل صعوبات الحصول على التأمين، كما أدى نقص الإمدادات الناجم عن الصراع الأوكراني الروسي إلى ارتفاع أسعار الأسمدة إلى مستويات قياسية، حيث تصدر روسيا وبيلاروسيا نحو خمس الأسمدة في العالم معا، وقد ارتفعت أسعار الأسمدة بنسبة 220 بالمائة بين أفريل 2020 ومارس 2022، ما أدى إلى ارتفاع التكاليف على المزارعين في جميع أنحاء العالم الأمر الذي انعكس بالسلب على أسعار الغذاء العالمية. [96]

الشكل رقم (07): ارتفاع أسعار مادتي القمح والذرة بسب الغزو الروسي لأوكرانيا.

المصدر: علي محمد الخوري، وآخرون، مرجع سابق، ص .34

الشكل يمثل منحنيات بيانية تمثل أسعار مادتي القمح والذرة في الفترة ما بين اول جانفي 2022 إلى 06 مارس 2022، فالملاحظ هنا ارتفاع اسعار هذه السلع خاصة القمح بنسبة كبيرة خلال شهر مارس من

[96] بوزيدي حمزة، نفس المرجع السابق، ص 174/ 192.

السنة، أي في فترة التدخل العسكري لروسيا في أوكرانيا، وهو دليل على التأثير المباشر للازمة الاوكرانية على ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

يركز تحليل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار القمح من خلال تحليل آخر نتائج المؤشرات الرئيسة في ثلاثة مصادر دولية توضح التطورات في أسعار القمح من خلال مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية الصادر في 6 مايو 2022، وتحليل آخر إصدار من تقرير سوق الحبوب الصادر في 21 أبريل 2022 عن مجلس الحبوب الدولي، وأخيرا التطورات الأسبوعية وفقا للبيانات اليومية الصادرة عن "Trading Economics" في 7 مايو 2022.[97]

1. مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية: أدت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية إلى تحقيق المؤشر قفزة نوعية ليبلغ أعلى مستوى له على الإطلاق في مارس 2022، حيث بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية 159.3 نقطة في مارس 2022 أي بزيادة قدرها 17.9 نقطة (12.6%) عن مستواه المسجل في شهر فبراير، وأعلى بمقدار 40.1 نقطة أي 33.6% عن مستواه قبل سنة.

واستنادا إلى أحدث إصدار من مؤشر الفاو لأسعار الغذاء الصادر في 6 مايو 2022 فقد انخفض متوسط مؤشر الفاو لأسعار الغذاء بحوالي نقطة واحدة في أبريل 2022 بنسبة تراجع بلغت نحو 0.5% عن أعلى مستوى سجله في مارس الماضي، وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب 170.1 نقطة في مارس، أي بزيادة قدرها 24.9 نقطة (17.1%) عن مستواه المسجل في شهر فبراير، وأعلى بمقدار 46.2 نقطة أي (37.3% عن مستواه قبل سنة، فبلغ بذلك أعلى مستوى له منذ عام 1990، وفي نهاية أبريل 2022 سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الحبوب انخفاضاً طفيفاً بمقدار 0.7 نقطة بنسبة تراجع 0.4% مقارنة بالشهر الماضي.

2. تقرير سوق الحبوب الدولي 21 أبريل 2022: سجلت أسعار القمح على المستوى العالمي ارتفاعاً خلال أبريل 2022 لتعكس إلى حد كبير حالة الغموض التي تكتنف الإمداد العالمي وسط اضطرابات التصدير المحتملة من أوكرانيا والاتحاد الروسي، وطبقا لتقرير سوق الحبوب العالمي الصادر عن مجلس الحبوب الدولي (IGC) في 21 أبريل 2022 فقد ارتفع مؤشر أسعار الحبوب بنسبة زيادة بلغت 33.2% على أساس سنوي. ليصل إلى 357 نقطة حيث ارتفع مؤشر أسعار القمح بنسبة زيادة سنوية بلغت 62.0%% ليصل إلى 360 نقطة بينما سجلت أسعار الذرة ارتفاعا سنويا بنسبة 32.0%، كما ارتفعت أسعار الشعير بنسبة زيادة سنوية بلغت 61.6%.

[97] "يونيسف"منظمة الطفولة، "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن"، الجمهورية اليمنية: وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، ورقة تحليلية (3)، (يونيو 2022)، ص 12.

وتتركز المخاطر والتهديدات المباشرة بشكل رئيس من خلال أسعار الشحن حيث ارتفع مؤشر أسعار شحن الحبوب لدى مجلس الحبوب الدولي في 19 أبريل بنسبة زيادة أسبوعية بلغت 13%، وبنسبة زيادة سنوية بلغت 34% ومع تفاوت مستويات الارتفاع للمؤشرات الفرعية في أسعار شحن الحبوب حيث سجل مؤشر أوروبا زيادة سنوية بنسبة بلغت 46% يليه مؤشر كندا بنسبة زيادة سنوية 44%، ومؤشر الأرجنتين بنسبة زيادة سنوية بلغت 37% وبالتالي انخفاض شحنات البحر الأسود فإن ارتفاع أسعار شحن الحبوب يمكن أن تؤثر على الأسعار بشكل كبير.[98]

3. ارتفاع أسعار السلاسل الغذائية: إحدى أبرز التأثيرات المباشرة للأزمة الروسية الأوكرانية، ما خلفته من جملة من المشاهدات ساهمت في ارتفاع أسعار القمح والمواد الغذائية، وذلك بالنظر إلى المحددات السابق ذكرها (تطويق حركة الصادرات والواردات، عسكرة الموانئ، الحمائية الغذائية)، فضلا عن ارتفاع تكاليف النقل والشحن لارتفاع تكلفة الوقود والطاقة المستخدمة، وارتفاع تكاليف تأمين الشحنات الغذائية، وكذلك انخفاض إمدادات الأسمدة، ومن ثم تقلص الإنتاجية والإمدادات الزراعية العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة "التعاقدات الآجلة" على القمح بنسبة 16%.[99]

[98] يونيسف "منظمة الطفولة'، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن، الجمهورية اليمنية وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، ورقة تحليلية (3)، يونيو2022، ص.ص 13-14.

[99] إيمان زهران، كيف تؤثر الأزمة الأوكرانية على مستقبل الأمن الغذائي العالمي؟، الخميس ,16-06-2022، تم الاطلاع على الرابط في: 24-05-2025، الساعة 20:42، https://south24.net/news/news.php?nid=2755

الجدول رقم (03): يمثل مؤشرات ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية.

مؤشرات المنظمة لأسعار الأغذية							
		مؤشر أسعار الأغذية [1]	اللحوم [2]	منتجات الألبان [3]	الحبوب [4]	الزيوت والدهون [5]	السكر [6]
2006		72.6	70.5	73.1	71.2	70.5	91.4
2007		94.3	76.9	122.4	100.9	107.3	62.4
2008		117.5	90.2	132.3	137.6	141.1	79.2
2009		91.7	81.2	91.4	97.2	94.4	112.2
2010		106.7	91.0	111.9	107.5	122.0	131.7
2011		131.9	105.3	129.9	142.2	156.5	160.9
2012		122.8	105.0	111.7	137.4	138.3	133.3
2013		120.1	106.2	140.9	129.1	119.5	109.5
2014		115.0	112.2	130.2	115.8	110.6	105.2
2015		93.0	96.7	87.1	95.9	89.9	83.2
2016		91.9	91.0	82.6	88.3	99.4	111.6
2017		98.0	97.7	108.0	91.0	101.9	99.1
2018		95.9	94.9	107.3	100.8	87.8	77.4
2019		95.1	100.0	102.8	96.6	83.2	78.6
2020		98.1	95.5	101.8	103.1	99.4	79.5
2021		125.8	107.7	119.6	131.2	164.9	109.3
2022		144.7	118.8	149.5	154.7	187.8	114.5
2023		124.7	114.7	123.7	130.9	126.3	145.0
2023	أبريل/نيسان	128.7	116.8	129.3	136.1	130.0	149.4
	مايو/أيار	124.7	118.1	121.7	129.3	118.7	157.2
	يونيو/حزيران	123.1	119.0	119.9	126.6	115.8	152.2
	يوليو/تموز	124.6	118.5	119.1	125.9	129.8	146.3
	أغسطس/آب	122.0	115.2	114.3	125.0	125.8	148.2
	سبتمبر/أيلول	121.9	114.1	112.0	126.3	120.9	162.7
	أكتوبر/تشرين	120.9	112.5	114.6	124.8	120.0	159.2
	نوفمبر/تشرين	120.8	112.0	116.5	121.0	124.1	161.4
	ديسمبر/كانون	119.2	111.6	118.7	122.8	122.3	134.2
2024	يناير	117.7	109.0	118.7	119.9	122.5	136.4
	فبراير/شباط	117.4	112.5	120.7	113.8	120.9	140.8
	مارس/آذار	118.8	114.5	124.0	110.9	130.6	133.4
	أبريل/نيسان	119.1	116.3	123.7	111.2	130.9	127.5

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية" (تم تصفح الموقع بتاريخ: 26-05-2024، الساعة 10:04)، على الرابط التالي: https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex

يوضح الجدول اعلاه مؤشرات ارتفاع أسعار المواد الغذائية خاصة في الفترة ما بين سنة 2022-2023، اي منذ بداية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وهي الفترة التي شاهدت ارتفاع حدة المواجهة العسكرية بين الطرفين، ثم نجد هذه الاسعار بدأت تشهد تراجع نسبيا خلال السنة الحالي 2024، وهذا يعتبر أفضل دليل على تأثير الأزمات الدولية على الأمن الغذائي العالمي، حيث كلما تصاعدت حدة الأزمة كلما خلف ذلك آثارا تتمثل في ارتفاع أسعار الغذاء في العالم.

* **وقف الامدادات الزراعية من الأسمدة:** وهي مشكلة أخرى، لأن روسيا هي أكبر مصدر للأسمدة النيتروجينية، وأوقفت الحكومة الروسية الصادرات، وتعد روسيا وبيلاروسيا وهما الحليفان الوثيقان منتجين رئيسيين للبوتاس وهو مكون رئيسي في العديد من الأسمدة، وتؤثر العقوبات على إمدادات البوتاس من كلا البلدين،[100]

[100] إبراهيم الأنصاري، وقائع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي: الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب، أيام 11 -12 حزيران -يونيو 2022، المركز الديمقراطي العربي الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، المانيا، ص 248

كما ارتفعت التكلفة العالمية للأسمدة بنسبة 230%، مما ينذر بارتفاع أسعار المواد الغذائية في المستقبل، أو انخفاض الغلة من قبل المزارعين الذين يقللون من استخدام الأسمدة، فالصدمة الاقتصادية من الحرب الروسية على أوكرانيا ستنتشر على نطاق أوسع وأعمق مع تذبذب الاقتصاد الأوكراني والعقوبات التي تخنق الصادرات الروسية والبيلاروسية.

* **أزمة الشحن والنقل:** إذا كانت جائحة "كوفيد19" قد تسببت في تعقيد الممرات البحرية في العالم، فإن النزعة العسكرية الروسية الحالية تسببت في تعقيدات إضافية، فحوالي 11% من القوى العاملة في مجال الشحن البحري العالمي من روسيا و4% من أوكرانيا، وقد تتسبب العقوبات والالتزامات المحتملة في زمن الحرب في نقص العمال وتفاقم ازدحام الموانئ في بعض المناطق، وجزء كبير من البحر الأسود محظور على الشحن التجاري، وبالنظر إلى الحصار الروسي لأوكرانيا وإحجام شركات التأمين عن كتابة سياسات للطرق في أي مكان بالقرب من منطقة حرب لا تزال خطوط الشحن تشحن البضائع غير الخاضعة للعقوبات داخل وخارج روسيا للوفاء بالعقود، لكن معظمها يشير إلى أنها ستتوقف عن الشحن بمجرد انتهاء صلاحية العقود وسيؤدي ذلك إلى الإضرار بروسيا، وسيسبب اضطرابات في أماكن أخرى أيضا.

من الواضح أن نتائج حرب روسيا في أوكرانيا لا يمكن التنبؤ بها ويمكن أن تنتهي بشكل غير متوقع إذا أطاح شخص ما ببوتين أو حققت أوكرانيا سلسلة من النجاحات في ساحة المعركة التي تبدو بعيدة المنال في الوقت الحالي، قد تتمتع الأسواق بارتفاع هائل مع اقتراب طريق السلام، ولكن حتى ذلك الحين، من المرجح أن تنتشر الأضرار الجانبية في الاقتصاد العالمي مع استمرار القتال وبهذه الطريقة، فإن حرب بوتين ضد أوكرانيا هي حرب عالمية باردة من نوع جديد تجاه الكثير من دول العالم.[101]

[101] إبراهيم الأنصاري، نفس المرجع السابق، ص 248.

الشكل رقم (08): يوضح ارتفاع أسعار سفن شحن الحاويات في عام 2022.

المصدر: علي محمد الخوري، وآخرون، مرجع سابق، ص 53.

الشكل اعلاه منحنى بياني يمثل ارتفاع أسعار نقل المواد الغذائية في السفن خلال سنة 2022 مقارنة بالسنوات السابقة، اي في فترة التدخل الروسي في أوكرانيا، وذلك راجع للصعوبات الكبيرة في عمليتي الشحن والنقل بسبب المخاطر الأمنية التي تواجه العاملين في هذا المجال.

* **خفض توقعات النمو الاقتصاد العالمي:** في هذا الصدد تؤكد المديرة العامة لصندوق النقد الدولي "كريستالينا جورجيفا"، أن الحرب في أوكرانيا والعقوبات الهائلة على روسيا تسببت في انكماش التجارة العالمية ورفعت بشدة أسعار الغذاء، وستجبر الصندوق على خفض توقعاته للنمو العالمي، إن العقوبات التي لم يسبق لها مثيل والمفروضة على روسيا بسبب حربها على أوكرانيا تسببت في انكماش مفاجئ للاقتصاد الروسي، وإن الدولة ستواجه ركودا عميقا في إقتصاده، وأضافت أن تخلف روسيا عن سداد ديونها لم يعد مستبعدا.

وفي مقابلة منفصلة مع شبكة "سي إن بي سي (CNBC) قالت "جورجيفا" إن الصندوق ما زال يتوقع أن يظل الاقتصاد العالمي في مسار إيجابي، لكن مدة الحرب ستلعب دورا شديد الأهمية في تحديد النمو ومستقبل التعاون متعدد الأطراف، وأضافت أنها تتوقع أن يكون لتراكم الضغوط على روسيا لإنهاء الحرب الروسية على أوكرانيا تداعيات على الاقتصادات في أنحاء العالم بما في ذلك الصين. كما ذكرت أن زيادة التضخم الناتجة عن الحرب تعني أن تشديد السياسة النقدية الراهن في الكثير من البلدان سيكون أسرع وأكبر من المتوقع، وأنه ستكون له تداعيات خطيرة أيضا على بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وبعض بلدان الشرق الأوسط، والكثير من البلدان في أفريقيا كمصر، تونس، ليبيا، الجزائر والمغرب، بالإضافة إلى دول الجنوب.[102]

[102] إبراهيم الأنصاري، مرجع سابق، ص 249.

4. آثار ومخاطر ارتفاع أسعار القمح: يعتبر القمح مادة غذائية أساسية تستعمله معظم شعوب الأرض، فهو يحتوي على مكونات غذائية عالية، يتاح استهلاكه للفقراء والأغنياء، كما أنه من أكثر المحاصيل الغذائية أهمية في العالم، ويعتمد مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم على الأغذية التي تصنع من حبوب القمح في الصناعات الغذائية كالخبز والمعكرونة والمعجنات والحلويات وغيرها، وبالتالي فإن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تضيف آثارا ومخاطر سلبية مضاعفة نتيجة تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء وخاصة القمح، وتؤثر التدابير التجارية بالفعل تأثيرا واضحا على أسعار المواد الغذائية.

فقد تكون الزيادة الكبيرة في التدخلات التجارية في 2022 دليلا على ما قد يشهده المستقبل من حالات تعطل الإمدادات، وتقلل التدابير التي تقيد التصدير حجم العرض العالمي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويتسبب هذا الأمر في فرض قيود جديدة على الصادرات لاحتواء ضغوط الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى حدوث تأثيرا مضاعفا على الأسعار العالمية، وفي حالة قيام أي من أكبر خمسة مصدرين للقمح بحظر الصادرات فسيتمثل الأثر التراكمي لهذه التدابير في زيادة الأسعار العالمية بنسبة 13% على الأقل – بل وأكثر من ذلك بكثير إذا أبدى المصدرون الآخرون رد فعل. تعد كل من روسيا وأوكرانيا من بين أكبر 5 مصدرين للقمح. " مما يغذي المخاوف من أن الأزمة قد تؤدي إلى تفاقم ضغط التضخم في قطاع الغذاء.

وتشكل الأسعار المتزايدة خطرا كبيرا على تزايد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية بشكل كبير " وسوف يترجم ارتفاع أسعار الغذاء العالمية بشكل مباشر إلى تضخم أسعار المواد الغذائية المحلية، لا سيما في البلدان التي تعتمد على واردات الغذاء، مما يحد من قدرة الناس على تحمل تكاليف طعامهم وبالتالي على الأمن الغذائي في الأشهر المقبلة، ويؤكد بيان مشترك صادر في 13 أبريل 2022 من رؤساء مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة التجارة العالمية على أن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية تلحق ضررا مستمرا بالناس حول العالم، ذلك أن الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية بما في ذلك القمح ونقص الإمدادات يفرضان مزيدا من الضغوط على الأسر في أنحاء العالم ويدفعان الملايين نحو الوقوع في الفقر، ويبلغ هذا التهديد أوجه في أفقر البلدان التي تعتمد في جزء كبير من استهلاكها على الواردات الغذائية، وتحذر تقديرات البنك الدولي من أن مقابل كل زيادة مقدارها نقطة مئوية في أسعار الغذاء، يقع 10 ملايين نسمة في الفقر المدقع حول العالم.[103]

[103] يونيسف "منظمة الطفولة"، مرجع سابق، ص 16.

المبحث الخامس: المساعي الدولية لإدارة وحل الأزمة الأوكرانية

توفير الغذاء الأمن الغذائي العالمي وتأمين وصوله للدول الأكثر احتياجا له، من الوظائف الأساسية للمنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بمختلف اختصاصاتها بالتعاون والتنسيق مع الدول الكبرى، خاصة في أوقات الأزمات والحروب والكوارث، حيث تم إنشاء هذه المنظمات لغرض القيام بهذه الأدوار والتدخل في كل الظروف وفي كل المناطق من العالم وفق المعاهدات والأعراف والقانون الدولي، وفي ظل استمرار الأزمة الأوكرانية قامت بعض المبادرات الدولية من بعض الدول والمنظمات الدولية لغرض تأمين استمرار تدفق صادرات الغذاء من روسيا وأوكرانيا، الا أنها غير كافية والدليل على ذلك ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء.

المطلب الأول: أهم المبادرات الدولية لتحقيق الغذاء العالمي في ظل الأزمة الأوكرانية

هناك العديد من المبادرات الدولية التي تعمل من أجل التخفيف من حدة الآثار والتداعيات المترتبة عن الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي وضمان استمرار تصدير المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب "القمح" من روسيا وأوكرانيا، باقتراح مجموعة من الإجراءات والتدابير والاتفاقيات، ومن أهمها ما يلي:

1. اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية 29 يوليو 2022: اقترنت الأزمة الأوكرانية بأزمة مقلقة للعالم تتعلق بإمدادات عدد من المنتجات الزراعية والغذائية الحيوية، حيث تسببت الحرب في حدوث شلل بحركة تجارة الحبوب في البحر الأسود، وفي حركة الملاحة الجوية بدولتي الصراع، فرغم أن العقوبات الغربية على روسيا لا تستهدف قطاع الزراعة بالأساس، كما أن السفن الروسية التي تحمل منتجات زراعية لا تمنع من دخول موانئ دول الاتحاد الأوروبي؛ لكن تتهم موسكو الغرب بأن العقوبات المفروضة على اقتصادها قد أعاقت حركة الصادرات، من خلال التسبب في رفع أسعار التأمين والتأثير على وسائل وقنوات الدفع. من جهة أخرى، توقفت حركة الصادرات الزراعية من أوكرانيا بسبب ظروف الحرب والحصار الروسي للموانئ الأوكرانية، وفي هذا الإطار وقعت روسيا وأوكرانيا وتركيا والأمم المتحدة اتفاقا يوم 22 يوليو 2022، لاستئناف تصدير الحبوب والأسمدة الأوكرانية من موانئ البحر الأسود؛ بهدف المساعدة في تخفيف حدة أزمة الأغذية العالمية[104].

من هنا، جاءت أهمية اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية الذي تم توقيعه في 22 يوليو 2022 في قصر "دولما بهجة" في مدينة إسطنبول بوساطة تركية ورعاية الأمم المتحدة، والذي جاء بعد أسابيع من المفاوضات المطولة، حيث يهدف إلى استمرار وتأمين تدفق الحبوب وبعض المنتجات الغذائية المهمة مثل زيت عباد الشمس، من موانئ البحر الأسود عبر ممرات آمنة نحو مضيق البوسفور التركي، ومنه إلى مختلف الموانئ بحراسة أمنية أممية وتركية، ويتضمن الاتفاق إنشاء مركز تحكم في إسطنبول، يعمل به مسؤولون من

[104] انعكاسات اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي" (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة التحليلات، 29 يوليو،2022) (تم تصفح الموقع بتاريخ: 23-05-2024)، على الرابط التالي:-https://futureuae.com/ar AE/Mainpage/Item/7482/

الأمم المتحدة وتركيا وروسيا وأوكرانيا، مع تفتيش السفن لدى عودتها من رحلاتها التجارية، للتأكد من خلوها من أية أسلحة يمكن استخدامها في الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا، مع ضمان استفادة موسكو من الاتفاق فيما يخص السلع غير المتضمنة في العقوبات الدولية، ومنها القمح.

قبل الازمة الراهنة كانت أوكرانيا تصدر أكثر من 90% من صادراتها الغذائية عبر البحر، وبعد فرض الحصار على موانئها، كانت تحاول تصدير أكبر قدر ممكن عبر الطرق البرية باستخدام الشاحنات والقطارات، وحاول الاتحاد الأوروبي مساعدتها في ذلك من خلال إقامة ممرات تتيح شحن القمح الأوكراني عبر صنادل الشحن مرورا بنهر الدانوب ووصولا إلى موانئ ميناء كونستانتا في رومانيا، وموانئ بحر البلطيق أيضا، لكن المشكلة هنا تمثلت في أن سكك القطار الأوكرانية أعرض من نظيراتها في بقية أوروبا، وهذا يعني أن يتم تفريغ القمح من عربات القطار عند الحدود الأوكرانية، ومن ثم إعادة تحميلها على عربات القطارات الأوروبية، وتستغرق تلك الرحلة ثلاثة أسابيع، كي يعبر القمح إلى أوروبا ويصل إلى الموانئ على بحر البلطيق. [105]

2. تسارع الجهود لاستئناف مبادرة حبوب البحر الأسود: ردا على تصعيدات روسيا، ذهب الاتحاد الأوروبي لبذل الجهود على أساس ثلاثة محاور رئيسية؛ أولها مواصلة دعم الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة وتركيا لاستئناف مبادرة حبوب البحر الأسود، والثانية مواصلة تعزيز "ممرات التضامن" باعتبارها طرقا بديلة للصادرات الزراعية الأوكرانية للوصول إلى الأسواق العالمية من خلال الاتحاد الأوروبي، وقد سمحت هذه الممرات بتصدير أكثر من 41 مليون طن من السلع الزراعية الأوكرانية؛ لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي لزيادة قدرات تلك الممرات للتخفيف من عواقب إنهاء روسيا مبادرة البحر الأسود، وزيادة الدعم المالي للبلدان والأشخاص الأكثر احتياجا، عبر تقديم 18 مليار يورو؛ أي نحو 19 مليار دولار، لمعالجة الأمن الغذائي حتى عام 2024.[106]

[105] انعكاسات اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي" (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة التحليلات، 29 يوليو،2022) (تم تصفح الموقع بتاريخ: 23-05-2024)، على الرابط التالي:-https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7482/

[106] الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين (تم تصفح الموقع بتاريخ: 23-05-2024)، على الرابط التالي: https://apa-inter.com/post.php?id=6740

الشكل رقم (09): يوضح الدول الأكثر إستيرادا للحبوب عبر مبادرة البحر الأسود لعام 2023.

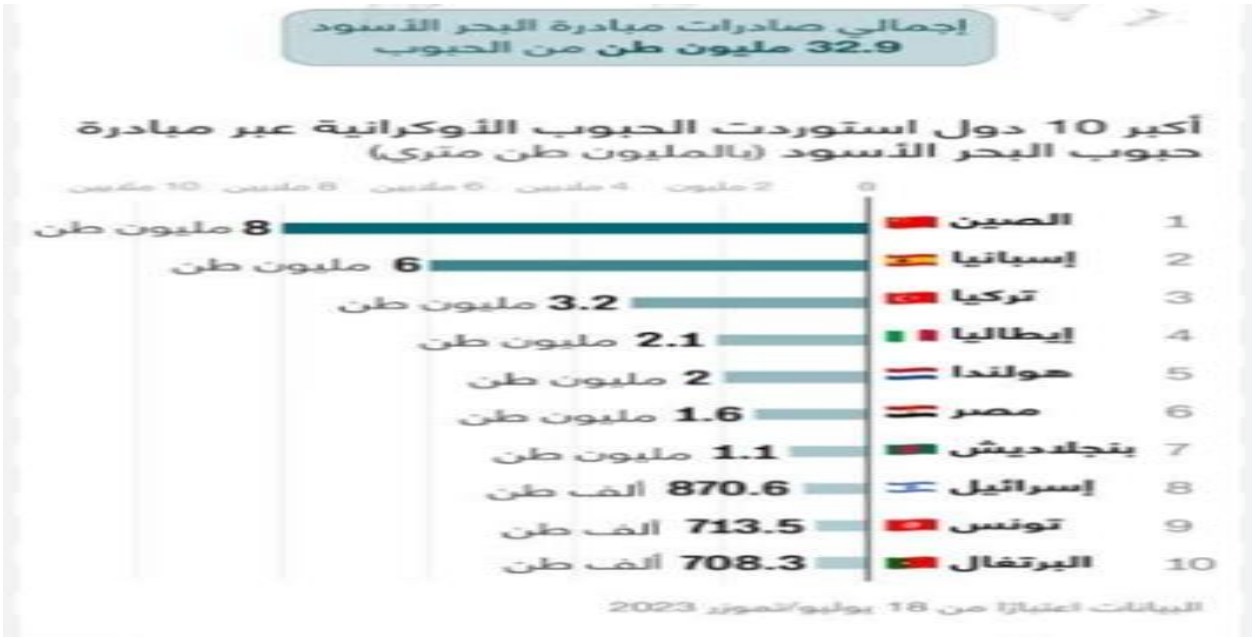

المصدر: (تم تصفح الموقع بتاريخ: 26-05-2024)، على الرابط التالي: https://arabi21.com/storyamp/1429399

الشكل اعلاه يمثل اعمدة بيانية تعكس كمية استيراد العديد من الدول للحبوب الأوكرانية بعد تفعيل مبادرة البحر الأسود، بكمية اجمالية تبلغ حوالي33 مليون طن من الحبوب، هذا يؤكد اهمية المبادرات والمساعي الدولية في إيجاد حلول وآليات لاستمرار توريد الحبوب والمواد الغذائية الاخرى الاسواق العالمية بخلق طرق آمنة تكون برعاية دولية بغض النظر عن استمرار الحرب والعمليات العسكرية بين روسيا وأوكرانيا.

3. طرح خطط لجعل التبرعات الغذائية إلزامية: تزامنا مع المخاوف المثارة من تفاقم أزمة الغذاء العالمية، سعت العاصمة البلجيكية بروكسل إلى فرض التزامات قانونية على المتاجر الكبرى للتبرع بالأغذية غير المبيعة، بيد أن تلك المرة ليست الأولى التي تسن فيها دولة من دول الاتحاد الأوروبي تشريعات بشأن التبرعات الغذائية، وبحسب موقع الإحصاءات الأوروبي يورو ستات، فإن ما يقرب من 10% من جميع المواد الغذائية المتاحة للمستهلكين في الاتحاد الأوروبي ينتهي بها المطاف في سلة المهملات، حتى وصل حجم تلك المواد الغذائية بحلول عام 2020، إلى ما يقرب من 59 مليون طن؛ وذلك في الوقت الذي يوجد فيه نحو 32.6 مليون شخص في أوروبا، غير قادرين على شراء وجبة جيدة كل يومين؛ وذلك بحسب الاتحاد الأوروبي.

وفي ضوء ذلك، صرح الوزير بحكومة بروكسل "آلان مارون"، أن هناك 70 ألف شخص يعتمدون على بنوك الطعام؛ لذا فإنه ابتداء من عام 2024، سيكون هناك إلزام للمتاجر التي تزيد مساحتها عن 1.000 متر مربع، بالتبرع بأغذية غير مبيعة قابلة للاستهلاك، وقد تم تمرير مشروع مرسوم في قراءة أولى، ومن المتوقع أن يخضع لمزيد من الخطوات التشريعية من أجل سنه وإقراره والبدء في تنفيذه.[107]

[107] الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، موقع سابق.

4. مبادرات تضامنية في سياق الأنشطة المتعددة الأطراف: أكدت فرنسا على أن التصدي للأزمات الغذائية على نحو فعال يستدعي اتخاذ مبادرات سريعة وتضامنية ومتعددة الأطراف، وقدمت في سياق ترأسها مجلس الاتحاد الأوروبي، مبادرة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة سعيا منها إلى دعم الأمن الغذائي في البلدان الأكثر ضعفا، وتنفذ أنشطة هذه المبادرة من خلال المحافل المتعددة الأطراف التالية:

أ. برنامج الأغذية العالمي: ترمي المساعدة الفرنسية في مجال الأمن الغذائي إلى تعزيز عمل المنظمات الدولية بصورة خاصة، وعمل برنامج الأغذية العالمي في المقام الأول.

ب. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: يتعزز الدعم الذي تقدمه فرنسا كذلك من خلال حشد جهود منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على وجه السرعة، حيث عقدت دورة استثنائية لمجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في أبريل 2022، بناء على طلب قرابة أربعين دولة عضوا، ومنهم بلدان الاتحاد الأوروبي السبع وعشرين، وأتاح هذا الاجتماع اعتماد قرار حظي بدعم 80 دولة عضوا يدعو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى ما يلي:

- متابعة تداعيات الحرب على الأمن الغذائي العالمي عن كثب،
- تقديم خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بغية التصدي لهذه التحديات.

وقد تحدث وزير أوروبا والشؤون الخارجية في مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأوروبا الذي عقد في مايو 2022، على التضامن في المجال الغذائي تصديا لهذه التحديات بغية دعم القطاع الزراعي في أوكرانيا والبلدان الأكثر تأثرا بتداعيات الحرب، واعتمد خلال المؤتمر كذلك قرار بأغلبية كبيرة يدين روسيا بشدة ويصيغ تطلعات محددة متوقعة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ولتنفيذ خاطرة الطريق لهذه المبادرة لابد من اعتماد ما يلي:

1. ركن تجاري يرمي إلى تهدئة التوترات في الأسواق الزراعية ويشمل ما يلي:

- خطة طوارئ بغية صرف المخزونات في حال حدوث أزمة، لتفادي أي حالة نقص وضبط ارتفاع الأسعار.
- التزام متعدد الأطراف بعدم فرض قيود على تصدير المواد الأولية الزراعية.
- رصد شفاف للعوائق التجارية الزراعية والأسعار في الأسواق.

2. ركن تضامني يرمي إلى الاستعداد لأول تداعيات تنجم عن الحرب في أوكرانيا اعتبارا من موسم صيف عام 2022، وتدني حجم الصادرات من أوكرانيا على أجل قد يطول، إذ يعتمد عليها عدد كبير من البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط وترتكز إليها عمليات برنامج الأغذية العالمي، وتعمل فرنسا على نحو وثيق مع برنامج الأغذية العالمي من أجل وضع آلية التضامن التي قد تضطلع بدور في التخفيف من حدة التداعيات في حال

تفاقمت الأزمة. وستتيح هذه الآلية لبرنامج الأغذية العالمي و/أو البلدان الأكثر هشاشةً التزوّد بالمنتجات بأسعار أدنى من أسعار السوق.

3. ركن يرمي إلى تطوير الإنتاج في البلدان المعنية أكثر من غيرها، يستعين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بخبرته الوفيرة في هذا المجال فيقدم اقتراح عملي للغاية من أجل تحقيق ما يلي:

- زيادة الاستثمارات في نظم الإنتاج المستدامة والقادرة على الصمود،
- الاضطلاع بعمل جذري في مجال العادات الغذائية في سبيل الحد من الاعتماد على الصادرات،
- تعزيز التكامل بين الأسواق المحلية والإقليمية،
- مكافحة الفاقد من الغذاء والهدر الغذائي.

ويتمثل الهدف المباشر في الجمع بين الجهات المانحة المهتمة كافة حول الدور التنسيقي الذي يضطلع به الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بغية تمكين الصندوق من بدء عمله التشغيلي والمالي، ويجب تنفيذ هذه الأركان الثلاثة مع الشركاء الإقليميين، ولا سيما على صعيد القارة الأفريقية، في سبيل تلبية الاحتياجات المحددة محليا، ويكمن الهدف في العمل مع الشركاء الأفارقة في تطوير قطاعات أساسية مثل البروتينات النباتية وتعجيل تنفيذ مبادرة السور الأخضر العظيم، وهو ما يتسق مع الالتزامات التي قطعت خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي الأخير، ويمكن أن تتجسد هذه الجهود في خطة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ الركن الثالث من مبادرة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة، في سبيل الاتساق مع الأهداف التي تندرج في صميم الاستراتيجية الغذائية والزراعية التي ينتهجها الاتحاد الأفريقي.

5. العمل في إطار مجموعة الدول السبع وفي الأمم المتحدة: تكتسي الجهود التي بذلتها الرئاسة الألمانية من خلال استهلال التحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي والولايات المتحدة الأمريكية في إطار "الدعوة إلى العمل" أهمية جوهرية بغية تعبئة جميع الشركاء الراغبين في الإسهام في تحقيق أهدافها وهو ما يشمل القطاع الخاص، إلا أن تلك الأنشطة لا تعفي من ضرورة تلبية احتياجات المزارعين الأوكرانيين الفورية على الصعيد التشغيلي، وتتمثل احتياجاتهم في وقود الديزل المخصص للآلات الزراعية والأسمدة ومنتجات الصحة النباتية والبذور، التي يتطلبها العمل الزراعي في المستقبل، وتمول فرنسا بقيمة تبلغ مليوني يورو، برنامج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والذي يرمي إلى دعم القطاع الزراعي الأوكراني الذي أنهكته الحرب على وجه التحديد.[108]

[108] "الأزمات الغذائية: التصدي على نحو فعال وتضامني لتبعات الحرب في أوكرانيا" (تم تصفح الموقع بتاريخ:23-05-2024)، على الرابط التالي:

6. تعزيزات وطنية: تتمثل في العديد من السياسات التي يجب انتهاجها محليا للتخفيف من حدة الأزمة الغذائية، منها:

أ. تنويع مصادر السلاسل الغذائية: لم تكن الأزمة الأوكرانية هي الخطوة التي يبنى عليها تعزيز تنويع مصادر الاستيراد، مثل البدائل " الفرنسية، الأمريكية، الكندية، الهندية، الصينية..."، فالخبرة التاريخية بالمهددات غير التقليدية تفرض إعادة النظر في تلك الفرضية. فعلى سبيل المثال: سبق وأن تعرضت روسيا خلال عام 2011 لأزمة جفاف وحرائق غابات أدت إلى تعطل إتمام اتفاقيات التوريد.

ب. تعيين سياسات زراعية حديثة: أي اعتماد الأنماط الحديثة في الزراعة، مثل استخدام الهندسة الوراثية لتحسين تقاوي الحاصلات الزراعية بهدف زيادة الإنتاجية وتحسين جودتها، بالإضافة إلى الاعتماد على طرق الري الحديثة لتغطية عجز "شح الموارد المائية"، مثل طرق الري بالتنقيط أو الاستمطار الصناعي.

ج. المقايضة بـ "الزراعة الافتراضية": بما يعرف بـ "مقايضة الاستثمار الزراعي"، ويتم تفعيل تلك الفرضية مع بلدان الوفرة الزراعية والمائية مثل دول حوض النيل وفى مقدمتهم السودان، إندونيسيا، الهند، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يتطلب التنسيق المؤسسي على مستوى الأقاليم الفرعية، وليس فقط المبادرات الفردية من الدول، فمثلا: يمكن أن تذهب دول المنطقة العربية للاستثمار الزراعي الخارجي وفقا للنظام المؤسسي مثل جامعة الدول العربية أو أن يتم إنشاء صندوق دعم للأمن الغذاء العربي، والتخطيط المستقبلي على فترات زمنية ممتدة يتم مراجعتها دوريا لاحتياجات 22 دولة عربية من الحبوب والزيوت ومختلف السلاسل الغذائية.

7. تحركات أممية: ثمة عدد من التحركات الأممية على مختلف المستويات الدولية والإقليمية لدعم عمليات التأمين الحيوي لـ "الأمن الغذائي"، وذلك بالنظر إلى السياقات التالية:

أ. دعم الإنتاجية الزراعية: وذلك عبر دعم المؤسسات الدولية وخطوات التوسع بالمشروعات الإنتاجية الزراعية بالمناطق الأكثر عرضة لتهديدات اضطراب الأمن الغذائي. فالبنك الدولي، كما أعلن في مايو 2022، خصص مبالغ تقدر بأكثر من 30 مليار دولار للتصدي لانعدام الأمن الغذائي العالمي على مدار الـ 15 شهرا، فضلا عن منح الاتحاد الأوروبي تمويلات تصل إلى 225 مليون يورو لمساعدة شركائها في الجنوب عبر مبادرة "مرفق الغذاء والقدرة على الصمود"، كما وافق بنك التنمية الأفريقي على تسهيلات بقيمة 1.5 مليار دولار، وذلك لمساعدة 20 مليون مزارع أفريقي على إنتاج 38 مليون طن متري إضافي من الغذاء.[109]

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/developpement/autres-secteurs-d-importance/securite-alimentaire-nutrition-et-agriculture-durable/crises-alimentaires-pour-une-reponse-efficace-et-solidaire-aux-consequences-de/

[109] إيمان زهران، موقع سابق.

ب. تأمين الإعانات الغذائية: حيث تسعى العديد من المؤسسات والبنوك التنموية الإقليمية إلى توفير الغذاء في المناطق الأكثر تضررا من الأزمة الأوكرانية، ونجد بنك التنمية الآسيوي يمنح إعانات غذائية لدول مثل أفغانستان وسريلانكا لمواجهة تحديات انعدام الأمن الغذائي.[110]

المطلب الثاني: مستقبل الأمن الغذائي العالمي في ظل الأزمة الاوكرانية

إن التنبؤ بمستقبل الأزمة الأوكرانية يعد صعبا جدا إلا أنه وتأسيسا على استقراء مسار تطور هذه الأزمة وتحليل وضعها الراهن، أنه في الوقت الحالي لا توجد بوادر لانفراج الأزمة، وبالتالي فإن تحدي الأمن الغذائي لايزال قائما ما لم يتم إيجاد آليات واعتماد سياسات تقلل من حدة هذه الأزمة.

1. الاتجاهات المستقبلية للأسعار العالمية للغذاء:

تعكس الاتجاهات المستقبلية إلى حد كبير انعدام اليقين المستجد بشأن الإمدادات العالمية للقمح وسط عمل الأنشطة في منطقة البحر الأسود، وحركة التصدير من أوكرانيا والاتحاد الروسي، وهما مصدران رئيسان للقمح في العالم، فقد أدى استمرار الحرب إلى إثارة المخاوف بشأن مخاطر الأمن الغذائي المحتملة، وفقا لنماذج الماكرو العالمية وتوقعات المحللين منTrading Economics، وعلى المدى المتوسط يتوقع أن يتم التداول عند 12.5 دولار، وتدل هذه التوقعات على ارتفاع أسعار القمح بنسبة زيادة 54.3% عن السعر 8.1 دولار أمريكي / للبوشل قبل الحرب الروسية الأوكرانية في 15 فبراير 2021، هذا يشير إلى تداعيات عميقة للحرب الروسية الأوكرانية على الإمدادات الغذائية العالمية، تنعكس بشكل مباشر في تضخم أسعار المواد الغذائية، مع عواقب بعيدة المدى على الجوع والأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.[111]

يشير التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023، إلى أن 258 مليون شخص في 58 بلدا أو منطقة واجهوا أزمة أو مستويات أسوأ من انعدام الأمن الغذائي الحاد في عام 2022، وفي 7 بلدان: أفغانستان، وبوركينا فاصو، وهاييتي ونيجيريا، والصومال، وجنوب السودان واليمن، واجه بعض السكان المتضررين مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي، مما يشير إلى خطر المجاعة ومستويات خطيرة للغاية من سوء التغذية في عدة مناطق من هذه البلدان، ومنذ إصدار هذا التقرير، نجد أكبر عدد من البلدان التي تواجه مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي، وعدد الأشخاص الذين يعانون من أزمات أو انعدام الأمن الغذائي الحاد والأكثر شدة هو الأعلى على الإطلاق منذ أن ظهرت هذه البيانات في عام 2017 في التقرير العالمي عن أزمة الغذاء، حيث يمثل عام 2022 العام الرابع على التوالي من الزيادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

---

[110] إيمان زهران، موقع سابق.

[111] يونيسف "منظمة الطفولة"، مرجع السابق، ص 15.

وفي إصدار أفريل 2023 من تقرير آفاق أسواق السلع الأولية العالمية، أشار البنك الدولي إلى أنه من المتوقع بوجه عام أن تنخفض أسعار السلع الأولية بنسبة 21 % عما كانت عليه في عام 2022، وعلى وجه التحديد من المتوقع أن تنخفض أسعار الطاقة بنسبة 26 %، وأسعار المنتجات الزراعية 7% وأسعار المواد الغذائية 8%، وأسعار الأسمدة 37 %. وفي الربع الأول من عام 2023 انخفضت الأسعار العالمية للسلع الأولية بنسبة 14 % وبنهاية شهر مارس كانت أقل بنحو 30 % من ذروتها التاريخية في جوان 2022. وعلى الرغم من هذه الانخفاضات، لا تزال مؤشرات أسعار الأسمدة والغذاء أعلى بكثير من مستويات ما قبل جائحة كورونا.[112]

2. إجراءات إدارة الأزمة ومواجهة التحديات المستقبلية

المطلوب على عجل هو تنسيق عالمي لمعالجة انعدام الأمن الغذائي بشكل فعال من أجل ضمان التزود بالقمح وباقي المواد الغذائية لشعوبها وللتصدي لأزمة الغذاء، وهذا بعقد لقاءات دولية بين العديد من الدول والمنظمات وخبراء الغذاء والمصدرين والمستوردين على حد سواء من أجل تباحث سبل التوصل لحلول، لكي تظل الأسواق الفلاحية العالمية مفتوحة مع الاستمرار في تقديم الدعم الأوكرانيا فيما يخص إنتاج وتصدير المواد الغذائية بهدف التقليل من وقع الأزمة. الدعوة إلى ضمان تصدير الحبوب كقضية إنسانية وخلق "ممر إنساني للغذاء" من شأنه أن يسمح بوصول البضائع بسهولة إلى المحتاجين إليه، فلا يمكن لأي دولة أن تكون فعلا مستقلة اقتصاديا عن باقي دول العالم.[113]

وجراء التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية، والتي أدت إلى تضرر العديد من دول العالم وعدم قدرتها على تأمين أغذيتها الكافية ومنه انعدام الأمن الغذائي، خاصة تلك الدول الفقيرة التي تعاني من التبعية أو من النزاعات والصراعات، أو التي تشهد تغيرات مناحية، سارع صناع القرار على المستوى المحلي وكذا الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى المؤسسات والمنظمات الدولية الى وضع خطط وبرامج عملية من شأنها التخفيف أو وضع حد لمشكلة انعدام الأمن الغذائي على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد، وفيما يلي بعض التدخلات المختلفة لمجابهة الأزمة.

يستجيب البنك الدولي لأزمة الغذاء المتصاعدة من خلال أربعة من مجالات للعمل وهي:[114]

- مساندة الإنتاج والمنتجين
- تسهيل زيادة التجارة في المواد الغذائية ومدخلات الإنتاج الغذائي

---

[112] خالد غريبي، مرجع سابق، ص.ص 57- 58.

[113] إبراهيم الأنصاري، مرجع سابق.

[114] مجموعة البنك الدولي IDA-IBRD، "الإقرار بوجود أزمة غذاء عالمية وضرورة معالجتها"، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 24-05-2024 الساعة 18:00)، على الرابط التالي:

-a-tackling-and-crisis-food-global/recognizing/05/01/2023.
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature

- مساندة الأسر الأكثر احتياجاً؛
- الاستثمار في الأمن الغذائي المستدام

حقق البنك هدفه المتعلق بتقديم ارتباطات بقيمة 30 مليار دولار لصالح الاستجابة في مجال الأمن الغذائي وفي الفترة بين أفريل وديسمبر 2022، تجاوزت ارتباطات البنك في مجال الأمن الغذائي في إطار الفروض الجديدة 12 مليار دولار، وقد تم تقديم نصفها تقريبا لأفريقيا، وهي واحدة من أكثر المناطق تضررا من أزمة الغذاء.

وقد أتاح البنك أكثر من 26 مليار دولار للإجراءات التدخلية قصيرة وطويلة الأجل في مجال الأمن الغذائي في 69 بلدا، ومنها التدخلات النشطة في 22 من بين 24 بؤرة من بؤر الجوع الساخنة التي حددتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي على أنها البلدان ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحا، ومنذ أفريل 2022، صرف البنك الدولي 8.1 مليارات دولار، مقسمة بالتساوي تقريبا بين الاستجابة للأزمات ومشروعات بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل. وعلى المدى القصير، ستقدم مشروعات مثل المشروع الطارئ لمكافحة أزمة الغذاء في الكاميرون مساعدات غذائية طارئة إلى 98490 مستفيدا بمساندة من برنامج الأغذية العالمي، وبالإضافة إلى مساندة الأسر الأكثر احتياجا.

يمكن لحكومات البلدان المصدرة للسلع الغذائية تحسين الأمن الغذائي العالمي من خلال الحد من بعض التدابير مثل حظر تصدير المواد الغذائية وتكديسها، وعلى المدى الأطول، يمكن للحكومات أن تحدث فرقا هائلا عن طريق إعادة توجيه الإنفاق العام على السياسات الزراعية ومساندة نظام غذائي يكون أكثر استدامة وقدرة على الصمود بحيث يؤدي إلى تحسين مستوى الصحة العامة، واقتصادات البلدان وكوكب الأرض بشكل مباشر.[115]

يحتاج برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة إلى تمويل عاجل لخدمة الأشخاص الأشد ضعفًا على الفور. وفي عام 2022، قدم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه مساعدات غذائية وتغذية لعدد قياسي من الأشخاص تجاوز 140 مليون شخص بالاستناد إلى مساهمات قياسية بلغت 14 مليار دولار أمريكي، جاء منها مبلغ قدره 7.3 مليارات دولار أمريكي من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. وأرسل برنامج الأغذية العالمي أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي على شكل تحويلات نقدية إلى السكان في 72 بلدا وقدم الدعم لبرامج التغذية المدرسية في 80 بلدا، بما في ذلك إلى 15 مليون طفل من خلال الدعم المباشر وإلى أكثر من 90 مليون طفل من خلال تعزيز البرامج الحكومية الوطنية للتغذية المدرسية، تسهيل التجارة، وتحسين أداء الأسواق، وتعزيز دور القطاع الخاص.[116]

[115] خالد غريبي، مرجع سابق، ص 58.

[116] نفس المرجع، ص 60.

رفعت بعض البلدان تدابير الحظر المفروضة على صادرات القمح والأرز، غير أن القيود وتدابير الحظر الجديدة المفروضة على الصادرات، ولا سيما الخضار منها تؤثر سلبا على توافر السلع في الأسواق العالمية، ويمكن تعزيز الأمن الغذائي العالمي إذا قامت الحكومات بدعم منتجي الأغذية ومستهلكيها على السواء بطريقة ذكية وهادفة، مثلا من خلال تعزيز توفير السلع العامة بطرق تحسن إنتاجية المزارع على نحو مستدام، ويمكن أن تستخدم البلدان خطط القسائم الإلكترونية للأسمدة وأن تتجنب خطط المشتريات العامة والتوزيع المدعوم الواسعة النطاق، سواء أكان ذلك في ما يتعلق بالمدخلات الزراعية أو بالمنتجات الزراعية، والتي تؤدي إلى استبعاد القطاع الخاص، وإصلاح وإعادة توجيه الدعم الضار مع الاستهداف الدقيق والكفاءة للوصول إلى المستحقين.

تأتي معظم استجابات الحماية الاجتماعية العالمية للتضخم على شكل إعانات يكون نصفها غير محدد الأهداف وغير فعال ومكلف بالنسبة إلى الحكومات التي تتمتع بقدرات محدودة بالفعل، وينبغي توسيع نطاق الدعم المقدم للبلدان من أجل تعزيز وتطبيق استراتيجيات الحماية الاجتماعية الشاملة والقابلة للتنفيذ والمستجيبة للصدمات، ولقد ركزت السياسات والإصلاحات التي يدعمها تمويل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الانتقال من التدابير الواسعة النطاق إلى النهج الهادفة بشكل أفضل.

استثمرت منظمة الأغذية والزراعة مبلغا قدره واحد مليار دولار أمريكي لدعم أكثر من 40 مليون شخص في المناطق الريفية بواسطة تدخلات زراعية حاسمة من حيث توقيتها، وركزت هذه الأنشطة بشكل رئيسي على البلدان المدرجة في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية وعددها 53 بلدا، وينبغي للبلدان الموازنة بين الإجراءات التدخلية العاجلة قصيرة الأجل وجهود بناء القدرة على الصمود على المدى الأطول في إطار استجابتها للأزمة.

وفي ماي 2022 شاركت مجموعة البنك الدولي ورئاسة مجموعة السبع في اجتماع التحالف العالمي للأمن الغذائي بهدف تحفيز الاستجابة الفورية والمنسقة لمواجهة أزمة الجوع العالمية المتواصلة، وقد أعد التحالف لوحة البيانات العالمية للأمن الغذائي التي يسهل الوصول إليها للجمهور، والتي تتيح معلومات في الوقت المناسب لصانعي القرار على الصعيدين العالمي والمحلي للمساعدة في تحسين تنسيق السياسات والاستجابة المالية لأزمة الغذاء.[117]

كذلك يعمل الاتحاد الأوروبي، بصفته شريكا قديما وموثوقا للعديد من البلدان حول العالم، من أجل ضمان الأمن الغذائي العالمي وبناء أنظمة غذائية مرنة، وسيتم توزيع 500 مليون يورو في مخصصات وطنية من أجل تقديم الدعم المباشر للمزارعين الأكثر تأثرا بتكاليف المدخلات المرتفعة وإغلاق أسواق التصدير، ويمكن أن تستكمل بلدان الاتحاد الأوروبي هذا الدعم بنسبة تصل إلى 200% بالأصول الوطنية، بالإضافة

[117] خالد غريبي، مرجع سابق، ص.61

إلى التمويل المعلن عنه، خصصت المفوضية الأوروبية بالفعل 175 مليون يورو إضافية كمساعدات إنسانية لدعم من هم في أمس الحاجة إليها في أوكرانيا ومولدوفا.[118]

*** <u>بعض الحلول المقترحة للخروج من أزمة الغذاء العالمية</u>:**

تم تحددت بضع الحلول لمحاولة الخروج من هذه الأزمة العالمية الخانقة منها:

1. محو مديونية دول العالم الثالث: حيث أنه بدون هذه العملية، لا يمكن للدول المهددة بعدم الاستقرار نتيجة لانهيار أمتها الغذائي إن وجد أصلا بسبب المجاعة الاختيار بين الزراعات التجارية والزراعات الغذائية، وهذا فيما معناه أن الدول الغنية سوف تعوض بنوكها بنفسها، رغم أن هذا الشرط صعب المثال لكنه ضروري.

2. تكثيف المساعدات الغذائية عند الضرورة فقط: حيث أن المساعدات الغذائية الرسمية والمشروطة تقلل من عزم الانتاج المحلي وتحول دون وضع الحكومات الإصلاحات معقولة أو سياسات زراعية حقيقية، لتحقيق الأمن الغذائي.

3. الإصرار على تطبيق الإصلاحات الواردة في إطار اقتراحات النظام الاقتصادي الدولي الجديد: وهذا لا يعني أنه الحل للقضاء على ما سببته مجتمعة جائحة كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية، ولكنه سوف يمكن الحكومات من حسن الاختيار عند وضع برامج منطقية لاقتصادهم.

4. مساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية: التي تشرف على مشاريع مفيدة للفلاحين، والهادفة إلى الرفع من الاكتفاء الذاتي المحلي، حتى تحقق أمنها الغذائي، وتكون المراقبة الشعبية للثروات.

5. تقديم الدعم المشاريع البحث الزراعي والبيئي الهادفة إلى تطوير الأنظمة المحلية بعيدا عن حتمية عصرنة وسائل الانتاج.

6. **انتقاء التكنولوجيا المتطورة والجديدة:** واختيار تلك التي تقدم حلولا ناجعة للمشاكل المحلية، وتحد أو على الأقل تقلص من التبعية.

7. يجب تشجيع كل التدابير الهادفة إلى تطوير الانظمة الغذائية المحلية والإقليمية والدولية، رغبة في تحسينها.

8. الاكتفاء الذاتي والتقليص من الضغوطات الخارجية والأجنبية: رفض كل ما من شأنه إدماج الأنظمة الغذائية المحلية في إطار أنظمة أوسع وأقوى مبرمجة من طرف الدول الغنية لخدمة مصالحها القومية والخاصة، ومن أجل ذلك كله يجب احتلال المجالات السياسية بالكفاءات المختصة وخلق مجلات أخرى للعمل، فأزمة الغذاء لن يقضى عليها إذا لم تعطى الإمكانات للفقراء والضعفاء، وعلى النقيض من ذلك، إذا لم يوضع حد يقلص من قوة الأثرياء.[119]

---

[118] خالد غريبي، مرجع سابق، ص.ص 61-62.

[119] إبراهيم الأنصاري، مرجع سابق، ص.ص 255-256.

*** مقاربات مستقبلية لأزمة الغذاء العالمية في ظل الأزمة الأوكرانية:**

ثمة عدد من المقاربات والتي تتسم بـ "المقايضة الأممية" مع أطراف الأزمة القائمة، في مقابل ضمان تأمين إمدادات السلاسل الغذائية للأقاليم الفرعية بالعالم. وذلك بالنظر إلى التالي:

1. مقايضة حركة الموانئ بالعقوبات الغربية: إذ تبنى تلك المقاربة على مقايضة ورقة الممرات الآمنة لموانئ البحر الأسود، بورقة العقوبات الغربية المفروضة على الجانب الروسي، بهدف إعادة تشغيل الموانئ والسماح بشحن صادرات السلع الغذائية إلى الأسواق العالمية.

2. تخفيف ضوابط النقل البري: وذلك عبر هيكلة بروتكول أو اتفاق بين دول المنطقة يتيح لهم تخفيف القيود البرية على تصدير الشحنات الغذائية من الأراضي الأوكرانية عبر أراضيها.

3. الإتاحة الدولية لإمدادات السلاسل الغذائية: تبنى تلك الفرضية على عدد من التعهدات الدولية، أبرزها، أولا: تعهد مجموعة السبع بعدم فرض حظر على تصدير المواد الغذائية، فضلا عن مطالبتهم الدولة الهندية في إعادة النظر في قرار حظر صادراتهم من القمح والحاصلات الزراعية. ثانيا: تعهد الأعضاء الـ 51 في منظمة التجارة العالمية (WTO) بضمان توفير سلاسل الحاصلات الزراعية للكافة.

4. تنويع التكتلات الاقتصادية: إذ تبنى تلك الفرضية على الدروس المستفادة من الأزمة الأوكرانية، وذلك بإعادة النظر وتقييم التحالفات الاقتصادية التقليدية، وتوجيه الدفة نحو ما يعرف بـ "الفرصة البديلة"، عبر بناء شراكات اقتصادية جديدة بمختلف الأقاليم الفرعية تؤمن سلاسل التوريد والإمدادات الغذائية في أوقات الأزمات غير التقليدية، وذلك في إطار استحداث نمط جديد من أنماط "التضامن الدبلوماسي"، قائم على تعزيز التعاون الزراعي البيني، وتوظيف الأراضي الزراعية غير المستغلة بتوجيه الاستثمارات إليها، لزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية الاستراتيجية، كالقمح والذرة والأرز والحبوب الزيتية بهدف تنويع مصادر سلة الغذاء العالمي.[120]

للأزمة الأوكرانية تأثيرات وتداعيات على الأمن الغذائي العالمي بشكل كبير وواضح، الأمر الذي أدى إلى صعوبة في الحصول على الغذاء في الدوليين طرفي الأزمة من جهة، وباقي دول العالم من جهة أخرى، وتسببت الأزمة الأوكرانية في مشاكل كثيرة تتعلق بنقص الإنتاج وصعوبة توريده للأسواق العالمية ما ادى إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، الأمر الذي أدى الانتشار الجوع في العديد من الدول التي تعتمد على أوكرانيا وروسيا في استيراد منتجاتها من الدول الإفريقية وبعض دول آسيا وأوروبا، كما ساهمت الأزمة الأوكرانية في إحداث صدمة جديدة لأسواق الغذاء العالمية وهي التي لم تتعافى بعد من الصدمات الكثيرة منها التقلبات المناخية التي تسبب الحرائق للمحاصيل الزراعية والفيضانات المدمرة للأراضي، وازمة كوفيد 19، كل هذه الازمات الدولية تكشف هشاشة سياسات الأمن الغذائي في العديد من الدول.

[120] إيمان زهران، موقع سابق.

الخاتمة:

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع مهم ذو أبعاد استراتيجية وأمنية في العلاقات الدولية، ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على مفهوم الازمات الدولية والأمن الغذائي العالمي، وتحليل كيفية تأثير الازمات الدولية على الأمن الغذائي العالمي، وتعتبر الأزمة الأوكرانية كدراسة حالة في هذه الدراسة، تم معالجتها من حيث النشأة والأسباب وأطراف الأزمة وأهمية كل منهما في الاقتصاد العالمي خاصة الأمن الغذائي العالمي نتيجة المساهمة الكبيرة لكل من روسيا واوكرانيا في تحقيقه على المستوى العالمي، كذلك تم تحليل آثار وتداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي، ذلك لما لهذه الأزمة من ابعاد متعددة تمس جانب مهم من جوانب بناء الدول وكيانها واستقرارها، والمتمثل في الأمن الغذائي الذي يعتبر أساس الأمن القومي وسيادة الدول، وقد تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة واستخدام الأدوات المنهجية في جمع المعلومات حول موضوع الدراسة والتي تتمثل في البيانات والإحصائيات من مختلف الوثائق والتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمقالات العلمية للباحثين والتقارير الإعلامية، وقد تم التوصل الى نتائج تثبت فرضيات الدراسة تتمثل في:

- هناك تأثيرات سلبية للأزمات الدولية على الامن الغذائي العالمي، فاستمرار هذه الأزمات وتصاعدها يؤدي الى أزمة الغذاء العالمية.
- للأزمة الأوكرانية تأثيرات وتداعيات وخيمة على الاقتصاد العالمي وبالخصوص على الأمن الغذائي العالمي، باعتبار أن كل من روسيا وأوكرانيا يساهمان بشكل كبير في إنتاج الغذاء العالمي.
- التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا أدى الى تدمير البنى التحتية للأراضي الزراعية والعديد من المنشآت الصناعية ساعهم في تراجع معدلات الإنتاج للمحاصيل الزراعية الأساسية للمواد الغذائية كالقمح والذرة والزيوت النباتية ...، مما أدى نقص تدفق سلال الغذاء للأسواق العالمية بالموازاة مع زيادة الطلب، الأمر الذي أدى بشكل مباشر في تأثر الأسواق العالمية وارتفاع الأسعار العالمية لهذه المواد الغذائية.
- الأزمة الأكرانية لها تأثيرات وتداعيات على أطراف الأزمة وعلى كل دول العالم، خاصة الدول الضعيفة اقتصاديا والتي تعتمد بشكل أساسي على واردات مختلف السلع الغذائية على كل من روسيا وأوكرانيا في تلبية الاحتياجات الغذائية لشعوبها، فهذه الأزمة ساهمت بشكل مباشر في تأزم الوضع الاقتصادي لهذه الدول باعتبار الدولتين من أهم الدول المصدرة للمنتجات الغذائية في العالم، لذلك كان للأزمة صدى كبير على مستوى الإنتاج وتسويق الغذاء العالمي، وأغلب الدول المتضررة هي دول العالم الثالث كالدول الإفريقية الفقيرة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما ينذر بحدوث أزمة غذاء وانتشار حالات المجاعة وسوء التغذية والأمراض...
- هناك أيضا صعوبات كبيرة في تدفق المواد الغذائية للأسواق العالمية بسبب القيود المفروضة من الدول الغربية على الاقتصاد الروسي واستخدام روسيا الغذاء كسلاح للمساومة الدولية.

- هناك صعوبات في تأمين الشحن والنقل للسفن التجارية بسبب الحرب أدى ارتفاع تكاليف النقل للسلع الغذائية والتأخر في توصيل هذه السلع للدول التي تحتاج لها.

الى جانب العوامل الاخرى المؤثرة على تحقيق الامن الغذائي العالمي كالتقلبات المناخية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والنزاعات الإثنية، ساهمت الأزمة الأوكرانية في زيادة تحديات تحقيق الأمن الغذائي العالمية، والتي يصعب التنبؤ بمستقبلها في الوقت الحالي، نظرا لتمسك كل طرفي الأزمة بمواقفه وعدم تقديم تنازلات كبوادر لانفراج الازمة، فروسيا تسعى من خلال هذه العمليات العسكرية إلى تحقيق اهدافها المتمثلة في استرجاع وضم العديد من المناطق التي تعتبرها جزء من اراضيها وضمان عدم انضمام اوكرانيا لحلف شمال اطلسي وعدم امتلاكها السلاح النووي، بينما اوكرانيا تقوم بالدفاع عن نفسها وعن سيادة اراضيها وهذا بدعم غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالمعدات العسكرية والسلاح و الدعم اللوجستي والأمني.

فهناك من يعتبر أن اوكرانيا تخوض حربا بالوكالة عن الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ضد روسيا، هذه الأخيرة التي تسعى لاسترجاع مكانتها الدولية كقوة عظمى وفاعل أساسي في النظام الدولي، وذلك بإقامة علاقات واتحادات وشراكات وتكتلات جديدة مع العديد من الدول الكبرى مثل الصين والهند جنوب افريقيا، لمواجهة التكتل الغربي، واحداث توازن القوى في النظام الدولي وتغييره من نظام أحادي القطبية الى متعدد الأقطاب.

فالوضع الحالي يشير إلى أن الأزمة الأوكرانية مستمرة ولا توجد هناك بوادر لانفراجها، ومنه استمرار تأثيراتها وتداعياتها على الساحة الدولية خاصة في مجال تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتعتبر الدول الضعيفة اقتصاديا من اكثر الدول تضررا في امنها الغذائي بفعل تأثيرات هذه الازمة، فقد يؤدي ذلك مستقبلا الى تفاقم ازمة انعدام الأمن الغذائي وانتشار الجوع والفقر والامراض بسبب سوء التغذية ونقص المواد الغذائية الأساسية كمادة القمح، وبالتالي ظهور الاضطرابات السياسية والاقتصادية وعدم الاستقرار.

ولتجاوز آثار وتداعيات الازمة أو التخفيف من حدتها، فمن الضروري في الوقت الراهن تكاثف جهود جميع الأطراف الدولية من دول ومنظمات دولية و إقليمية كهيئة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، للبحث عن ايجاد حلول وآليات تسمح بحل الأزمة وأنهاء الصراع، حفاظا على الاستقرار وحفظ الأمن والسلم الدوليين، أو على الأقل العمل على مساعدة الدول الضعيفة اقتصاديا والمتضررة من تداعيات الازمة الأوكرانية في إيجاد بدائل وحلول في تحقيق الأمن الغذائي لشعوبها، فهناك بعض المساعي والمبادرات الدولية التي قامت بها بعض الدول والمنظمات الدولية لمعالجة وإدارة أزمة الغذاء العالمي في ظل الاستمرار الأزمة الأوكرانية إلا أنها غير كافية لحد الآن، ويمكن اقتراح بعض الحلول:

*** محليا:**

– وضع استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى من طرف الدول لمجابهة خطر انعدام الأمن الغذائي مثل دعم أسعار السلع الغذائية.

– تغيير السياسات الاقتصادية والسعي نحو تحقيق إصلاحات حقيقية على المستوى المحلي لكل دولة تستهدف إعادة ضبط اتجاه بوصلة الوعي الوطني نحو تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها أحد أهم الأليات لتحقيق الامن الغذائي.

– التركيز على تعزيز الاستثمارات المحلية في القطاع الزراعي والأغذية، لخلق فرص العمل وزيادة الإنتاج المحلي، والاستفادة من القدرات والامكانيات المتاحة في سد الثغرات والفجوات في الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي التقليل من فاتورة الاستيراد والحفاظ على السيادة الوطنية.

– خلق مزايا تنافسية للاقتصاد الوطني والبحث في تحقيق السيادة الغذائية خلال الفترة المتوسطة والطويلة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تغيير السياسات وبناء اقتصادي محلي قوي.

– الاستفادة من خبرات الدول الكبرى في مجال الزراعة والأغذية.

– تشجيع الفلاحين والمزارعين في توسيع المساحات المزروعة وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لهم من طرف الدول في الإنتاج والتسويق.

– العمل بشكل مكثف في تحقيق إنتاج زراعي وفير وبناء صوامع التخزين للاعتماد عليها في وقت الأزمات وتجاوز آثارها.

*** دوليا:**

– التزام المؤسسات الدولية والإقليمية بتوفير الدعم والتمويل اللازمين للتصدي لإنعدام الامن الغذائي العالمي وذلك بتعزيز الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء للمتضررين بتقديم إعانات لتلك البلدان لمواجهة تحديات الامن الغذائي العالمي.

– التزام المانحين بتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة والتي تزداد بشكل كبير بسبب الأزمة الأوكرانية.

– العمل على إيجاد حلول للحد من تأثير الأزمة على المدى القصير والمتوسط والبعيد وأقلها التفاوض على إنهاء الصراع، أو العمل على رفع العقوبات على روسيا مقابل فتح الموانئ وتسهيل شروط النقل البري للسلع الغذائية، وتخفيف قيود تصدير المنتجات الغذائية.

– الدعوة الى ضمان تصدير الحبوب كقضية إنسانية وخلق ممر إنساني للغذاء من شأنه ان يسمح لوصول السلع بسهولة الى المحتاجين لها.

– الإفراج على فوائض المخزونات الاستراتيجية من السلع الغذائية الأساسية لحماية افراد المجتمعات من المجاعة وسوء التغذية والأمراض المختلفة لانعدام الغذاء الصحي اللازم.

– تكثيف المساعدات الغذائية للدول أكثر تضررا من ازمة الغذاء.

– على الدول المعتمدة بشكل أساسي على صادرات أطراف الازمة من الغذاء، إيجاد شركاء وحلول بديلة وتنويع مصادر استيراد المواد الغذائية الأساسية والتي تكون أقل تأثرا بالأزمات والصراعات.

– تعزيز الانتقال الى سياسات غذائية تكون أكثر تكيفا مع الازمات الدولية والعوامل المتغيرة.

– إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية؛ عن طريق تنسيق السياسات الاقتصادية الدولية وتنشيط العمل الإقليمي والدولي خاصة في الميدان الزراعي، وخلق أسواق إقليمية ودولية مشتركة لتقليص الفجوة الغذائية العالمية ومواجهة الزيادة في الطلب على الغذاء على المستوى العالمي.

– مساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية لمشاريع الفلاحين، والتي تهدف الى الرفع من الاكتفاء الذاتي المحلي وتحقيق الامن الغذائي الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1.الكتب:

1. إياد ضاري محمد الجبوري، "**إدارة الأزمات الدولية. الطبعة الأولى**" (المملكة الأردنية الهاشمية: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016).

2. الأنصاري ابراهيم، طرشان حنان، "**الأمن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحروب**" (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، 2022).

3. الحديثي خليل إسماعيل، "**الوسيط في التنظيم الدولي**" (العراق: جامعة الموصل، 1991).

4. المكري هشام، "**الأمن الغذائي العالمي في ظل جائحة كوفيد-19**" (المعهد المصري للدراسات، دراسات سياسية، 2020).

5. العيساوي مالك محسن، "**الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الدولية في الاستراتيجية الأمريكية، الطبعة الأولى**" (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014).

6. الخزرجي ثامر كامل محمد، "**العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الازمات، الطبعة الأولى**" (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، 2009).

7. هاني الياس الخضر الحديثي، "الحرب في أوكرانيا أسبابها وتداعياتها"، ضمن الكتاب الجماعي "**الصراع الروسي الأوكراني وتداعيات عام من الحرب**"، اشراف: شيماء سمير محمد حسين، حنان طرشان (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين، 2023).

8. "يونيسف" منظمة الطفولة، "**التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن**" (الجمهورية اليمنية: وزارة التخطيط والتعاون الدولي قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، ورقة تحليلية (3)، يونيو2022).

9. لكريني إدريس، "**إدارة الأزمات في عالم متغير: المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، الطبيعة الأولى**" (المملكة الأردنية الهاشمية: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010).

10. محمد الخوري علي، وآخرون، "**الحرب الروسية-الأوكرانية وتأثيرها على الدول العربية: دراسة تحليلية وتوصيات استراتيجية، ط 1**" (الإمارات العربية المتحدة: المركز العربي للتعلم ودراسات المستقبل، الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي أبو ظبي، 2022).

11. معيزي ليندة، "تأثير الأزمات الدولية على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الحرب الروسية على أوكرانيا نموذجا"، ضمن كتاب جماعي دولي محكم "**جيوسياسية الأمن الغذائي العربي وفقا لأنماط ومعطيات الذكاء الاصطناعي**"، إشراف سليم جداي (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية برلين، 2024).

12. مركز جيل البحث العلمي، "**تداعيات الأزمات الدولية الراهنة على الوطن العربي**"، سلسلة كتاب أعمال المؤتمرات، عدد خاص بالملتقى الدولي المحكم (لبنان: طرابلس، العام التاسع، العدد 37، اكتوبر–2022).

13. سوران إسماعيل عبد الله بنديان، "دور القوة الذكية في إدارة الأزمات الدولية، ط 1" (المملكة الأردنية الهاشمية: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع عمان، 2020).

14. سعد الله عمر، "**المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطبيق**"، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2009).

15. عبادة محمد التامر، "**سياسة الولايات المتحدة الامريكية وإدارة الأزمات الدولية: (إيران – العراق – سوريا – لبنان نموذجا)، ط 1**" (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة، 2015).

16. علوي محمد لزنم مبارك، "**إدارة الأزمات الأمنية في ظل التغيرات الدولية، ط 1**" (د د ن، 2020).

17. عمراني نادية أحمد، "**النظام القانوي للأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق، ط 1** " (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزرع عمان، 2014).

18.عرنوس سليمان خليل، "**الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة ألازمات الاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي**" (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سلسلة: دراسات وأوراق بحثية، 2022).

2. المقالات في الدوريات والمجلات المحكمة:

1. أبو اليزيد الرسول أحمد، وآخرون، "الاقتصاد الذكي مدخل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة"، مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية عدد خاص، (2017).

2. انسان سعد حسين زيدان، حازم صباح احميد، "ماهية الأزمة والمفاهيم المقاربة لها: دراسة بين النظرية والتطبيق"، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية المجلد 14 العدد 2/58، (2023).

3. العابد نائلة، "تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية"، مجلة المعيار، مجلد 27، عدد 1 (رت 70)، (السنة 2023).

4. الراوي.م، "الأمن الغذائي العربي: مفهوم وواقع"، مجلة شؤون عربية، (1993).

5. بوزيدي حمزة، "الأزمة الروسية الأوكرانية وتهديد التوازنات الاقتصادية العالمية"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية –المجلد 08 العدد 01 (2023).

6. هاني منال، "الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الاقتصاد العالمي"، مجلة معهد العلوم، المجلد 25، العدد 2، (السنة 2022).

7. هنيدة سميرة، "الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الأمن الغذائي العالمي"، مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم الإنسانية، الإصدار التاسع، المجلد 3 العدد 4، (2022).

8. واعر وسيلة، دوفي قرمية، "دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية للطاقات المتجددة (JoeRRe)، المجلد 08 العدد 02، (2021).

9. محمد رضا فاطمة، حيدر طه عسكر، "أبعاد الحرب الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط"، مجلة حمورابيا للدراسات، العدد 42 -السنة الحادية عشرة ـ (صيف 2023).

10. مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى، **"الدورة 34 نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا"** (روما، 2018).

11. سلاطنية بلقاسم، عرعور مليكة، "معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، (2009).

12. سفاح متعب الربيعي غيث، قحطان حسين طاهر، "ماهية الأزمة الدولية: دراسة في الإطار النظري"، مجلة العلوم السياسية العدد 42، العراق: جامعة بغداد (2022).

13. سفيح مصطفى جعفر، جبر شيال عزيز، "أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في الحرب الروسية -الأوكرانية 2022"، المجلة السياسية الدولية، العدد (57)، الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية، بغداد، (2022).

14. عباس عبد الحفيظ، سعيدي مصطفى، شنتوف خيرة، "واقع الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا وسبل التكامل فيما بينهم: مقاربة تحليلية للفترة 2015-2019"، دفاتر MECAS، المجلد 18/ العدد 2 (ديسمبر 2022).

15. عباس عبد الامير سليم، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحرب الروسية الأوكرانية"، المجلة العراقية للعلوم السياسية، السنة الرابعة / العدد 9 (كانون اول 2023).

16. خلوق هشام، "مفهوم الأزمات الدولية وآثارها"، مجلة الرائد في الدراسات السياسية المجلد 02 العدد 03، (نوفمبر 2020).

16. ضو خالد، "العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآليات حمايته"، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية المجلد 6 / العدد 3، (جانفي 2022).

3.الرسائل الجامعية:

1. الزبيدي نصير مطر كاظم، "الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها للأزمات الدولية: دراسة تحليلية تطبيقية" (أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة (ST.CLEMENTS) العالمية العراق، بغداد، 2010).

2. العيدي رمزي، بوداحة خليل، "تحليل أثر الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي"، (مذكرة ماستر في شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، 2024).

3. بن ناصر أحمد، "الحق في الغذاء في إطار القانون الدولي المعاصر"، (أطروحة دكتوراه تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 1، 2002)،

4. جابري أميرة، " تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة دراسة ميدانية للخماسي 2010-2014" (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2016).

5. حفياني شوقي، "تحديات الأمن الغذائي في العالم العربي _ دراسة مقارنة الجزائر والمغرب" (أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3، الجزائر 2023).

6. صدام محمد، بن طريف فايق، "الأزمة الدولية وطرائق إدارتها – دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية-الأمريكية 1990-2003/دراسة حالة" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2017).

7. صعانية نورهان، غراري فاطمة الزهراء، "التجارة العالمية والأمن الغذائي الروابط والتأثيرات: دراسة حالة الجزائر" (مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية، كلية العلوم التجارية جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2023).

8. قصوري ريم، "التنمية المستدامة والأمن الغذائي: حالة الجزائر" (رسالة ماجستير في شعبة اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2012).

9. تواتي خير الدين، "الأمن الغذائي العالمي: الاستراتيجيات والتهديدات" (مذكرة الماستر في العلوم السياسية تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2019).

10. خلف عبد الله محمد جاسم، "دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية (سوريا-اليمن أنموذجا)" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، السياسة الدولية، جامعة كركوك، 2021).

4. روابط الويب:

1. إيمان زهران، "**كيف تؤثر الأزمة الأوكرانية على مستقبل الأمن الغذائي العالمي؟**"، الخميس 16-06-2022، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 24-05-2024)، على الرابط التالي: https://south24.net/news/news.php?nid=2755

2. الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 23-05-2024)، على الرابط التالي:https://apa-inter.com/post.php?id=6740

3. جولاق صفوان، "**ثروات واسعة وسلة غذاء عالمية: مخاوف الحرب تهدد صادرات أوكرانيا إلى العالم**"، 12-02-2022، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 24-05-2024)، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/ebusiness

4. حسين موسى، "**الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها الاقتصادية والجيوسياسية**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، الثلاثاء 04/أكتوبر/2022،(تم تصفح الموقع بتاريخ: 10-04-2024)، على الرابط التالي: http://www.acrseg.org/43047

5. مدحت نافع، "**التحولات الاقتصادية بوادر انفراج: انعكاسات اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي**"، الإمارات العربية المتحدة: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة التحليلات أبو ظبي، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 20-05-2024)، على الرابط التالي: https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/7482/

6. مخلوف مريم، "**مفهوم الأزمة الدولية**"(تم تصفح الموقع بتاريخ: 16-03-2024)، على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary

7. مجموعة البنك الدولي IDA-IBRD، "الإقرار بوجود أزمة غذاء عالمية وضرورة معالجتها" (تم تصفح الموقع بتاريخ: 24-05-2024)، على الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2023/01/05/recognizing-global-food-crisis-and-tackling-a-

8. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "**أولوياتنا: الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة**" (تم تصفح الموقع بتاريخ: 20-05-2024)، على الرابط التالي: https://www.fao.org/docrep/018/mg994a/mg9940.pdf

9. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "**مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية**"، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 26-05-2024)، على الرابط التالي: https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex

10.-------،"----------"، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 22-05-2024)، على الرابط التالي: https://www.alhueea.com/alhrb-ly-awkranya/24-02-2022

11. ------، "**انعكاسات اتفاق تصدير الحبوب الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي 29 يوليو،2022**"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة التحليلات، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 23-05-2024)، على الرابط التالي: 2024-05-23 https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7482/

12. ------، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 26-05-2024)، على الرابط التالي: https://arabi21.com/storyamp/1429399/

13. ------، "**الأزمات الغذائية: التصدي على نحو فعال وتضامني لتبعات الحرب في أوكرانيا**"، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 23-05-2024)، على الرابط التالي:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/developpement/autres-secteurs-d-importance/securite-alimentaire-nutrition-et-agriculture-durable/crises-alimentaires-pour-une-reponse-efficace-et-solidaire-aux-consequences-de

14. ------، "--------"، (تم تصفح الموقع بتاريخ:26-05-2024)، على الرابط التالي: https://arabi21.com/storyamp/1429399/

15. -----، "**الدول الأفريقية أكثر استيراد من روسيا وأوكرانيا**"، (تم تصفح الموقع بتاريخ: 26-05-2024)، على الرابط التالي: https://www.skynewsarabia.com/infographic/1520841

فهرس المحتويات:

العنوان		الصفحة
شكر وتقدير		
إهداء		
خطة الدراسة		
ملخص الدراسة		
مقدمة		1
الفصل الأول	مدخل مفاهيمي للأزمات الدولية والأمن الغذائي العالمي	10
المبحث الأول	ماهية الأزمات الدولية	11
المطلب الأول	مفهوم الأزمة الدولية	11
المطلب الثاني	أسباب الأزمات الدولية	18
المطلب الثالث	مراحل الأزمات الدولية	19
المطلب الرابع	خصائص الأزمات الدولية	21
المطلب الخامس	آثار الأزمات الدولية	24
المبحث الثاني	ماهية الأمن الغذائي العالمي	26
المطلب الأول	مفهوم الأمن الغذائي العالمي	26
المطلب الثاني	مؤشرات الأمن الغذائي العالمي	30
المطلب الثالث	مقومات الأمن الغذائي العالمي	31
المطلب الرابع	أبعاد الأمن الغذائي العالمي	32
المطلب الخامس	العوامل المؤثر على الأمن الغذائي العالمي	34
المطلب السادس	استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العالمي	39
الفصل الثاني	الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي	50
المبحث الأول	نشأة الأزمة الأوكرانية	51
المطلب الأول	جذور الأزمة الأوكرانية	51
المطلب الثاني	تطور الأزمة الأوكرانية	53

المبحث الثاني	أسباب الأزمة الأوكرانية	56
المطلب الأول	الأسباب المتعلقة بروسيا	56
المطلب الثاني	الأسباب المتعلقة بأوكرانيا	60
المبحث الثالث	أهمية أطراف الأزمة للأمن الغذائي العالمي	62
المطلب الأول	أهمية روسيا بالنسبة للأمن الغذائي العالمي	63
المطلب الثاني	أهمية أوكرانيا بالنسبة للأمن الغذائي العالمي	66
المبحث الرابع	تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي	68
المطلب الأول	تهديد الأمن الغذائي العالمي	69
المطلب الثاني	ارتفاع أسعار الغذاء العالمية	73
المبحث الخامس	المساعي الدولية لإدارة وحل الأزمة الأوكرانية	81
المطلب الأول	أهم المبادرات الدولية لتحقيق الغذاء العالمي في ظل الأزمة الأوكرانية	81
المطلب الثاني	مستقبل الأمن الغذائي العالمي في ظل الأزمة الاوكرانية	87
الخاتمة		93
قائمة المراجع		97
فهرس المحتويات		104
فهرس الجداول		106
فهرس الأشكال		106

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	صادرات روسيا وأوكرانيا من بعض المواد الغذائية مقارنة بالإنتاج العالمي.	69
02	مقارنة بين حجم صادرة السلع الروسية والأوكرانية للعالم سنة 2021.	70
03	مؤشرات ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية.	77

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة موقع كل من روسيا وأوكرانيا والحدود التي بينها.	53
02	خريطة أوكرانيا توضح مناطق التوغل الروسي بعد بدء العمليات العسكرية.	55
03	تصنيف أكبر مصدري القمح في العالم لعام 2020.	63
04	صادرات القمح من روسيا وأوكرانيا للعديد من دول العالم عام 2020.	65
05	النسب المئوية للحبوب المستوردة من أوكرانيا لبعض الدول عام2020	68
06	الدول الأفريقية أكثر استيراد من روسيا واوكرانيا.	72
07	ارتفاع أسعار مادتي القمح والذرة بسب الغزو الروسي لأوكرانيا.	74
08	إرتفاع أسعار سفن شحن الحاويات في عام 2022.	79
09	الدول الأكثر إستيرادا للحبوب عبر مبادرة البحر الأسود لعام 2023.	83